جامعة سوهاج
كلية التربية
المجلة التربوية

دراسة مقارنة لتطبيقات التعليم عبر الوطني في جامعات كل من الصين واستراليا وإمكان الإفادة منها في مصر

إعداد

د/ فيولا منير عبده منصور
مدرس التربية المقارنة و الإدارة التعليمية
كلية التربية– جامعة الزقازيق .

تاريخ الاستلام : ٢٩ مايو ٢٠٢١م – تاريخ القبول : ١٩ يونيو ٢٠٢١م

DOI: 10.12816/EDUSOHAG.2021.

الملخص :

الهدف الرئيس من الدراسة الحالية هو إبراز سبل الاستفادة من ملامح تطبيق التعليم عبر الوطني في جامعات كل من الصين وأستراليا ، والإطار النظري في وضع إجراءات مقترحة لتطبيق التعليم عبر الوطني بالتعليم الجامعي المصري ، بما يتماشى مع طبيعة المجتمع المصري ، وقد استخدمت الدراسة منهج جورج بريداي للدراسات المقارنة، وقد 'قدمت الدراسة في مجموعة من الخطوات ، بدأت بالإطار العام للدراسة ، ثم الأسس النظرية عن التعليم عبر الوطني، و بالإضافة الى ذلك تم عرض خبرتي: الصين و استراليا في تطبيقات التعليم عبر الوطني بمرحلة التعليم الجامعي ؛ ثم عرض لأوجه التشابه و الاختلاف لدولتي المقارنة في ضوء مفاهيم العلوم الاجتماعية ؛ ثم تحليل أبرز الجهود المصرية المبذولة في تطوير التعليم الجامعي المصري في ضوء مفهوم التعليم عبر الوطني ؛ ثم شملت الخطوة الأخيرة إجراءات مقترحة لتطبيق التعليم عبر الوطني بالتعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرتي المقارنة، و بما يتماشى مع متطلبات المجتمع المصري .

الكلمات المفتاحية : التعليم عبر الوطني – الشراكة الدولية عبر وطنية – برامج التعليم عبر الوطني.

A comparative study of transnational education applications in China and Australia universities and the possibility of benefiting from them in Egypt.

Dr. viola Mounir Abdou Mansour.

Abstract

This study basically aimed at stating a framework that can contribute in benefiting from the features of the application of transnational education in both China and Australia universities, and the theoretical framework in developing proposed procedures for the application of transnational education in Egyptian university education, in line with the nature of the Egyptian society, and the study used the George Bereday approach For comparative studies, The study presented a set of steps, starting with the general framework of the study, then theoretical foundations about transnational education, as well as the study viewed the some foreign experiences of China and Australia in the applications of transnational education at the university level, then a presentation of the similarities and differences of experiences in the light of the concepts of social sciences ,then an analysis of the Egyptian efforts in developing of Egyptian university education in the light of the concept of transnational education, then the last step included proposed procedures for the applications of transnational education in university education in the Arab Republic of Egypt in the light of comparative experiences, and in line with Egyptian society requirements.

Key words: Transnational Education –Transnational International Partnership – Transnational Education Programs.

الإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمة:

أدى تطور العولمة وظهور مجتمع واقتصاد المعرفة إلى تغييرات مؤسسية عميقة في أنظمة التعليم الجامعي ، كالتغير في الاتجاهات والاستراتيجيات ودور الدولة ، والتوجه نحو تدويل التعليم الجامعي عامة باعتبار أن البعد الدولي يعد أحد أهدف التعليم الجامعي المعاصر، وتطبيق أنشطة التعليم عبر الوطني على وجه الخصوص وهو واحد من طرق تقديم الخدمات التعليمية عبر الحدود الوطنية والانفتاح على العالم الخارجي .

ويمثل التعليم عبر الوطني أحد أشكال التدويل باعتباره يتيح تقديم برامج دراسية وخدمات تعليمية دولية للطلاب الجامعيين في دولة تختلف عن الدولة الذي يقع فيه المؤسسة المانحة[١] .

وتبرز فوائد التعليم عبر الوطني في إتاحة فرص العمل المميزة المحلية والدولية للخرجين من الطلاب ، وتمكنهم من اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة عالمية يدرس بها معظم جامعات الدول المتقدمة ، وتنمية مهارات الطلاب اجتماعيًا وثقافيًا وخلقيًا ، وأيضًا مهارات التفكير المختلفة ، وهناك أيضًا فوائد اقتصادية تعود بالنفع على الدولة المستضيفة للتعليم عبر الوطني والدولة الراعية ، من خلال المساهمات المالية من قبل الطلاب الذين يدفعون رسومًا للبرامج [٢] .

وتهدف أنشطة التعليم عبر الوطني إلى تعزيز القيادة الجامعية لتحقيق التميز الإداري والأكاديمي والتخطيط الاستراتيجي لتحديد متطلبات العملية التعليمية للطلاب الحاليين والمستقبليين ، من خلال وضع وتنفيذ السياسات الجامعية الرشيدة باعتبار أن التعليم عبر الوطني هو مستقبل الجامعات التي تنافس على تصدر التصنيفات العالمية للجودة وتوفر لخرجيها فرص العمل الملائمة في سوق العمل الدولي ، وإتاحة الفرصة للاتصال بكافة أشكاله المرئية والغير مرئية للانفتاح على كل ما هو جديد ومتقدم في التعليم بالدول المتقدمة[٣] .

كما أن التعليم عبر الوطني قد عالج العديد من المشكلات التي واجهت الطلاب الدوليين الذين يغادرون موطنهم الأصلي لمواصلة دراستهم الجامعية الدولية في الخارج مثل : ارتفاع المصروفات الدراسية واختلاف الظروف المعيشية ، وصعوبات اجتماعية وثقافية وحاجز

اختلاف اللغة ، وأيضًا هجرة العديد من الطلاب إلى الخارج وافتقاد المواطن الأصلية للطلاب لقوى بشرية متميزة تساهم في التنمية الاقتصادية [٤] .

ويقوم التعليم عبر الوطني بدور مهم في الشراكة الدولية بين الجامعات المختلفة وتقديم برامج عبر وطنية متميزة تلبي احتياجات سوق العمل الدولي ، وذلك من خلال إدارة عبر وطنية واعية بأهم متطلبات مجتمع المعرفة والتنافسية الدولية وتحقيق الجودة .

وعن الدور الذي يقدمه التعليم عبر الوطني في الشراكة الدولية بين الجامعات ويطلق عليه الشركة الدولية عبر الوطنية ، والتي تتم بين مؤسستين جامعيتين أحدهما يطلق عليها المؤسسة الجامعية الأم والثانية يطلق عليها المؤسسة الجامعية المستضيفة ، بحيث تنشئ الجامعة الأم فروعًا جامعية ذات طابع دولي أو تمنح برامج دولية في المؤسسة الجامعية المستضيفة وفقًا لاتفاقية رسمية معتمدة من الجهتين تتحدد بها المهام والمسئوليات لكل جهة [٥] .

وعن دورها في تقديم برامج دولية عبر وطنية فقد أوضح Christopher Ziguras أنه من خلال إمكانية توفير برامج تعليمية في مختلف التخصصات العلمية والتي قد تكون غير متوفرة بتلك الكفاءة مقارنة بالمناهج الوطنية، والاستجابة لمتطلبات المتعلمين التعليمية والتي تلائم التطورات المعرفية والثقافية والاجتماعية والمهنية والشخصية، بما يتوافق مع متطلبات التنمية الاقتصادية ومعايير الجودة العالمية [٦] .

ومن أهم تلك البرامج التعاونية التي حددها Annick Corbeil ما يلي [٧] :

- البرامج المشتركة – التوأمة Joint – Twinning Programs .
- برامج الدرجات الخارجية External Degrees Programs .
- اتفاقيات الامتياز Franchise Agreements .
- التعلم عن بعد Distance Learning .

وتتحقق أهداف أنشطة التعليم عبر الوطني في ظل إدارة داعمة يطلق عليها إدارة عبر الوطنية ، ويتم ذلك من خلال منسق مسئول عن الإشراف والتوجيه لسير العملية التعليمية سواء داخل الجامعات المستضيفة في برامجها الدولية أو في الفروع الجامعية الدولية بالجامعات الأجنبي الام ، ويشارك الإدارة كل من رئيس الجامعة لكلتا المؤسستين

الجامعيتين الشريكتين بنظام يتفق عليه في اتفاقية الشراكة عبر الوطنية، ويتم الاتفاق على إدارة تصميم البرامج ، وآلية متابعة أداء أعضاء هيئة التدريس والطلاب والموظفين [٨] .

وقد يلتحق بالجامعات المستضيفة مكتب دولي مركزي مسئول عن متابعة تطبيق سياسة تدويل التعليم الجامعي وبرامج التعليم عبر الوطني في كل من الجامعات الراعية والمستضيفة ويتابع تحقيق الأهداف الاستراتيجية واتفاقية التعاون [٩] .

و أدركت العديد من الدول المتقدمة أهمية التعليم عبر الوطني ، وسعت جامعات تلك الدول إلى تطبيق أنشطة التعليم عبر الوطني لمواجهة مشكلة تتعلق بالانفتاح على أنظمة التعليم المتقدمة في العالم وانعزالية ومحدودية بعض الجامعات عن توفر فرص تعليمية دولية لطلابها تلبي احتياجاتهم ومتطلبات سوق العمل الدولي ، ومن أهم تلك الدول ما يلي :

- جمهورية الصين الشعبية : فيعود نشأة التعليم عبر الوطني إلى عام ١٩٧٨ م من خلال تنفيذ محاولات برامج مشتركة بالتعاون مع شركاء أجانب ، وفي منتصف الثمانينات من القرن الماضي أنشأت الجامعة الصينية **Renmin University of China** وجامعة **Fudan** الصينية فصول تدريبية في الاقتصاد والقانون بالتعاون مع المؤسسات الجامعية الأمريكية ، ومن الملاحظ أن المبادرات الأولية لم تكن مخصصة للطلاب الجامعيين أو لطلاب الدراسات العليا ، بل إلى أعضاء هيئة التدريس بهدف تدريبهم على إتقان اللغات الأجنبية وممارسة الدراسات المهنية والتي لم تتمكن الجامعات الصينية من توفيرها بمفردها [١٠] .

وقد تنوعت وتطور الاهتمام بأنشطة التعليم عبر الوطني بالجامعات الصينية ، واهتمت الجامعات الدولية الأم أو الراعية بتحديد أبعاد إدارة تلك الأنشطة بالجامعات المستضيفة أو بالفروع الدولية من خلال التعاون في الإدارة بين كلتا المؤسسين مع إعطاء صلاحيات للإدارة بنسبة كبيرة للجهة المصدرة للتعليم الدولي [١١] .

وفيما يتعلق بالشراكة عبر الوطنية قامت جامعة **Fudan University** بعقد شركة تعاونية مع **Durham University** الإنجليزية ، بهدف تقديم خدمات تعليمية دولية للطلاب الصينيين في برنامج الدكتوراه تخصص إدارة الأعمال، والحصول على شهادة دولية معتمدة تمكن الخريجين من اختراق سوق العمل الدولي [١٢] .

وتتعدد برامج التعليم عبر الوطنية في الصين من برامج الامتياز ، وهي برامج تتحمل المؤسسة الجامعية الأجنبية المسئولية الأكبر في تصميم البرامج والمناهج الدراسية مثل: برنامج الامتياز للماجستير في العلوم في ظل اتفاقية جامعة Greenwich البريطانية وجامعة Yunnan University of Finance and Economics ، وبرامج الدرجات المشتركة وفيه تشارك كل من الجامعات الأم والجامعات المستضيفة المسئولية في وضع وتصميم المناهج الدراسية ، مثل: برنامج الدرجة المشتركة بين كل من جامعة Montpellier Business School الفرنسية وجامعة Yunnan University of Finance and Economics الصينية ، و ايضًا برامج الدرجات المزدوجة والذي يتيح للطلاب الصينين الحصول على شهادات علمية مزدوجة بدرجتين علميتين ، مثل برنامج جامعة Staffordshire University الإنجليزية و Dazhuan College الصينية (١٣) .

أما في أستراليا فيرجع نشأة اهتمامها بالتعليم عبر الوطني إلى أوائل التسعينات ، وكان الهدف في البداية هو حصر عدد الطلاب الدوليين داخل أستراليا وخارجها ، وفي عام ٢٠٠٥ م أقر وزير التعليم والتدريب استراتيجية الجودة عبر الوطنية Transnational Quality Strategy ، وقد وجهت تلك الاستراتيجية الجامعات الأسترالية لتعزيز التعليم الدولي وعقد اتفاقيات تعاونية عبر وطنية دولية بينها وبين الجامعات المتقدمة لتعزيز التنافسية (١٤) .

وتميزت إدارة التعليم عبر الوطنية في أستراليا بتطبيق مداخل إدارية متقدمة مثل مدخل الإدارة الاستراتيجية من قبل جهتي الشراكة ، والعمل على متابعة تحقيق الأهداف في ظل اللامركزية الإدارية في الفروع الجامعية الدولية داخل أستراليا ، أو في إدارة البرامج الدولية بالجامعات الأسترالية ، كما يشارك الإدارة العليا المتمثلة في كل من عمداء الكليات والنواب في سير العملية التعليمية (١٥) .

وفيما يختص بالشراكة عبر الوطنية قامة جامعة New South Wales بشراكة عبر وطنية مع جامعة LV Prasad Eye Institute في Hyderabad بالهند في برامج Eye Care لطلاب الدراسات العليا ، وهدف برنامج الشراكة إلى تطوير المعارف ومهارات الطلاب في مجال صحة العيون، وتقدم تلك الدورات عبر الإنترنت لتسيير شئون العملية التعليمية وتلبية لاحتياجات الطلاب الجامعيين وظروفهم المجتمعية والاقتصادية (١٦) .

وتتميز برامج التعليم عبر الوطنية في دولة أستراليا ، بأنها تقدم داخل الفروع الجامعية الدولية بحيث يحصل الطلاب على شهادات جامعية معتمدة دوليًا من الجامعة الأم، وجامعات افتراضية دولية والتي توفر برامج عن بعد للطلاب الذين لم يتمكنوا من الدراسة وجهًا لوجه ، وبرامج الامتياز وبرامج التوأمة الدولية وهي تمكن الطلاب من دراستهم في الجامعة المستضيفة ثم مواصلة الدراسة في الجامعة الأم [١٧] .

وعلى الصعيد المحلي تبذل جمهورية مصر العربية العديد من الجهود من أجل تطوير جامعاتها ومحاولة دخولها في سباق الجامعات العالمية المتقدمة ، والعمل على توفير برامج تعليمية دولية متقدمة للطلاب ، فقامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإصدار قرار رقم (٤٢٠٠) لسنة ٢٠١٨ م بتشكيل اللجنة المختصة بفحص ودراسة طلبات إنشاء فروع للجامعات الأجنبية داخل جمهورية مصر العربية والمؤسسات الجامعية وتنظيم عملها وتحديد الشروط والطلبات اللازمة لإنشائها، بحيث يشترط لإنشاء فرع للإحدى الجامعات الأجنبية داخل مصر أن تكون الجامعة الأم من الجامعات المتميزة علميًا ، ويمثل إنشاء فرع لها إضافة حقيقة لتطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي ، وأن تكون الشهادات الممنوحة من تلك الجامعة معترف بها داخل الدولة التي يوجد بها مقرها الرئيسي دون إجراءات معادلة لها[١٨] ، وأيضًا صدور قرار جمهوري رقم (٨٦) لسنة ٢٠٢١ م بإنشاء مؤسسة جامعية باسم الجامعات الأوروبية مصر EUE لاستضافة فرع لكل جامعة من جامعة لندن ووسط لانكشاير داخل مصر وتتمتع كل مؤسسة وكذلك كل فرع بشخصية اعتبارية خاصة [١٩] .

بالإضافة إلى ذلك يوجد جامعات أجنبية في مصر مثل الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، الجامعة اليابانية للعلوم والتكنولوجيا ، والجامعة العربية المفتوحة والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري وجامعة أسلسكا وجامعة بولين الألمانية بالجونة والجامعة الألمانية الدولية بالعاصمة الإدارية الجديدة [٢٠] ،و من الملاحظ أن تلك المحاولات تحتاج الي مزيد من الدعم و التطوير؛ لأنها لا زالت غي قادرة علي مسايرة الاتجاهات العالمية المعاصرة في ظل مجتمع دولي يتمتع بالمعرفة.

ومن هنا دعت الحاجه الي دراسة تطبيقات التعليم عبر الوطني للجامعات في كل من الصين و أستراليا ، بهدف الاستفادة منها في تطوير الجامعات المصرية ، و الاسهام في إحداث نقلة نوعية في كفاءة الجامعات المصرية .

ثانيًا : مشكلة الدراسة :

على الرغم من الجهود السابقة التي قامت بها الدولة لتطوير الجامعات المصرية لتلبية احتياجات القرن الحادي والعشرين ، إلا أن جامعاتنا مازالت تعاني من العديد من المشكلات وأوجه القصور التي تقف عائقًا أمام تحقيق أهدافها ، ومن أوجه القصور ما يلي:

١- غياب فلسفة واضحة تقوم عليها سياسات التدويل والتعليم عبر الوطني .

٢- انحصار معظم الجامعات الحكومية في النطاق المحلي وصعوبة التوجه نحو العالمية سواء في استقطاب الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس و لطلاب ومصادر المعرفة العلمية والتقنية .

٣- ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية بسبب عدم قدرتها على التكيف مع الاتجاهات العالمية في مختلف المجالات البحثية والأكاديمية .

٤- غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة لتطوير القدرة المؤسسية للتعليم الجامعي المصري بما يتلاءم مع متطلبات التعليم الدولي (٢١) .

٥- ضعف استجابة الجامعات المصرية نحو التغيرات العالمية في مجال التعليم العالي ، كما أن جهود تدويل التعليم المبذولة لا تزال هامشية مقارنة بالاتجاه العالمي السائد (٢٢).

٦- ضعف امتلاك الجامعات المصرية مقومات القدرة على منافسة الجامعات المتقدمة والجامعات العابرة الحدود ، وذلك بسبب غياب تواجدها على مستوى التميز البحثي الدولي ، وقلة إمكاناتها في إنتاج المعرفة وتبادلها ، وأيضًا اتساع الفجوة بين قدرات الخريجين ومتطلبات الأسواق المحلية والدولية (٢٣).

لذلك فإن المشكلات السابقة يجب أن تعيد تفكيرنا نحو التوصل لأساليب جديدة لمواجهتها من خلال انشطة التعليم عبر الوطني الذي يوفر تقديم الخدمة التعليمية الدولية للطلاب وهم في موطنهم الأصلي، مع ضرورة تطبيق استراتيجية للتعليم عبر الوطني بمصر تحددها آليات وأهداف معتمدة ومعلنة ومتفق عليها .

<u>وفي ضوء ما سبق يحاول البحث الحالي الإجابة على السؤال الرئيسي التالي :</u>

– كيف يمكن الاستفادة من الدارسة المقارنة لتطبيقات التعليم عبر الوطني في جامعات كل من الصين وأستراليا في تطوير الجامعات المصرية ؟

وينبثق من هذا السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية على النحو التالي :

١. **ما الإطار النظري للتعليم عبر الوطني في الأدبيات التربوية المعاصرة ؟**
٢. **ما أبرز ملامح تطبيقات التعليم عبر الوطني في جامعات كل من الصين وأستراليا في ضوء القوي و العوامل الثقافية المؤثرة؟**
٣. **ما أوجه الشبة والاختلاف بين تطبيقات التعليم عبر الوطني في الجامعات الصينية و الأسترالية ؟**
٤. **ما واقع الجهود المصرية المبذولة في مجال التعليم عبر الوطني ؟**
٥. **ما الإجراءات المقترحة للاستفادة من تطبيقات التعليم عبر الوطني في الجامعات الصينية والأسترالية في تطوير الجامعات المصرية ؟**

ثالثًا : أهداف الدراسة :

يمكن تحقيق أهداف الدراسة من خلال ما يلي :

- **التعرف على الإطار النظري للتعليم عبر الوطني في الأدبيات التربوية المعاصرة من حيث: النشأة ، الأهداف ، الخصائص ، الأشكال ، النماذج ، الاستراتيجيات ، التحديات والأبعاد المتمثلة في الشراكة الدولية عبر الوطنية وإدارة التعليم عبر الوطني ، والبرامج الدولية عبر الوطنية .**
- **رصد أبرز ملامح تطبيقات التعليم عبر الوطني في جامعات كل من الصين وأستراليا في ضوء القوي و العوامل الثقافية المؤثرة.**
- **تحليل أوجه الشبه والاختلاف بين تطبيقات التعليم عبر الوطني في الجامعات الصينية و الأسترالية.**
- **الوقوف على واقع الجهود المصرية المبذولة في تطوير التعليم الجامعي في ضوء مفهوم التعليم عبر الوطني.**
- **التوصل الي بعض الإجراءات المقترحة للاستفادة من تطبيقات التعليم عبر الوطني في الجامعات الصينية و الأسترالية و الإطار النظري في تطوير الجامعات المصرية .**

رابعًا : أهمية الدراسة :

تستمد الدراسة الحالية أهميتها مما يلى :

- **تعد الدراسة الحالية متوافقة مع التوجه السائد في الجامعات المصرية نحو الاهتمام بالتعليم الدولي وعقد اتفاقيات تعاونية دولية والتوأمة مع الجامعات العالمية .**
- **تلبية احتياجات المتعلمين من التعليم الجامعي الدولي الذي يتوافق مع متطلبات سوق العمل الدولي ، وبالتالي يساعد في التنمية الاقتصادية والتنافسية في ظل مجتمع المعرفة .**
- **تقديم خلفية نظرية وخبرات متميزة في مجال التعليم عبر الوطني ، و التي قد 'تنبه صناع القرار التعليمي إلى الأخذ بتدابير مهمة تجاه هذا المجال في التعليم الجامعي المصري .**

خامسًا : منهج الدراسة :

تمثل تلك الدراسة بحكم طبيعتها ، من الدراسات التربوية المقارنة ، ويقدم جورج برياداي George Bereday معالجته المنهجية لتلك الدراسات في أربعة خطوات محددة ، يمكن توضيحها في التالي [٢٤] :

(١) خطوة الوصف : وتشمل تلك الخطوة جميع البيانات والمعلومات التربوية الوصفية والإحصائية المتعلقة بالتعليم عبر الوطني ، وتطبيقها في مرحلة التعليم الجامعي في كل من الصين وأستراليا ومصر ، كما تستند تلك الخطوة على أساس وضع الفروض المبدئية للدراسة .

(٢) خطوة التفسير : وتتمثل في الجانب التحليلي التفسيري للتعليم عبر الوطني في التعليم الجامعي في كل من الصين وأستراليا ومصر .

(٣) خطوة المناظرة أو المقابلة : وتهدف إلى وضع المادة العلمية في شكل مقابلة والتي تتعلق بالتعليم عبر الوطني في التعليم الجامعي، من خلال عرض أهم ملامح أبعاد التعليم عبر الوطني مثل : إدارة التعليم عبر الوطني ، الشراكة الدولية عبر الوطنية ، وبرامج التعليم عبر الوطني في كل من الصين وأستراليا بجوار بعضهما البعض ، وإبراز العوامل المؤثرة فيها ، وذلك للتوصل إلى نقاط التشابه والاختلاف بين دولتي المقارنة ، والتي

تعتمد على تطبيق المادة العلمية وجدولتها والموازنة بينها أي القيام بالمقارنة المبدئية ، بهدف التوصل إلى الفرض الحقيقي للدراسة .

(٤) خطوة المقارنة : وهي الخطوة التي يتم فيها التأكد من صحة الفرض الحقيقي للدراسة في ضوء الحقائق المتصلة بطبيعة المشكلة وتفسيرها في ضوء مفاهيم العلوم الاجتماعية ، وذلك للخروج بتفسير حقيقي لأوجه الشبه والاختلاف بين دولتي المقارنة، من أجل التوصل إلى وضع إجراءات مقترحة لتطبيق التعليم عبر الوطني في الجامعات المصرية، وبما يتناسب مع خصوصية وثقافة المجتمع المصري .

سادسًا : فروض الدراسة :

يمكن صياغة فروض الدراسة المبدئية على النحو التالي :

١- أن تطبيق التعليم عبر الوطني في التعليم الجامعي في كل من الصين وأستراليا ، قد يؤثر على تنمية الشركة التعاونية الدولية في جامعات تلك الدول .

٢- أن تطبيق التعليم عبر الوطني في مرحلة التعليم الجامعي في كل من الصين وأستراليا، قد ساعد في مواجهة المشكلات المتعلقة بنمطية البرامج الدراسية في جامعات تلك الدول.

٣- قد يؤدي تطبيق التعليم عبر الوطني في مصر استنادًا إلى الدراسة المقارنة في خبرتي (الصين وأستراليا) ، إلى تطوير الجامعات المصرية من خلال مواجهة المشكلات المتعلقة باتفاقيات الشراكة الدولية ، والبرامج الدراسية ، وإدارة الجامعات المصرية .

سابعًا : حدود الدراسة :

تقتصر الدارسة الراهنة على الحدود التالية :

- الحدود الموضوعية : تقتصر الدارسة على تناول الإطار النظري في فكرة التعليم عبر الوطني في الأدبيات التربوية المعاصرة من حيث : النشأة ، الأهداف ، الخصائص ، الأشكال ، النماذج ، الاستراتيجيات ، التحديات والأبعاد المتمثلة في (الشراكة الدولية عبر الوطنية وإدارة التعليم عبر الوطني ، والبرامج الدولية عبر الوطنية) .
- رصد أهم ملامح تطبيقات التعليم عبر الوطني في جامعات كل من الصين و أستراليا من حيث: خلفية تاريخية حول التعليم عبر الوطني ، أبعاد التعليم عبر الوطني ،و تتضمن :

(إدارة التعليم عبر الوطني ، الشراكة الدولية عبر وطنية ، برامج التعليم عبر الوطني) ، ثم القوي و العوامل الثقافية المؤثرة .

- الحدود المكانية : الصين و أستراليا و مصر.
- الحدود الزمانية: الوقت الراهن.
- مبررات اختيار دولتي المقارنة :

أ - الصين:

لقد تميز التعليم الجامعي الصيني بانه يتيح فرص التعليم المتميزة و التي تلبي احتياجات جميع الطلاب ، نظرًا لما تتمتع به الصين من قوة اقتصادية جعلتها قادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين [٢٥] ، كما أصبحت ضمان الجودة للتعليم الجامعي أحد الاهتمامات المركزية للتعليم العالي في الصين ، بالإضافة الي وزيادة عدد الجامعات المعتمدة حوالي ٢٥٢٩ جامعة معتمدة والتركيز على التعليم الدولي داخل وخارج الحدود الوطنية، وتم إنشاء وكالة حكومية لتقييم الجودة وتشاركها في منح شهادات الدراسات العليا والخريجين [٢٦] .

ب - أستراليا:

تحرص الحكومة الأسترالية على توفير الدعم الملائم لمرحلة التعليم العالي من خلال تقديم التمويل الذي يفي بمتطلبات الجودة كما يتميز التعليم الجامعي بأنشطته البحثية الدولية وتوفي المنح البحثية و الزمالة التعليمية ، كما انها تعد من أهم الدول التي أهتمت بالتعليم الدولي ، كما تتعدد هيئات الاعتماد الأكاديمي مثل :المجلس الأسترالي للمؤهلات (AQFC) Australian Qualification Framework Council ، وكالة جودة معايير التعليم العالي Tertiary Education Quality and Standards Agency (TEQSA) ، وغيرها من الجهات التي تختص باعتماد مؤسسات التعليم المختلفة بأستراليا ، وجعلتها تتسابق في سباق التصنيفات العالمية الجامعية [٢٧] .

ثامنًا : مصطلحات الدراسة :

١- التعليم عبر الوطني Transnational Education:

يعرف التعليم عبر الوطني بأنه: يشتمل تقديم مجموعة الدورات الدراسية و الخدمات التعليمية بما في ذلك التعليم عن بعد، بحيث يوجد المتعلمون في بلد مختلفة عن البلد الذي توجد فيه المؤسسة الجامعية المانحة [٢٨].

ويعرف أيضًا بأنه يشتمل على عدة ممارسات تتعلق بأنواع برامج التعليم العالي أو مجموعات الدورات الدراسية والخدمات التعليمية ، التي يتواجد فيها المتعلمون في بلد مختلف عن البلد الذي قد ينتمي مثل هذه البرامج إلى نظام التعليم لدولة مختلفة عن التي تقع فيه مقر المؤسسة المانحة ، وتشمل ترتيبات تعاونية وترتيبات غير تعاونية [٢٩] .

وهناك من يراه بأنه نوع من التعليم يسعى إلى تزويد الخريجين بمهارات ذات قيمة عالمية من خلال تقديم برامج الامتياز والدرجات المشتركة وغير ذلك " [٣٠] .

وهو أيضًا " تسليم الدرجات العلمية للطلاب في بلد آخر غير المكان الذي يقع فيه مقر المؤسسة المانحة " [٣١] .

يعد التعليم عبر الوطني أحد أشكال تدويل التعليم الجامعي ويقصد بتدويل التعليم الجامعي بأنه يمثل الجهود والأنشطة المنظمة والمقصودة بمؤسسات التعليم الجامعي المعاصرة، لإدماج البعد الدولي في سياساته ووظائفها وبرامجها التعليمية والبحثية والخدمية في إطار دولي، ويعمل على تحقيق المطالب المجتمعية والحفاظ على الهوية الوطنية والحصول على الميزة التنافسية [٣٢] .

ويتمثل أوجه الاختلاف بين التدويل الجامعي **University Internationalization** و التعليم عبر الوطني **Transnational Education** في ما يلي :

١- التدويل يشتمل على دمج البُعد الدولي أو بين الثقافات في وظائف التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع المؤسسي [٣٣]،و تنقسم أنوعه إلى التدويل بالخارج ويشتمل على الأنشطة التي يتم فيها الحراك الأكاديمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية والموظفين للخارج أي خارج حدود الدولة ، والتدويل بالداخل وهو يعني أن يتم التدويل بدون حراك خارج حدود الدولة الأم [٣٤] .

بينما نجد في التعليم عبر الوطني بأنه تعليم مقدم للطلاب من بلد ما في بلد آخر ، وفي دراسة **Leonard Engel** أكدت بأن التعليم عبر الوطني هو الخطوة التالية نحو التدويل ، وهو شكل من أشكال التدويل الداخلي ، والذي يقدم الخدمات والبرامج التعليمية الدولية للطلاب وهم في موطنهم الأصلي من قبل جامعة أجنبية توجد في بلد أخرى [٣٥] .

٢– يحاول التعليم عبر الوطني تجنب التحديات والمعوقات التي تواجه تدويل التعليم الجامعي عامة وتدويل التعليم الجامعي الخارجي على وجه الخصوص ، ومن أهم تلك المشكلات التي تغلَّب عليها التعليم عبر الوطني كما يلي : التحديات غير أكاديمية مثل : الحنين إلى الوطن والشعور بالعزلة والصدمة الثقافية والقضايا الغذائية ، والتحديات أكاديمية مثل :التكيف مع التعليم الدولي والصعوبات اللغوية والناجمة عن فقدان الثقة في مهارات الطلاب اللغوية ، والتحدي الأخير هو العنصرية في بعض الأحيان نظرًا لاختلاف الأصول العرقية بين الطلاب الدوليين [٣٦] .

ويمكن تعريف التعليم عبر الوطني بالجامعة إجرائيًا بأنه : " عملية منظمة هادفة ومقصودة يسعى لتقديم خدمات وبرامج تعليمية دولية للطلاب ، بحيث يوجد المتعلمون في بلد مختلفة عن البلد الذي توجد فيه المؤسسة الجامعية المانحة ، من خلال توفير أفضل الطرق التدريسية المستخدمة في التعليم وجهًا لوجه وأيضًا التعليم عن بعد ، مما يزيد من استعداد ودافعية المتعلمين في أي وقت وفي كل مكان " .

تاسعًا: الدراسات السابقة:

تم عرض الدراسات السابقة الأجنبية المتعلقة بالتعليم عبر الوطني طبقًا للترتيب الزمني من الأقدم إلى الأحدث على النحو التالي :

١– دراسة **Annick Corbeil** : بعنوان : خبرات الطلاب الدوليين في التعليم العالي عبر الوطني في سنغافورة : ٢٠٠٦ [٣٧] :

هدفت الدراسة إلى: التعرف على التجارب الأكاديمية والاجتماعية والثقافية للطلاب الدوليين في دولة سنغافورة، من خلال رصد وجهات نظرهم وخبرتهم الشخصية في بيئاتهم التعليمية عبر الوطنية.

استخدمت الدراسة : منهج الدراسات الكيفية التفسيرية، وتم تطبيق مقابلة جماعية مع أثنا عشر من المشاركين من طلاب البكالوريوس والدراسات العليا الدوليين خلال دراستهم

الجامعية عبر الوطني ، وأيضًا تم إجراء مقابلة شخصية مع أحد مسئولي الحكومة السنغافورية وذلك خلال شهر مارس حتى شهر يونيو في عام ٢٠٠٥ م.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلى :

- زيادة شعور الطلاب بالرضا عن الشهادات الممنوحة في برامج التعليم عبر الوطني.
- انخفاض مستوى الضغوط التي يتعرض لها الطلاب في ظل الدراسة ببرامج التعليم عبر الوطني مقارنة بالدراسة في البرامج الدولية عند الدراسة بالخارج .

٢– دراسة Ka Ho Mok and Xiaozhou Xu : بعنوان : عندما تنفتح الصين على العالم : دراسة للتعليم العالي عبر الوطني في تشجيانج ، الصين: ٢٠٠٨ [٣٨].

هدفت الدراسة إلى : دراسة التطورات الحالية للتعليم عبر الوطني في الصين ، مع توضيح آلية كيفية التحاق الطلاب في مقاطعة تشجيانج ، وأيضًا تحديد أهم مخاوف الطلاب من الدراسة في برامج التعليم عبر الوطني.

استخدمت الدراسة: منهج الدراسات الكميه، من خلال تطبيق استبانات لتوضيح طرق تقييم برامج التعليم عبر الوطني و طرق التدريس المستخدمة و آلية قبول الطلاب.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلى :

- إن إمكانية التواصل اللغوي باللغة الإنجليزية قد تحقق نتيجة حرص الإدارة الجامعية على توفير دورات تدريبية لتنمية مهارات اللغة الإنجليزية .
- رضا الطلاب عن مستوى المصروفات الدراسية التي تتلاءم مع إمكانياتهم و مستوياتهم الاجتماعية بالمقارنة مع مصروفات التعليم الدولي خارج الصين .

٣– دراسة Jerry Vincent Nix : بعنوان : التعليم عبر الوطني خلال التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين : شراء برنامج أمريكي للتعليم العالي : دراسة لملاحظة المشاركين : ٢٠٠٩ [٣٩] .

هدفت الدراسة إلى : استكشاف الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية لتجربة التعليم عبر الوطني الأمريكي في الصين ، ودراسة مدى تأثير سياسات الحكومة الصينية على جودة العملية التعليمية ، ومستوى الرضا للطلاب عن أداء أعضاء هيئة التدريس في برامج التعليم عبر الوطني .

استخدمت الدراسة : منهج الدراسة الكيفية .

و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلى :

- **اهتمام الحكومة الصينية ودعم سياسة الحكومة لتعزيز الرأسمالية الأكاديمية وتشجيع شراء برامج التعليم العالي من الدول المتقدمة.**
- **زيادة دعم الثقافة الصينية في برامج التعليم عبر الوطني للحفاظ على الهوية الثقافية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.**

دراسة Antonina Levatino: بعنوان: التعليم العالي عبر الوطني وتنقل الطلاب الدوليين: المحددات والارتباط: تحليل بيانات لوحة تسجيل الالتحاق بالتعليم العالي الأسترالي: ٢٠١٧ (٤٠) .

هدفت الدراسة إلى : فحص معايير التحاق الطلاب الدوليين في برامج التعليم العالي عبر الوطني في أستراليا ومقارنتها بمعايير التحاق الطلاب الدوليين في البرامج الخارجية .

استخدمت الدراسة : منهج الدراسة الكيفية .

و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلى :

- **ارتباط التسجيل الداخلي للالتحاق ببرامج التعليم عبر الوطني مرتبط بالتسجيل الخارجي .**
- **تكيف الطلاب الأستراليين في برامج التعليم عبر الوطني أكثر من غيرهم من الجنسيات المختلفة من الطلاب ، باعتبار أن اللغة الأسترالية الرسمية هي اللغة الإنجليزية وهي لغة أغلب برامج التعليم عبر الوطني .**

٤– دراسة Lau Tsing, Erica : بعنوان : تحقيق في التعليم العالي عبر الوطني في هونج كونج : تطوير مجتمعات الممارسة عبر الوطنية متعددة الثقافات : ٢٠١٧ (٤١) .

هدفت الدراسة إلى: التعمق في ظاهرة التعليم العالي عبر الوطني في هونج كونج، مع التركيز على نماذجها المطبقة، وعلاقتها بالتعددية الثقافية داخل مجتمعات للممارسة متعددة الثقافات.

استخدمت الدراسة: المنهج النوعي التفسيري ومنهج دراسة الحالة ليشمل بعض جامعات من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، و التي تقدم تعليمها الدولي من خلال التعليم عبر الوطني في هونج كونج .

و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلى :

- تعدد النماذج المتنوعة للتعليم عبر الوطني فرع الحرم الجامعي وبرامج الدرجات المشتركة، وبرامج الامتياز ، والتي كان لها تأثير كبير في فعالية مجتمعات الممارسة بين الطلاب بها .
- وضوح القيمة المميزة للتعليم عبر الوطني بهونج كونج ، نظرًا لارتفاع أداء الخريجين واجتذابهم في سوق العمل الدولي .

٥- دراسة Lan He and Ersi Liu : بعنوان : التأثيرات الثقافية على تصميم وإدارة برامج التعليم العالي عبر الوطني في الصين دراسة حالة لثلاثة برامج : ٢٠١٨ [٤٢] .

هدفت الدراسة إلى: تحديد تأثير الاختلافات الثقافية على تصميم إدارة برنامجين للتعليم عبر الوطني أحدهما برنامج امتياز تديره جامعة صينية مع جامعة بريطانية، والثاني برنامج درجة مشتركة تديره جامعة صينية مع جامعة بريطانية .

استخدمت الدراسة : المنهج النوعي والاستكشافي ومنهج دراسة الحالة ، وتم تطبيق مقابلة لجمع معلومات بين أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية للطلاب .

و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلى :

- إن برامج الامتياز والدرجات المشتركة قد شارك في تصميمها إدارة الجامعات الشريكة .
- ضرورة تطبيق الاستراتيجيات التعاونية و التي كان لها تأثير إيجابي على الممارسات التعليمية لدى الطلاب.

٦- دراسة Mingyan Hu, Susana A. Eisenchlas and Sue Trevaskes : بعنوان : العوامل المؤثرة على جودة التعليم العالي عبر الوطني في الصين : تحليل محتوى نوعي على تقارير التقييم الذاتي للجامعات الصينية المضيفة : ٢٠١٩ [٤٣] .

هدفت الدراسة إلى : التعرف على العوامل التي تؤثر على جودة التعليم العالي عبر الوطني في دولة الصين .

استخدمت الدراسة : المنهج النوعي .

و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلى :

- **تتعدد العوامل التي تؤثر على جودة التعليم العالي عبر الوطني في الصين مثل: إجادة اللغة الإنجليزية بين الطلاب ، و أداء أعضاء هيئة التدريس المؤهلين ، و طبيعة اللوائح المؤسسية .**
- **ضرورة تحسين إتقان اللغة الأجنبية لدى الطلاب من خلال اجتياز دورات واختبارات اللغة الدولية ، والتي كان لها تأثير إيجابي على مستوى الخريجين وزيادة وتعزيز القدرات الأكاديمية للجامعات الصينية .**

التعليق على الدراسات السابقة :

يتضح للدراسة بعد استعراض الدراسات السابقة ما يلي :

تشابهت الدراسات السابقة الأجنبية مع الدراسة الحالية من حيث الاهتمام بموضوع التعليم عبر الوطني ، في حين ركزت الدراسات السابقة على عدة أبعاد معينة ، ففي دراسة (Annick Corbeil, 2006) ، عرضت ملامح التجارب الأكاديمية والاجتماعية والثقافية للطلاب الدوليين في دولة سنغافورة ، بينما ركزت دراسة Ka Ho Mok and Xiaozhou (Xu, 2008) على دراسة التطورات الحالية للتعليم عبر الوطني في الصين مع توضيح آلية كيفية التحاق الطلاب في مقاطعة تشجيانج ، فيما قدمت دراسة (Jerry Vincent Nix, 2009) عرض لأهم الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافة لتجربة التعليم عبر الوطني الأمريكي في الصين ، وأكدت دراسة (Antonina Levatino, 2017) على ضرورة تحديد معايير الالتحاق الطلاب الدوليين في برامج التعليم العالي عبر الوطني في أستراليا ومقارنتها بمعايير التحاق الطلاب الدوليين في خارج أستراليا ، وأكدت دراسة (LAU Tsing, Erica, 2017) على علاقة نماذج التعليم عبر الوطني في هونج كونج بالتعددية الثقافية داخل مجتمعات الممارسة متعددة الثقافات في حين عرضت دراسة (Lan He and Ersi Liu, 2018) تأثير الاختلافات الثقافية على تصميم برامج التعليم عبر الوطني مثل :برامج الامتياز والدرجات المشتركة ، في حين قدمت دراسة (Mingyan Hu, Susana A. Eisenchlas and Sue Trevaskes, 2019) عرض لأهم العوامل التي تؤثر على جودة التعليم العالي عبر الوطني في الصين ، بينما تحاول الدراسة الحالية رصد الواقع المصري فيما يتعلق بتطوير التعليم الجامعي ، والاستفادة من تطبيقات خبرتي الصين وأستراليا في

مجال التعليم عبر الوطني ، للوصول إلى إجراءات مقترحة لمواجهة مشكلات يعاني منها التعليم الجامعي في مصر خاصة في مجال التعليم الدولي فيما يتعلق بالإدارة والشراكة الدولية والبرامج الدراسية عبر وطنية ، بما يتماشى مع طبيعة المجتمع المصري ، كما تستفيد الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة في تدعيم الإطار النظري وخبرتي المقارنة في الدراسة الحالية.

عاشراً : خطوات الدراسة :

في ضوء أهداف الدراسة ومنهجها تسير الدراسة الراهنة وفقاً للخطوات التالية :

- **الخطوة الأولى : شملت تحديد الإطار العام للدراسة ، وتضمنت على عدة عناصر كالتالي: مقدمة الدراسة ، ومشكلتها ، وأسئلتها ، وأهدافها ، وأهميتها ، والمنهج المستخدم ، والفروض المبدئية ، وحدودها ، ومصطلحاتها ، والدراسات السابقة ذات العلاقة ثم خطوات الدراسة .**
- **الخطوة الثانية : تضمنت الأساس النظري للتعليم عبر الوطني في الأدبيات التربوية المعاصرة .**
- **الخطوة الثالثة: تناولت أبرز ملامح تطبيقات التعليم عبر الوطني في جامعات خبرتي كل من الصين وأستراليا في ضوء القوي و العوامل الثقافية.**
- **الخطوة الرابعة : شملت على دراسة تحليلية مقارنة لتطبيقات التعليم عبر الوطني في التعليم الجامعي في دولتي المقارنة ، وتحديد جوانب الشبه والاختلاف في ضوء مفاهيم العلوم الاجتماعية**
- **الخطوة الخامسة : تضمنت عرض وتحليل الواقع والجهود المصرية المبذولة في التعليم الجامعي في ضوء مفهوم التعليم عبر الوطني .**
- **الخطوة السادسة : تناولت الإجراءات المقترحة لتطبيق التعليم عبر الوطني في مصر على ضوء الاستفادة من الإطار النظري وتطبيقات التعليم عبر الوطني في خبرتي الصين وأستراليا ، بما يتماشى مع طبيعة الواقع المصري .**

الخطوة الثانية : الإطار النظري للتعليم عبر الوطني في الأدبيات التربوية المعاصرة:

تمهيد :

إن من أهم إيجابيات العولمة في عصرنا الحالي هو إلغاء الحواجز الجغرافية والسياسية واندماج جميع أطراف الدول الاقتصادية على مستوى العالم وتكوين ما يسمى بالقرية الكونية ، وإتاحة الفرصة لتقديم التعلم عبر الحدود الوطنية بطرقه المختلفة ، ويعد التعلم عبر الوطني واحد من أهم تلك الطرق، ويمكن عرض تحليل لهذا المفهوم بأبعاده المختلفة كما يلي :

أولاً : نشأة التعليم عبر الوطني وتطوره:

تعود الجذور التاريخية للتعليم عبر الوطني إلى فترة الاهتمام باستيراد النماذج التعليمية الاستعمارية للدول المتقدمة إلى الدول النامية مثل مصر وتركيا ولبنان ، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٦٦ م بإنشاء الجامعة الأمريكية في بيروت (AUB) The American University of Beirut تحت مسمى الكلية السورية البروتستانتية Syrian Protestant College تحت إشراف المبشر الأمريكي Dr. Daniel Bliss ، وتم تأسيس الجامعة الأمريكية في بيروت من قبل مجلس المفوضين الأمريكي للبعثات الأجنبية باعتبارها كلية للتعليم العالي ذات طابع تعليمي أمريكي ، ولم يقتصر التوسع لهذا الحد بل تم تأسيس جامعة أمريكية في دبي منذ عام ١٩٩٥ م ، تليها جامعة الشارقة في عام ١٩٩٧ م والتي تعد فرعًا للجامعة الأمريكية بولاية واشنطن العاصمة، وهكذا مع مختلف دول الشرق الأوسط بهدف التوسع في السوق الدولي للتعليم العالي وتحقيق التنافسية [٤٤] .

وقد أزدهر الاهتمام بالتعليم عبر الوطني في قارة أسيا خلال فترة التسعينات ، وذلك لاعتبارها أكبر سوق لمستقبل التعليم عبر الوطني وقامت جامعاتها بإنشاء فروع لها في دول أخرى مثل فيتنام وتايوان [٤٥] .

أما في جمهورية الصين الشعبية فقد ظهر التعليم عبر الوطني في منتصف الثمانينيات وقد شهد عدة تعديلات منذ أواخر الثمانينات إلى أوائل التسعينات ، ثم تطور منذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) World Trade Organization في ١١ ديسمبر ٢٠٠١ م نتيجة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتعليمية في الصين ،

حيث أهتمت الجامعات الصينية بتطوير قدرتها على إنتاج المعرفة وتحديد قواعد البحث الرئيسة بشكل استراتيجي، واستيراد الممارسات الجيدة من الجامعات الأجنبية والشراكة مع المؤسسات المحلية (٤٦) .

ولقد تزايدت برامج التعليم عبر الوطني في دول أوربا ، فقد وصل عدد المؤسسات الجامعية التي تتبنى هذا النوع من التعليم إلى ١٢٢ مؤسسة تعليمية في عام ١٩٩٧ م بالتعاون مع الجامعات الأجنبية في سنغافورة وهونج كونج ، أما في استراليا فقد توسع الاهتمام بالتعليم عبر الوطني في التسعينات ، ففي عام ١٩٩٩ م أقرت ٣٥ جامعة استرالية عن تواجد ٧٥٠ برنامج خارجي مع ٣١٨٥٠ طالب دولي (٤٧) .

أما في سنغافورة فبعد حدوث الأزمة الاقتصادية في عام ١٩٩٧ م تم إدخال العديد من الإصلاحات في التعليم العالي والاعتراف بأهمية تلك الإصلاحات في تحقيق النمو الاقتصادي، والعمل على جذب الطلاب السنغافوريين في الخارج للعودة إلى سنغافورة وأيضًا جذب الطلاب الغير سنغافوريين للعمل في مجال البحث والتطوير ففي عام ١٩٩٧ م أعلنت الحكومة عزمها على تطوير الجامعتين المحليتين وهما : جامعة سنغافورة الوطنية National University of Singapore وجامعة نانيانغ التكنولوجية Nanyang Technological University إلى مستوى عالمي والعمل علي تحويل سنغافورة إلى بوسطن الشرق Boston of The East ، كما أقامت الجامعات السنغافورية بعدة شراكات الدولية لإنشاء الفروع الجامعية مع جامعة نيو ساوث ويلز University of South Wales وجامعة ديوك Duke University وجامعة نيفادا في لاس فيغاس University of Nevada at Las Vegas (٤٨) .

وبذلك فإنه في خلال العقدين الأخرين من القرن العشرين شهدت دول العالم المختلفة اهتمامًا واضحًا بتطوير التعليم العالي خاصة في الدول النامية، و العمل علي تخطى الحدود الوطنية للبحث عن موارد تعليمية أخرى ، في حين أن الدول المتقدمة والتي تتميز بتقدم نظمها التعليمية في مرحلة التعليم العالي و الجامعي باغتنام فرص السوق العالمي لتلبية الطلب نحو التعلم العبر الوطني ، وقد أدت التكنولوجيا إلى خفض تكاليف التبادل العالمي للمعلومات وتبادل ثروتها البشرية (٤٩) .

ثانيـًا: أهداف التعليم عبر الوطني:

يسعى التعليم عبر الوطني إلى تحقيق عدة أهداف سواء التي تتعلق بالطلاب والجامعات الراعية والجامعات المضيفة ويمكن عرضها كما يلي:

١- زيادة الوعي الدولي بين الطلاب في الدول المضيفة للتعليم عبر الوطني ، وتوفير فرص تعليمية تتلاءم تخصصات برامجها مع قدراتهم واحتياجاتهم ومهاراتهم ، ويتناسب أيضـًا مع مستواهم الاقتصادي باعتبار أن هذا النوع من التعليم أقل تكلفة من البرامج القائمة في جامعاتهم المحلية في كثير من الاحيان، وأكثر مرونة من حيث الالتزام بالدراسة وجهـًا لوجه نظرًا لإمكانية التعلم عن بعد (٥٠) .

٢- يساعد التعليم عبر الوطني في تطوير المهارات المتنوعة للطلاب وتقليل تدفق رأس المال البشري وهجرة العقول، من خلال توفير الفرصة التعليمية الدولية للمتعلمين دون مغادرة وطنهم، أيضًا إتاحة الفرصة للدول المضيفة للتسابق الدولي على مستوى العالم (٥١) .

٣- الارتقاء بمستوى السمعة الدولية للجامعات الراعية والتي تمنح المؤهلات الجامعية للطلاب، عن طريق تصدرها التنافسية الدولية، وهذا ينعكس على ثقة الطلاب الملتحقين بفروعها الجامعية في الدول المضيفة (٥٢).

٤- و فيما يتعلق بالدول المضيفة فيلاحظ تأثير التعليم عبر الوطني، من خلال ما يلي (٥٣):

- **التأثير الأكاديمي والاهتمام ببناء القدرات البشرية الابتكارية لدى الطلاب .**
- **التأثير الاقتصادي والعمل على ترشيد الإنفاق الدولي على التعليم من خلال إتاحة الفرصة للدراسة داخل موطن الطلاب.**
- **تحقيق التقارب الثقافي وتأصيل الهوية القومية.**
- **تقليص الفجوة المعرفية بين الجامعات في الدول الراعية والمضيفة للتعليم العبر الوطني .**

٥- دعم العلاقات والتعاون الفعال بين الجامعات الراعية والمضيفة من خلال عقد الشراكات التعاونية الدولية، والتي تعزز توفير برامج تعليمية متميزة تلبي احتياجات سوق العمل وتؤهل الطلاب للتنافس الدولي(٥٤).

مما سبق يتضح أن التعليم عبر الوطني يحقق عديدًا من الأهداف سواء تتعلق بالطلاب أو بالجامعات الراعية أو الجامعات المستضيفة ، من خلال العمل على تحقيق التقارب الثقافي وتعزيز وتسهيل توفير التعليم للطلاب في موطنهم دون الحاجة للالتحاق بها في جامعات اخرى ، وتكوين التحالفات الاستراتيجية وزيادة الوعي الدولي بين الطلاب وتقليل هجرة العقول البشرية ، وإتاحة التعليم الذي يتخطى الحدود الزمانية والمكانية والتي تلبي تحديات القرة الجادي والعشرين .

ثالثًا: خصائص التعليم عبر الوطني:

مع ظهور مفهوم التعليم عبر الوطني والتوسع في العديد من المجالات، قد أهتمت بعض الدراسات بالبحث حول خصائص هذا المفهوم مثل دراسة **Watson** ، فقد عرضت خصائص للتعليم عبر الوطني كما يلي [٥٥] :

١- إتاحة التدريس الهجين سواء داخل قاعات التدريس بالجامعات وخارجها عبر استخدام الإنترنت .
٢- عالمي من خلال تطبيق الأساليب والطرق التدريسية المتطورة على المستوى الدولي .
٣- فريد ومتميز، لأنه يقدم نوع من التعليم داخل وخارج جدران الفصول الدراسية عبر الوطنية، مما يجعله مختلفًا عن النظم التعليمية التقليدية.
٤- المتابعة المستمرة للأداء الطلاب من خلال تقديم التغذية الراجعة الملائمة لهم .
٥- مراعاة احتياجات وإمكانيات الطلاب ومرونة تكييف التعليم في ضوء تلك الاحتياجات المتنوعة، مع مراعاة الفهم المتعمق لسياسات الجامعات المشتركة في شراكة التعليم عبر الوطني .

كما أشار **Irshad Hussain** خصائص أخرى للتعليم عبر الوطني تمثلت في الآتي [٥٦] :

١- يهتم بإعادة هيكلة التعليم العالي وتسعى للتنافس على المستوى العالمي .
٢- التعاون الدولي وظهور مؤسسات تعليمية دولية نتيجة ذلك التعاون والشراكة الفعالة .
٣- تطوير التعليم العالي بلا حدود جغرافية .
٤- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لتطبيق التعليم العبر الوطني بفاعلية.

مما سبق من خصائص التعليم عبر الوطني يوضح بأن اهتمام الدول نحو التعليم الجامعي عبر الوطني يتجه نحو تخطي كافة الحدود الزمنية والجغرافية ، لذا أصبح التعليم

عبر الوطني أمر حتميًا وأصبح من الضروري إتاحة الفرصة لتعزيز التعاون الفكري والأكاديمي بين مؤسسات التعليم الجامعي وتعزيز إنتاج المعرفة والاستفادة منها والتوجه نحو التنافسية .

رابعًا : أشكال التعليم العبر الوطني :

هناك عدة أشكال أساسية يتسم بها التعليم عبر الوطني ويمكن أن تعبر عن ثقافة التعليم عبر الوطني وهويته ويمكن توضيح تلك الأشكال كما يلي [٥٧]:

١- التعليم القائم على تنقل الأشخاص **People Mobility- Based Education**: فيتمكن المتعلم من السفر إلى خارج وطنه من أجل استكمال دراستهم الجامعية وفق اتفاقية الشراكة.

٢- برنامج تعليمي قائم على التنقل **Programme Mobility- Based Education** : وهذا يتحقق من خلال نقل برنامج تعليمي إلى الخارج من جامعة أجنبية الي جامعه اهلية.

٣- مؤسسة تعليمية قائمة على التنقل **Institution Mobility-Based Education** : من خلال انتقال المؤسسة التعليمية أو المسئول عن الخدمة التعليمية والاستثمار في الخارج لتحيقيق أغراض تعليمية .

وبذلك فالشكل الأول من التنقل يشمل الطلاب أو الأكاديميين الذين يسافرون إلى الخارج للدراسة أو التدريس ، والشكل الثاني من التنقل يتعلق بتنقل البرامج والمناهج الدراسية عبر الحدود من خلال التعليم الإلكتروني ، ويتحقق من خلال عقد الشراكات التعليمية مع المؤسسات الأجنبية لتقديم دورات مشتركة أو وضع مناهج مشتركة ويظل الطلاب والأكاديميين في بلدهم الأصلي ، أما الشكل الثالث من التنقل للتعليم عبر الوطني يتم من خلال إنشاء المؤسسة التعليمية فرعًا جامعيًا في الخارج أو تشترك مع جامعة أجنبية ، ويتحدد الشكل الملائم وفقًا لأهداف التعليم عبر الوطني .

خامساً: نماذج التعليم عبر الوطني:

يشتمل التعليم عبر الوطني في الجامعات على عدة نماذج أساسية هي ما يلي[٥٨] :

١- نموذج بدون لوائح No Regulation :

يتسم هذا النموذج بأنه لا توجد لوائح خاصة به قد حددها القائمين على الخدمة التعليمية ؛ لذا فالمؤسسات الأم أو الراعية تتمتع بحرية العمل وانشاء فروع جامعية لها أو برامج دولية دون الحصول على تصريح للموافقة من الدولة المضيفة ، ويتمكن المسؤولون عن تقديم الخدمة التعليمية وتنفيذ برامجهم التعليمية الأكاديمية عبر الوطنية في البلد المضيف، وذلك وفقًا لمعاييرهم واستراتيجياتهم الخاصة وفي تلك الحالة لن يكون لدى البلد المضيف الحق في الاعتراض عن ممارسة العملية التعليمية ، ومن أمثلة تلك الدول المضيفة (جمهورية التشيك – فرنسا – مالطا – المكسيك – نيجيريا – روسيا – صربيا – سريلانكا).

٢- نموذج ليبرالي مرن Liberal –Flexible :

وفي هذا النموذج يتحقق المرونة بشكل كبير بين كل من الدول الراعية للتعليم عبر الوطني والدول المضيفة في تحقيق الخدمة التعليمية، بحيث تحدد البلد المضيفة حد أدنى من الشروط والمعايير التي يجب على الدول الراعية توفيرها قبل بداية تنفيذ العملية التعليمية ، ومن ناحية أخرى تحقيق الاعتراف الرسمي للتعليم عبر الوطني في البلد المضيف ، ومن أمثلة تلك الدول المضيفة (الأرجنتين – البحرين – استونيا – هولندا – نيوزيلندا – النرويج – بيرو – سلوفينيا – السويد – سويسرا – المملكة المتحدة) .

النموذج الليبرالي المعتدل Moderately Liberal :

وهذا النموذج أقل مرونة في الموافقة على تقديم الخدمة التعليمية العبر وطنية ، حيث يشارك البلد المضيف أو المستورد بتقديم ترخيص لمزاولة التعليم العبر الوطني للدول الراعية أو اعتمادها من خلال موافقة السلطة التعليمية المختصة مثل: وزارة التربية والتعليم على تنفيذ التعليم عبر الوطني ، ومن أمثلة الدول المضيفة في تلك النموذج (مصر – الصين – استراليا – باكستان – بنغلاديش – هونج كونج – اسرائيل – جاميكا – سنغافورة – فيتنام).

٣- نموذج انتقالي من الليبرالية إلى أكثر تقيداً Transitional from Liberal to move Restrictive :

وفي هذا النموذج يتم تطبيق أطر تنظيمية أكثر تعقيدًا ، بحيث يلزم موافقة الجهة التشريعية والتسجيل الإجباري في الدول المضيفة وسماحها بتطبيق التعليم عبر الوطني بها ، وتحديد درجة التعاون بين المؤسسات الجامعية المحلية والأجنبية ، ومن أمثلة الدول المضيفة في هذا النموذج (الهند – باكستان) .

٤- نموذج انتقالي من التقييد إلى أكثر ليبرالية Transitional from Restrictive to more Liberal :

ويتم تقديم تشريع جديد في هذا النموذج بهدف إزالة القيود التي فرضتها الدول المضيفة على الدول الراعية لتطبيق التعليم عبر الوطني ، والعمل على توفير الخدمات عبر الوطنية ، وقد يتحقق ذلك في منطقة محددة في الدولة المضيفة وعلى سبيل المثال (كوريا الجنوبية) وقد تطبق على دول بأكملها مثل : اليابان .

٥- نموذج مقيد للغاية Very Restrictive :

بحيث تفرض الحكومة المضيفة متطلبات وشروط صارمة على مقدمي الخدمة التعليمية عبر الوطنية من قبل الدول الأجنبية ، وأيضًا لا تسمح بالشراكة عبر الوطنية إلا بالمؤسسات الجامعية التي تم اعتماد برامجها من قبل هيئة الاعتماد في البلد المضيفة ، مع ضرورة أن تتماشى طبيعة البرامج الدراسية مع الظروف الثقافية للبلد المضيفة، ومن أمثلة تلك الدول المضيفة : (بلغاريا – قبرص – جنوب أفريقيا – الإمارات العربية المتحدة) .

٦- نموذج صعوبة الاعتراف بالمؤهلات Virtually Impossible Recognition for Qualifications :

في بعض الدول المضيفة لا تعترف بالمؤهلات الأكاديمية الأجنبية التي يتم الحصول عليها من خلال التعليم عبر الوطني ، وفي تلك الحالة يواجه كل من الطلاب ومقدمي الخدمة التعليمية صعوبات للاعتراف بها ؛ لذا يلزم على الجامعة الراعية الالتزام بشروط الدول المضيفة ليصبح التعليم عبر الوطني جزءًا من النظام الوطني من أمثلة الدول المضيفة : بلجيكا (الفرنكوفونية) ، واليونان .

٧- نموذج بناء القدرات Capacity Building Model:

ويعتبر هذا النموذج حديثًا نسبيًا في نماذج التعليم عبر الوطني ، والذي يقوم على بناء القدرات والتطوير المهني و المهارى لجميع الأفراد المشاركين في التعليم عبر الوطني ، فإذا لم يتم تفويض البلد المستوردة للخدمة الدول المصدرة أو الراعية للتعليم عبر الوطني صلاحيات تحقيق التنمية المهنية وبناء القدرات ، فمن المتوقع أن تتبنى المؤسسات الأجنبية هذا التوجه بعد موافقة الجهة المسئولة في الدولة المضيفة ، وهو التزام طويل الأمد .

مما سبق يتضح أن الاهتمام بالتعليم عبر الوطني يؤثر علي الطالب الجامعي والذي يتحول الي باحث و مفكر نتيجة كفاءته محلياً ودولياً لكي يتمكن من مسايرة التقدم العلمي المنشود، ورفع ترتيب الجامعات المحلية في التصنيفات الدولية العالمية.

سادسًا : استراتيجيات التعليم عبر الوطني :

أهتمت منظمة التجارة الدولية World Trade Organization (WTO) بتوفير الخدمات التعليمية عبر الحدود الوطنية في إطار أنشطة التجارة عابرة الحدود الجغرافية ، وأيضًا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية The Organization for (OECD) Economic Cooperation and Development قامة بإدارة المنتدى الدولي بشأن التجارة في الخدمات التعليمية جنبًا إلى جنب مع المنظمات الدولية الأخرى[٥٩] ، وقد تعددت الاستراتيجيات التي قامت عليها أسس التعليم عبر الوطني ويمكن تحديدها كما يلي :

١- الفروع الجامعية الدولية International Branch Campuses (IBC) :

ولقد تعددت تعريفات الفروع الجامعية الدولية كما يلي :

- **هي مؤسسات تعليمية دولية تقع في بلد أخر من المؤسسة الجامعية التي أنشأتها وتديرها بالفعل ، و يتم تقديم درجة علمية واحدة على الأقل في البلد المضيف ، التي تم اعتمادها مثل الدرجات العلمية المعتمدة من المؤسسة الام الأصلية .**
- **كيانات مملوكة من قبل جهة تعليمية أجنبية وتعمل باسم الجهة الراعية، والتي قد يشارك أعضاء هيئة التدريس بها في التدريس وجهًا لوجه في الفرع الجامعي بالدول المحلية، وتسعى الإدارة إلى اعتماد البرنامج الأكاديمي من قبل المؤسسة التعليمية الأجنبية.**

- **مؤسسات تعليمية تُستأجر أو تُمتلك في بلد خارج الوطن الأم، ويقدم فيها برامج دراسية للحصول على درجات علمية في أكثر من مجال دراسي، بحيث تحمل اسم المؤسسة الأم بمفردها أو بالاشتراك مع مؤسسة شريكة ويوفر في المقام الأول تعليمًا وجهًا لوجه ويشارك في الإشراف طاقم إداري دائم(٦٠).**

ويرجع نشأة الفروع الجامعية الدولية إلى تسعينات القرن الماضي ، وبعد ذلك بدأ التوسع في هذا المجال في قطاع التعليم العالي الدولي ، ففي نهاية عام ٢٠١٧ م وصل عدد تلك الكيانات إلى ٢٦٣ على مستوى العالم، و يتم الاهتمام بتحقيق جودة العملية التعليمية في تلك المؤسسات من خلال اعتمادها أكاديميًا بصورة دورية (٦١) .

وبذلك بحلول أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين شكلت دول كل من استراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ٦٥ % من الشراكات الدولية وخاصة في مجال السوق التعليمي العالي العالمي ومن أمثلة الجامعات التي أنشأت فروع جامعية دولية لها جامعة Monash ، وجامعة College London ، وجامعة Carnegie Mellon ، وجامعة New York ، وعلى مستوى الوطن العربي كانت الإمارات العربية المتحدة أكبر مركز للتعليم العالي عبر الوطني كأكبر دولة مضيفة للفروع الجامعية الدولية منذ عام ٢٠٠٩ م ، وفي عام ٢٠٢٠ – ٢٠٢١ م تم إنشاء فروع جامعية دولية في إمارة دبي وهي جامعة Heriot – Watt الإنجليزية والمعهد الأمريكي Rochester of Technology ، وجامعة Wollongong الأسترالية (٦٢) .

وبذلك تم إزالة حدود الحرم الجامعي للجامعات علي المستوي الجغرافي من خلال انشاء تلك الفروع ، بحيث يتمكن من تقديم ٥٠ % أو أكثر من الشهادات الجامعية للجامعة الأم ، ويتوفر له أعضاء هيئة تدريس وإدارة خاصة وميزانية محددة ، ويتمتع الطلاب في الفرع بتجربة تعليمية مماثلة للطلاب في الجامعة الأصلية (٦٣) .

<u>و تتمثل مميزات الفروع الجامعية الدولية كما يلي:</u>

- **إتاحة الفرصة للطلاب الملتحقين بالفروع الجامعية الدولية بالحصول على شهادات جامعية أجنبية داخل موطنهم، مع توفير النفقات الخاصة بالرسوم الدراسية والمعيشة والتي من المؤكد ارتفاع التكلفة مقارنة بتكاليف الرسوم الدراسية للطلاب خارج موطنهم الاصلي.**

- **التوافق و التعاون المؤسسي بين المؤسسات الجامعية الدولية و المحلية.**
- **تلبية احتياجات المجتمع من خلال توفير الخدمات التعليمية الجامعية لجميع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس [٦٤] .**

وتتعدد أنواعها كما يلي :

- **فروع جامعية دولية للتعليم: بحيث يكون الهدف الرئيس من انشائها هو تقديم الخدمة التعليمية للطلاب الجامعيين.**
- **فروع جامعية دولية للبحث : والهدف منها هو إعداد طلاب الدراسات العليا الماجستير والدكتوراه .**
- **فروع جامعية دولية تختص بالتعليم والبحث : فهي تهتم بكلتا المجالين في آن واحد .**

كما يتمتع الفروع الجامعية الدولية بعدة أشكال[٦٥]:

- **فرع الحرم الجامعي تابعة للجامعة الأم وتشرف عليها بشكل كلي.**
- **مشروع مشترك، بحيث تتبعه الأطراف المشاركة في ملكيته وإدارته وتمويله.**
- **مشروع تجاري جامعي.**

٢– الامتيازات Franchises :

هي منح تمنحها مؤسسة تعليمية في بلد ما بحيث يكون لها الحق في تقديم برامجها الدراسية في مؤسسات في بلد أخرى ، بحيث تمنح المؤهل الجامعي من المؤسسة الأم في ضوء الالتزام بلوائح وسياسة البلاد المضيفة ، ويسمح لأعضاء هيئة التدريس من المؤسسة المصدر بإلقاء محاضرات مكثفة خلال فترة زمنية محددة ويشرف على جودتها داخل المؤسسة المضيفة [٦٦] .

٣– طريقة التعبير اللفظي Articulation :

وهو اعتراف منهجي من قبل المؤسسة الجامعية الأم الاجنبية لتقديم دوراتها داخل مؤسسة جامعية أخرى في بلد أخر محلي ، كما يسمح للطلاب الراغبين استكمال دراستهم في المؤسسة الأم ، ويتم منح المؤهلات من قبل المؤسسات في بلد المصدر .

٤– التعليم عن بعد / الافتراضي Distance – Virtual Education :

و يتم من خلال تقديم الخدمات التعليمية عبر وطني عن بعد وافتراضيًا سواء كانت دورات أو برامج دراسية ، بحيث يمكن تقديمها عبر أجهزة التلفزيون والراديو وأجهزة الكمبيوتر

والإنترنت ومؤتمرات الفيديو والسبورة الافتراضية وغيرها من الطرق ، و يمكن توفير احتياجات الطلاب التعليمية خارج وداخل الحدود الوطنية ، فيتمكن جميع الطلاب من التسجيل للدراسة مباشرة في مؤسسة البلد المصدر من أي مكان في العالم، وبعد ذلك يتحدد الترتيبات والإجراءات لتقديم المحاضرات وورش العمل عن بعد ويمكن توفيرها أيضًا وجهًا لوجه .

٥- الدراسة في الخارج Study Abroad :

ويتم من خلال إتاحة الفرصة للطلاب بالسفر إلى مؤسسة تعليمية في بلد ما لدراسة مقررات دراسية والحصول على درجات علمية لفترة زمنية محددة ، وبعد الانتهاء من دراستهم تكفل بلادهم الأصلية الاعتراف بتلك الدرجات ، وهذه الاستراتيجية شائعة بين الطلاب في الدول المتقدمة (٦٧).

٦- نموذج التوأمة Twinning Model:

لقد أدى الوجود التجاري لشركات الأعمال التجارية والدولية إلى إنشاء مؤسسات وشراكات جديدة يطلق عليها الشراكات التوأمية أو " البرامج المزدوجة " ، بحيث يساهم في الاعتمادات المالية لهذا البرنامج كل من البلد المضيف والبلد الأم وبما يتوافق مع اللوائح الوطنية ، وتتميز تلك الشراكات بأنها أقل تكلفة عن منح الامتياز ، وتنقسم برامج التوأمة ثلاث فئات هما ٣+٠ ، ٣+١ ، ٢+١ ، والنموذج الأول يسمح للطلاب بالحصول على الدرجة الجامعية الدولية دون الحاجة إلى مغادرة وطنهم وهي أقل تكلفة مادية ، أما في نموذج ٣+١ ونموذج ٢+١ تلزم الطلاب سواء الذين مدة دراستهم الجامعية أربع سنوات أو ثلاث سنوات بالدراسة عام من مدة الدراسة في الخارج في المؤسسة الأم .

٧- نموذج الدرجة المشتركة Joint Degree :

يختلف هذا النموذج عن نموذج التوأمة ، في أنه يجب أن تتفق كلتا المؤسستين الجامعتين الشريكتين الام و المضيفة في معايير القبول الخاصة بالطلاب، وعدد الساعات المعتمدة للبرامج الدراسية، والتمويل ، ومكان دفع الرسوم الدراسية ، وهذا النموذج شائع بين الطلاب الذين يواصلون دراستهم العليا الماجستير والدكتوراه ، ويحصل الطلاب على درجات علمية معتمدة من كلتا المؤسستين .

٨- نموذج درجة مزدوجة Double / Dual Degree Model :

فـي نمـوذج الدرجـة المزدوجـة يحصـل الطالـب علـى درجتـين علميتـين منفصـلتين مـن كلتـا المؤسسـتين اللتـان بيـنهم الشـراكة ، فعلـى سـبيل المثـال جامعـة Zhjiang وهـي مـن أبـرز الجامعات الصينية وهي عقدت شراكة تعاونيـة مـع جامعة إلينوي Illinois في – Urbana Champaign Institute (UIUC)، والتي تقدم برامج للحصول على بكالوريوس هندسة الكمبيوتر ، وبذلك فالطالب الذي يدرس في ظل نظام الشراكة يحصل على درجتين علميتين أحدهم في الهندسة الميكانيكية والأخرى في تخصص هندسة الكمبيوتر في وقت واحد ، ويقوم الطالب بدفع المصاريف الجامعية في الجامعة الموجودة بموطنه الأصلي ، كما تتيح الفرصة لاختلاط الطلاب المحليين بالدوليين [٦٨] .

فعند التأمل للاستراتيجيات السابقة للتعليم عبر الوطني نلاحظ انها تراعي مختلف الاختلاف الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية للطلاب ، مع ضرورة استيعاب الاحتياجات الفردية لهم في ظل مجتمع معرفي تنافس فيه الجامعات و تتسابق لتحقيق أهداف العولمة الاقتصادية.

سابعًا : تحديات التعليم عبر الوطني :

على الرغم من أهمية تطبيق التعليم عبر الوطني على مختلف المستويات إلا أنه هناك عدة دراسات أوضحت التحديات التي تعوق تحقيق أهدفه ، فقد عرض Alabry في دراسته عن أهم تلك التحديات ، ويمكن عرضها على النحو التالي [٦٩] :

١ – المنظور التجاري :

على الرغم من أن التعليم ينظر إليه بأنه منفعة عامة ، إلا أن أحد الانتقادات الموجهة للتعليم في معظم دول العالم بأنه ذات توجه تجاري خالص ، و قد تأثر مشهد التعليم العالي بشكل كبير في السنوات الأخيرة بالعولمة واتفاقية GATS ، وأصبح التعليم سلعة مدفوعة من قبل السوق والهدف منه هو جني الأرباح من ورائه أكثر من كون التعليم خدمة ولتلبية الاحتياجات المجتمعية ، ومن ناحية أخرى تعاني معظم الدول النامية والتي تعد الطرف المتلقي التعليم عبر الوطني من ضعف مقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

٢ – القضايا الاجتماعية الثقافية :

فقد ينشأ النزاعات الاجتماعية والثقافية بين الدول المصدرة والمضيفة ، وخاصة فيما يتعلق بفقدان الهوية والثقافة والتأثير على التنوع اللغوي والهياكل الأكاديمية وتدني مستوى الجودة ، ومدى ملائمة البرامج الدراسية للطلاب .

٣ – ملاءمة البرنامج :

يجب أن تزود البرامج الدراسية الطلاب بمجموعة من المهارات والكفاءات اللازمة لإلحاقهم بسوق العمل المحلي والاعتراف بشهادات معترف بها دوليًا، وهذا يتطلب إعداد الطلاب جيدًا للعمل بالوظائف في السوق الدولي، وأيضًا توفير الفرص لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية والدولية .

٤ – توظيف أعضاء هيئة تدريس المؤهلون:

وهذا يتطلب توافر مؤهلين ومدربين من الأكاديميين في مختلف التخصصات، وعلى دراية كاملة بمحتوى البرامج الدراسية الدولية وكيفية إعداد الطلاب للعمل في السوق الدولي ، ومن جهة أخرى تحرص الجامعات المضيفة والأم على توفير الدعم الكافي للأكاديميين وإتاحة الفرصة لتوفير الإمكانيات البحثية المختلفة .

٥ – حاجز اللغة الإنجليزية:

باعتبار أن اللغة الإنجليزية هي لغة عالمية ولغة التدريس في برامج التعلم عبر الوطني في جميع أنحاء العالم ، وتعتبر الدراسة باللغة الإنجليزية تحدي أمام الطلاب الذين يعانون نقصًا في إجادة اللغة ، فيجدون صعوبة في التواصل مع زملائهم ومع أعضاء هيئة التدريس وأيضًا في فهم البرامج الدراسية ، ولذلك يلزم توفير الدعم الملائم لهؤلاء الطلاب ، من خلال إتاحة الفرصة للجامعات المضيفة من عقد دورات في اللغة الإنجليزية للطلاب الضعاف في اللغة الإنجليزية لتخطي تلك المشكلة ، وفي جامعات أخرى قد تحدد معايير قبول الطلاب شرط يتعلق بإجادة اللغة الإنجليزية لتيسير عملية التعلم .

تحدي ضمان جودة العملية التعليمية :

من أهم التحديات التي تعاني منها المؤسسات المطبقة للتعليم عبر الوطني هو تحقيق جودة العملية التعليمية ، ويجب أن تتحمل كل من الدول المضيفة والمصدرة أو الراعية

مسئولية ضمان جودة العملية التعليمية ، من خلال تحديد المعايير الأكاديمية التي تتعلق بمنظومة العملية التعليمية بأكملها.

ثامنًا: أبعاد التعليم عبر الوطني:

١ - الشراكة الدولية والتعليم عبر الوطني :

تعد الشراكة من أهم المفاهيم المتأصلة في المجال التربوي ، ويعتمد عليها باعتبارها وسيلة مهمة لبلوغ الأهداف المنشودة بين كافة الأطراف ، لذلك ظهر هذا المفهوم في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية وخاصة في ظل التحولات التي يشهدها العالم للمشاركة في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة والتوجه نحو دعم مجتمع المعرفة (٧٠) .

وبذلك فيمكن تعريف الشراكة بأنها " اتفاق بين طرفين أو أكثر الغرض منه تحقيق هدف مشترك، وأن كل طرف عليه أن يقدم للآخر ما لا يستطيع الأخر إنجازه منفردًا ، وأن أساس الاتفاق وجود عقد مبرم يوضح فيه ما لكل الأطراف من حقوق وما عليه من واجبات وأدوار "(٧١).

ومن أهم وأبرز أشكال الشراكة هي الشراكة الدولية ويمكن تطبيقها بين المؤسسات التعليمية المختلفة وذلك في إطار تطوير المؤسسات مع الالتزام من قبل كل مؤسسة باحترام التشريعات واللوائح التنظيمية الأخرى مع إمكانية توفير برامج دراسية دولية والاستفادة من خبرة أعضاء هيئة التدريس المتميزين (٧٢) .

ونجد أنه عندما تتخطى الشراكة التعليمية الحدود الدولية يطلق عليها الشراكة عبر الوطنية ، والتي تراعي الحدود النفسية الموجودة داخل المؤسسات ، وأكدت دراسة كل من **Hazel Messenger and Wendy Bloisi** بضرورة ممارسة الأنشطة العابرة للحدود عبر اتفاقيات الشراكة عبر الوطنية بين المؤسسات الجامعية المختلفة في ظل قيادة واعية ومدركة أهمية التعليم عبر الوطني وتنفيذ الترتيبات التنظيمية اللازمة لتحقيق أهداف الشراكة التعاونية (٧٣) .

وترتكز الشراكة الدولية عبر الوطني على عدة مبادئ كم يلي :

- تراعي وتحترم جميع الاتفاقيات السياسية والأخلاقية بين الدول المشاركة في الشراكة .

- **التقييم المستمر لأداء عملية الشراكة التعاونية عبر الوطنية للتأكد من تحقيقها لأهدافها .**
- **الشراكة المفتوحة من خلال التحرر من القيود التي تؤثر على تنفيذ اتفاقيات الشراكة أي إجراء يحد من الحرية في استمرارية الاتفاقية .**

ومن الملاحظ أنه يجب ان تتماشي الاتفاقيات المؤسسية مع أهداف ضمان الجودة متطلبات الاعتماد المؤسسي ، ومراعاة مسئوليات التكلفة والقدرة المؤسسية للجامعات المشاركة في اتفاقيات الشراكة عبر الوطنية [٧٤] .

وهناك عدة عناصر للشراكة عبر الوطنية كما يلي :

- **مدير الشراكة :**

يعتمد نجاح الشراكة الدولية عبر الوطنية بين المؤسسات الجامعية على إدارة متميزة وقادرة على الجمع بين المهارات الإدارية والأكاديمية لتلبي احتياجات العملية التعليمية وإدارتها بكفاءة .

- **مدرس الشراكة (الارتباط) :**

حيث تقوم معظم الجامعات بتعيين عضو هيئة تدريس أكاديمي ليتمكن من الاتصال المباشر بفريق التدريس للشريك ، ويطلق عليه معلم أو مدرس الارتباط ، ويجب أن يكون ملم بمحتوى المقررات الدراسية ، وفي نفس الوقت يمكن أن يدعم الفريق الأكاديمي الأخر في الجامعة الشريكة ، ليحدث نوع من التبادل الأكاديمي بين كل طرف مشارك ، وأيضًا يمكنهم الاستفادة من تطبيق الأساليب التدريسية الحديثة في كلتا المؤسستين الشريكتين، ويمكن لمعلم الارتباط السفر إلى الجامعة الشريكة لتلقي الدعم الأكاديمي اللازم ويحدث ذلك بالتبادل مع معلم الارتباط الخاص بالجامعة الشريكة، والذي يمكنه الانتقال إلى الجامعة الشريكة أيضًا.

- **مسئول المقرر:**

والذي يهتم بالتأكد من توافق المقررات الدراسية مع مبادئ التعلم عبر الوطني وثقافة الجامعة المضيفة ، ومحاولة حل المشكلات التي تواجههم والتعاون مع معلم الارتباط في ذلك، مثل تفاقم المشكلات التي قد تؤثر أو تهدد أهداف الشراكة [٧٥] .

وبذلك تظهر أهمية الشراكة الدولية عبر الوطنية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والميزة التنافسية والتصنيفات العالمية للمؤسسات الجامعية المشاركة في اتفاقيات تلك الشراكة ، وبذلك يسهم في تدويل التعليم العالي وتحقيق الجودة [٧٦] .

أنواع الشركة الدولية عبر الوطنية :

تتعدد برامج الشراكة عبر الوطنية ويمكن عرضها في التالي :

أ - شراكة الدرجة التعاونية المزدوجة ٢+٢ :

The Partnership of The 2+2 Dual Degree Collaborative:

وهو شكل من أشكال برامج التوأمة ، وهنا يركز البرنامج على تقديم الدرجة الجامعية مشتركة بين طرفي الشراكة ، وهذا يتطلب توافر الترابط بين الدول الام والمضيفة للتعليم عبر الوطني ، ويتم تصميم البرامج الدراسية بشكل مشترك وتقديمة من طرفي الشراكة في ضوء اللوائح الجامعية لكلتا الدولتين، وفي ظل ذلك البرنامج يدرس الطلاب عامين في كل دولة على حدة للحصول على درجة علمية دولية مزدوجة ، بحيث يمكن للطالب الحصول على المؤهل من طرفي الجامعات الشريكة ، ومن الملاحظ اتفاق دولتي الشراكة في عدد من المؤهلات الممنوحة ومدة الدراسة وهيكل وتنظيم البرنامج الدراسي وهيئات الاعتماد التي تتابع البرنامج ، وتتولى إحدى المؤسستين تعيين وكيل تعليمي لمتابعة تنفيذ اتفاقيات الشراكة [٧٧]

ب - الشراكة عبر الوطنية الغير تعاونية :

وفيها تتحمل المؤسسة الأجنبية المرسلة للتعليم عبر لوطني المسئولية عن معظم أو كل العمليات المؤسسية للتعليم عبر الوطني من تخطيط وإدارة وتمويل وتوفير الخدمات التعليمية وإعداد البرامج الدراسية، ومن ناحية أخرى تحدد اتفاقيات الشراكة عبر الوطني أنماط تعليم الطلاب ، فقد يكون نمط تنقل البرنامج الدراسي : حيث تقدم الجامعات التعليم خارج بلدها عن طريق التعلم عن بعد ، والثاني هو يعتمد على انتقال الطلاب من خلال مغادرة الطلاب وطنهم أو بلدهم الأصلي إلى بلد أخر للدراسة، والثالث هو الانتقال المؤسسي من خلال توفير الخدمات التعليمية للطلاب في موطنهم من خلال انتقال الإداريين من الدولة الراعية إلى مؤسسات الدولة المضيفة [٧٨] .

وهنا تتميز الشراكة الدولية عبر الوطنية عن الشراكة الدولية بصورتها التقليدية ، في أن الشراكة الدولية تقتصر علي استقطاب الخبرات الدولية من العلماء والاستشاريين للاستفادة

منهم في الجامعات والابتعاث الخارج للطلاب للدراسة في الجامعات العالمية في الخارج، وإقامة برامج بحثية مشتركة من خلال اتفاقيات دولية ، أما الشراكة الدولية عبر الوطنية فهي تتيح للطلاب الدراسة الدولية داخل موطنهم من خلال إتاحة الفرصة لتوفير التعليم الدولي بها سواء عن طريق إنشاء فروع للجامعات الدولية أو توافر برامج الامتياز الدولية وتوفير الدراسة عن بعد في ضوء ظروف وإمكانيات الطلاب واحتياجاتهم .

٢ – إدارة التعليم عبر الوطني :

أ – إدارة الجودة :

نظرًا لأهمية تحقيق ضمان جودة العملية التعليمية في ظل التعليم عبر الوطني ، يتم تعيين "وكيل رئيسي" وهو مسئول عن مراقبة جودة العملية التعليمية في الجامعة المضيفة، والتأكد من مدى مستوى سمعة وتميز الجامعة المضيفة والعمل على تحقيق الجودة الأكاديمية والتعليمية والإدارية والبعد عن الانحياز لتحقيق أرباح مالية فقط .

فعلى سبيل المثال : في ماليزيا يخضع المسئولون عن تقديم الخدمات التعليمية عبر الوطنية للرقابة من قبل وكالة المؤهلات الماليزية، والتي بدورها تحدد متطلبات إعداد المناهج الدراسية ويشارك أيضًا وزارة التعليم في تحديد أعداد الطلاب الملتحقين، ومقدار الرسوم الدراسية بهدف ضمان جودة مشاريع التعليم العابرة الحدود الوطنية ، بالإضافة إلى الدور الإلكتروني للإدارة من خلال مشاركة الجامعة الراعية أو المصدرة في الإدارة الإلكترونية والمتابعة عبر الإنترنت لأنشطة العملية التعليمية في الجامعة المضيفة أو المستقبلة [٧٩] .

ب – إدارة أعضاء هيئة التدريس الأكاديميين :

للإدارة دور بارز ومهم لنجاح التعليم عبر الوطني ، فمن الملاحظ أنه كلما زادت المسافة الثقافية بين المديرين والمغتربين والموظفين وأعضاء هيئة التدريس المعينين محليًا ، زادت احتمالية صعوبة التواصل وانعدام الثقة بينهم ، وتتنوع دوافع أعضاء هيئة التدريس في التعليم عبر الوطني فقد يقبلون التدريس كشكل من أشكال السياحة الأكاديمية، وفي تلك الحالة لا يكون للمسئول الإداري سلطة إدارية رسمية على الموظفين من أعضاء هيئة التدريس وإداريين أثناء تواجدهم في الحرم الجامعي ، أما في الجانب الثاني تكون مهنة التدريس لعضو هيئة التدريس بصورة تعاقدية رسمية ففي تلك الحالة يشارك الإدارة الجامعية في الإشراف على عمله كل من الجامعة الراعية وأيضًا المضيفة .

كما يشترك جميع أعضاء هيئة التدريس المشاركين في تدريس برامج التعليم عبر الوطني في برنامج تعريف مشترك تشرف عليه إدارة الجامعة المضيفة ، بحيث يتم تقديم مجموعة من الأنشطة اللازمة للتعريف بأهداف المؤسسة وقيمها وسياساتها وأيضًا يتم عقد ورش عمل إضافية مخصصة للتعريف بثقافة والعادات المحلية للبلد المضيف .

مع الأخذ في الاعتبار توافر الإمكانيات اللازمة لتلبية احتياجات أعضاء هيئة التدريس الوافدين قبل وأثناء وبعد فترة توظيفهم في الحرم الجامعي ، ومن جهة أخرى يتم تطبيق نظام الأصدقاء ، وهو يعتبر أن كل عضو هيئة تدريس بمثابة مرشد ، ويتم ترتيب اللقاءات الاجتماعية والتدريس الجماعي لمناقشة الأفكار المبتكرة في التدريس ، وأهم سبل متابعة الطلاب خلال الدراسة عبر الإنترنت وهم في منازلهم بهدف تحسين مستوى الأداء الفردي والتنظيمي (٨٠) .

وقد أشارت دراسة **Sally Crawford Stafford** بإمكانية تطبيق الإدارة الاستراتيجية في الجامعة المضيفة ، من خلال قيام فريق الإدارة العليا وعلى رأسه نائب رئيس الجامعة بتحديد الهيكل الإداري والأكاديمي للجامعة ومشاركتهم في تحديد وصياغة رؤية المؤسسة الجامعية وأهدافها والخطط المستقبلية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للجامعة ، مع ضرورة مشاركة فريق الإدارة الجامعية للجامعة الراعية في توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ، فلا يمكن لأي من الشريكين تحقيق تلك الأهداف بمفردهم ، ويتحقق ذلك في ظل تواجد إدارة ديمقراطية توفر روح المبادرة والالتزام ، وفي بعض الأحيان يشارك طرفي الشراكة في التعليم عبر الوطني في ثنائية الإدارة الاستراتيجية ، بحيث يتكامل الجهاز الإداري لكل منهم للاشتراك في تحديد رؤية ورسالة الجامعة المضيفة أو الفروع الجامعية الدولية والأهداف اللازم تحقيقها ورسم الخطة الزمنية اللازمة لتحقيق الأهداف (٨١).

٣ – برامج التعليم عبر الوطني :

إن برامج التعليم عبر الوطني لها طابع خاص باعتبارها تقدم من خلال تعليم يوفر للمتعلمين في بلد يختلف عن البلد الذي توجد به مقر المؤسسة الجامعية المانحة، وبذلك فإنه يتميز بعدة نقاط يمكن إبرازها في التالي :

- تشجيع التعلم الذاتي واستقلالية الطلاب من خلال السماح باستخدام التقنيات التفاعلية والتكنولوجية المتطورة وإعداد طلاب أكثر إبداعًا وابتكارًا وقادرين على التفكير الإبداعي

لحل المشكلات في المواقف المختلفة ، وأيضًا تلبية احتياجات المتعلمين من خلال تزويدهم باختيارات تعليمية حول كيف وأين ومتى يتعلمون ؟ [٨٢] .

- إعداد خريجون قادرون على العمل والمنافسة في السوق العالمي الدولي .
- إتاحة الفرصة للطلاب على التعرف على ثقافات الشعوب المختلفة واحترامها مع الأخذ في الاعتبار الثقافة المحلية [٨٣] .

وهناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند تصميم مناهج وبرامج التعليم عبر الوطني يكن عرضها كما يلي [٨٤] :

- الانتقال من التعليم السلبي إلى التعلم النشط ومن التعليم السطحي إلى التعليم المتعمق ، ومراعاة مجالات بلوم الثلاثة : الإدراكية والعاطفية والنفس حركي وذلك عند إعداد أهداف المقررات الدراسية ، و ايضًا مراعاة مشاعر الطلاب واهتماماتهم .
- تحفيز الطلاب : نحو الالتزام بأهداف البرامج الدراسية وضرورة مشاركتهم في أنشطة التعلم لتشجيعهم على اجتياز البرنامج الدراسي بكفاءة .
- مشاركة الطلاب: في إطار تنافسي وإيجابي وتشجيع اختيارات الطلاب وضرورة المشاركة في إجراء الأنشطة العملية التي تدعن عملية التعلم.
- التعلم النشط: والذي يعتمد على المناقشات الجماعية ولعب الأدوار التعليمية وحل المشكلات بطريقة مبتكرة من خلال أنشطة رئيسة.
- التحدث والاستماع: من خلال مساعدة الطلاب على تنظيم وتعزيز ما تعلموه.
- الكتابة : وسيلة لمساعدة الطلاب وتشجيعهم علي التعبير بأسلوبهم الخاص عن محتوى المعلومات الجديدة التي درسوها .
- التفكير : إتاحة الفرصة للطلاب للتفكير والتوصل إلى معارف جديدة .
- القراءة : من خلال حث الطلاب على الاضطلاع على المعلومات والمعرفة المتنوعة ونقدها بأسلوب علمي .
- التفكير النقدي : من خلال تطبيق مهارات التفكير النقدي المختلفة مثل : التحليل والاستدلال والتفسير والشرح والتنظيم الذاتي والتقييم .

أما عن استراتيجيات تدريس برامج التعليم عبر الوطني فيمكن عرضها كما يلي :

١– التعليم وجهًا لوجه : وهو يعني وجود جلسة تعليمية يلتقي فيها المشاركين أو الطلاب وأعضاء هيئة التدريس معًا في نفس المكان والوقت داخل القاعات التدريسية، وقد أكدت الدراسات بأن التفاعل وجهًا لوجه خلال التعليم عبر الوطني في مؤسسات البلد المضيفة يساعد في إلغاء الحواجز النفسية بين الطلاب، وتوفير تجارب تعليمية حقيقية تشجع علي تبادل المعرفة ، كما يزيد من الانتماء المؤسسي للطلاب (٨٥) .

٢– التعليم عن بعد : ويحدث عندما لا يكون كل من الطالب وعضو هيئة التدريس في نفس المكان الفعلي للتعلم وغالبًا ما يكون هناك مسافة بين كل من المتعلم وعضو هيئة التدريس، ويتم الحصول على البرامج الدراسية ومتابعة إجراءات العملية التعليمية من خلال التقنيات المطبوعة أو الصوتية أو الفيديو ، كما يتم توفير الكتب الإلكترونية للطلاب في منصات التعلم الإلكتروني عبر الوطني ، وبذلك يسمح التعليم عن بعد أو الإلكتروني الفرصة الحقيقية للطلاب لتعلمهم بمرونة مهما تنوعت ظروفهم وإمكانياتهم واحتياجاتهم ، مع الأخذ في الاعتبار تواجد الطلاب في محاضرات افتراضية فتتيح التواصل ثنائي الاتجاه بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب ، ومن الملاحظ اهتمام الدول المختلفة بالتعليم الإلكتروني عبر الوطني سواء من خلال إتاحته خلال تواجد الفروع الجامعية لها ، أو من خلال إتاحته خلال الجامعات الافتراضية عبر الوطنية ، ونجد أن العديد من الطلاب يلجأ لهذا النوع من التعلم باعتباره عابر لحدود الزمان والمكان ويلبي اهتماماتهم المختلفة (٨٦) .

ومن جهة أخرى يراعي الإعلان عن إمكانية توفير التعلم عن بعد من قبل الجامعات المضيفة لتيسير عملية التعلم لذلك يلجأ العديد من الطلاب للتعليم عبر الوطني الإلكتروني، باعتبارها فرصة للحصول على مؤهلات أكاديمية دولية بدون سفر الطلاب للجامعات الراعية ، وأيضًا وهم في منازلهم (٨٧) .

٣– التعليم الهجين : وهو يعتمد على المزج بين نظام التعليم وجهًا لوجه والتعلم عن بعد ، كما تضيف البعد الإنساني إلى التعلم من خلال إتاحة التفاعلات الاجتماعية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، باعتبار أن التفاعل من أهم وسائل نجاح العملية التعليمية ، وفي نفس الوقت تتاح الفرصة للتعلم عن بعد ، فيتم التدريس الهجين بنظام محدد يسمح

فيه بالتعلم بعدد ساعات تدريسية محددة وجهًا لوجه وعدد ساعات تدريسية أخرى للتعليم عن بعد ، وهذا وفقًا للائحة الجامعة المضيفة (٨٨) .

الخطوة الثالثة : التعليم عبر الوطني في جامعات كل من الصين و أستراليا :

تمهيد :

لقد انتشر تطبيق التعليم عبر الوطني في العديد من دول العالم المتقدمة باعتباره نموذج مهم وفعال في إتاحة الفرصة التعليمية الملائمة لاحتياجات جميع الطلاب دون تفرقة أو كونه مرن يتمكن من تخطي كافة الحدود الزمنية والجغرافية ، وتعتبر خبرتي الصين واستراليا من أشهر الدول التي اهتمت بالتعليم عبر الوطني ، فقد استطاعت تلك الدول من خلال هذا النوع من التعليم من سد الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل ، باعتبار أن الخريج الجامعي يدرس ويختار مساره التعليمي ويصبح مؤهل بخبرة كافية تؤهله في اختراق سوق العمل المحلي والدولي ، وفيما يلي توضيح لأهم الخبرات "

أولاً : خبرة الصين :

١ – خلفية تاريخية حول التعليم عبر الوطني :

يعود نشأة التعليم عبر الوطني في الصين مند عام ١٩٧٨ م من خلال محاولات تنفيذ برامج مشتركة بالتعاون مع شركاء أجانب ، في منتصف الثمانينات من القرن الماضي أنشأت الجامعة الصينية Renmin University of China وجامعة Fudan الصينية بإنشاء فصول تدريسية في الاقتصاد والقانون بالتعاون مع المؤسسات الأمريكية ، وأيضًا في سبتمبر عام ١٩٨٦ م عندما قدمت مركز جامعة Johns Hopking – Nanjing لدراسات أمريكية وصينية وذلك بتمويل صيني أمريكي ، ومن الملاحظ أن تلك المبادرات لم تكن مخصصة للطلاب الجامعيين أو طلاب الدراسات العليا ، بل كانت تخدم أعضاء هيئة التدريس بهدف تدريبهم على تعلم اللغة والدراسات المهنية، و التي لم تكن المؤسسات الصينية قادرة على توفيرها بمفردها ، وفي عام ١٩٨٨م عقدة جامعة Tianjin في التمويل والاقتصاد الصينية مع جامعة Oklahoma City الأمريكية على البدء في برنامج ماجستير إدارة الأعمال مع الحق في منح الدرجة الاجنبية بالاتفاق مع الشريك الأمريكي (٨٩) ، كما شهد التعليم عبر الوطني عدة تعديلات في أواخر الثمانينات إلى أوائل التسعينات وتحديدًا في عام ١٩٩٢ م

خلال حكم الزعيم Deng Xiaoping، ثم حدث تطور سريع في هذا المجال خاصة عند انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية WTO في ١١ ديسمبر عام ٢٠٠١ م ، فكان نتيجة أحداث التنمية الاقتصادية والسياسية لدولة الصين ، إدخال تغيرات هيكلية إصلاحية في كافة المجالات وخاصة في مجال التعلم عبر الوطني (٩٠) .

وكان صدور الوثيقتان التعليميتان The Interim Provisions for Chinese – Foreign Cooperation in Running Schools and the Regulations of the People's Republic of China on Chinese – Foreign Cooperation in Running Schools، الأولى تتعلق بالأحكام المؤقتة للتعاون الصيني الأجنبي في إدارة المدارس، والذي صدر من قبل وزارة التربية والتعليم MOE في يناير ١٩٩٥ م ، والثانية لائحة جمهورية الصين الشعبية بشأن التعاون الصيني الأجنبي في إدارة المدارس والذي صدر من قبل مجلس الدولة في مارس ٢٠٠٣ م ، هي البداية الحقيقية لتطبيق التعليم عبر الوطني في الصين من خلال شراكتها مع المؤسسات الأجنبية وتقديم برامج الدرجات العلمية المشتركة في الجامعات الصينية ، في حين أن جميع أنشطة التعليم عبر الوطني هي تحت الإشراف والرقابة المباشرة من قبل الحكومة المركزية أو السلطات المحلية (٩١) .

وقد شجع هذا التوجه نحو إنشاء مؤسسات تعليمية دولية تقدم تخصصات علمية متميزة تلبي احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الصين ، مع اهتمام المؤسسات التجارية الدولية في الصين بالدعوة نحو توقف " هجرة العقول " وتطوير رأس المال البشري وتعزيز سمعة المؤسسات المحلية وتشكيل التحالفات الاستراتيجية ، وتعزيز التفاهم بين الثقافات وتقديم نوع من التعلم على درجة عالية من الجودة ويلبي احتياجات سوق العمل المحلي والدولي (٩٢) .

وبذلك أصبحت الصين من أهم الدول التي تطبق التعليم عبر الوطني العابرة للحدود ، ففي عام ٢٠١٥ م تم تخصيص ١١٤٨ برنامج تعلم عبر وطني منشور على موقع وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع عدة دول مختلفة مثل :الولايات المتحدة – المملكة المتحدة – أستراليا – هونج كونج – فرنسا – هولندا – النرويج ، وتسعى تلك البرامج إلى جذب الطلاب من جميع أنحاء العالم (٩٣) .

ومن ناحية أخرى تسهم مؤسسات التعليم العالي في الصين بنسبة ٣٥ % في النمو العالمي في عدد الطلاب الدوليين، ففي عام ٢٠١١ م وصل عدد الطلاب ٣.٠٤ مليون طالب ومن المتوقع أن يصل عدد الطلاب إلى ٣.٨٥ مليون طالب عند حلول ٢٠٢٤ م [٩٤] .

٢ - أبعاد التعليم عبر الوطني في الصين :

تتميز الخبرة الصينية بعدة أبعاد متعلقة بالتعليم عبر الوطني ، ويمكن تناولها في النقاط التالية :

أ- إدارة التعليم عبر الوطني :

يعد التعليم عبر الوطني من أهم الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة الصينية للاستجابة نحو تداعيات العولمة ، فعند العودة إلى عام ١٩٤٩ م شكل الحزب الشيوعي الصيني Communist Party of China CPC حكومة جديدة في ضوء الأيديولوجية الاشتراكية ، ثم في يونيو ١٩٥٠ م تم تشكيل نظام التعليم العالي الأولي في الصين في المؤتمر الوطني الأول للتعليم العالي، والذي كان قائمًا على النموذج السوفيتي المركزي للغاية قد أثر على مركزية التعليم بأكمله، وكانت معظم مؤسسات التعليم العالي تابعة لهيئة الحكومة المركزية ، وفي أواخر الخمسينات بدأت علاقة دولة الصين مع الاتحاد السوفيتي في الاضمحلال، وفي عام ١٩٦٦ م اندلعت الثورة الثقافية والتي قادت الصين إلى عزلة استمرت عشر سنوات عن بقية العالم ، ثم تم إنقاذ هذا الوضع المتدهور في عام ١٩٧٨ م مع بداية التوجه نحو الإصلاح الصيني وسياسة الانفتاح وأهمية التعليم العالي في تدريب المواهب في مجالات العلوم والتكنولوجيا ، وفي عام ١٩٨٥ م أعترف الحزب الشيوعي الصيني بمشاكل نظام التعليم العالي وإدارته المركزية، والذي هدد استجابة التعليم العالي نحو الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وأقرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بمزيد من الاستقلالية في مؤسسات التعليم العالي، وتفويض المزيد من السلطة للحكومات المحلية والمؤسسات نحو تطبيق التعليم عبر الوطني وإنشاء أول مؤسسة مشتركة للتعليم عبر الوطني في عام ١٩٨٦ م ، وتحقيق اللامركزية في إدارة التعليم عبر الوطني[٩٥] .

ومن جهة آخري في ظل الإطار القانوني للاتفاقيات الدولية بين الجامعات الصينية والأجنبية ، يسمح للجامعات الأم من الجهة الأجنبية بتأمين ملكية أغلبية أنشطة التعاون عبر الوطني ، وإعطاء سلطة الإدارة لبرامج التعليم عبر الوطني بنسبة كبيرة منها للجهة

المصدرة للتعليم، وهذا ما يتماشى مع سياسة الحكومة الصينية التي أطلقت السيطرة الصارمة على المؤسسات الأجنبية وفروع الجامعات الدولية والبرامج الدولية المشتركة ، وقد انتقلت إدارة التعليم عبر الوطني بعدة مراحل في جمهورية الصين كما يلي :

- مرحلة سياسة عدم التدخل في يناير ١٩٩٥ م .
- مرحلة التوحيد التدريجي منذ عام ١٩٩٥ م حيث إصدار لوائح CFCRS Chinese – Foreign Cooperation in Running Schools الخاصة بالتعاون الأجنبي في إدارة المدارس حتى مارس ٢٠٠٣ م .
- التنظيم التقدمي من قبل الدولة اعتبارًا من مارس ٢٠٠٣ م حتى وقتنا الحالي : والذي تسعى فيه الدولة إلى زيادة تدويل نظام التعليم العالي وتشجيع التعاون الدولي والانخراط في إقامة المشاريع البحثية الدولية ، وبذلك فإن دولة الصين قد غيرت سياستها الإدارية للتعليم عبر الوطني من النموذج المسيطر إلى النموذج الإشرافي في ظل إحداث الإصلاحات الاقتصادية، وتم إنشاء نظام المجالس لمتابعة الشئون الإدارية في الفروع والبرامج الجامعية الدولية لإعطاء التعليم عبر الوطني مزيد من الاستقلالية لإدارة تلك المؤسسات [٩٦] .

ب - الشراكة الدولية في التعليم عبر الوطني :

لقد أصدرت وزارة التربية والتعليم الصينية تقريرًا عن أهداف الشراكة الدولية للتعليم عبر الوطني ، ويمكن توضيحها كما يلي [٩٧] :

- تعزيز مكانة التعليم العالي الصيني ومراقبة جودة الجامعات.
- تقوية العلاقات التعاونية الصينية والدول الأجنبية.
- الاستفادة من مشروعات الشراكة التعاونية الدولية من خلال إنشاء الفروع الجامعية الدولية وتوفير برامج دراسية دولية للطلاب الصينين وهم في موطنهم الأصلي .
- توافر تخصصات علمية متميزة تلبي احتياجات سوق العمل المحلي والدولي.
- جذب الموارد التعليمية عالية الجودة إلى الصين .
- تلبية احتياجات الطلاب الذين لم يتمكنوا من مواصلة تعليمهم الجامعي التقليدي ، ويرغبون الدراسة في الجامعات الأجنبية .

- تعزيز التنافسية الدولية بين مؤسسات التعليم العالي في الصين مع المؤسسات العالمية .
- تعزيز القدرات المحلية من الطلاب الصينين وتقليل هجرة العقول إلى الخارج.

أشكال الشراكة الدولية في التعليم عبر الوطني :

تتنوع أشكال الشراكة الدولية في التعليم عبر الوطني بدولة الصين ويمكن توضيحها كما يلي [٩٨]:

- إنشاء مؤسسة تعليمية باسم مشروع مشترك .
- إنشاء مؤسسة تابعة لجامعة صينية وتكون بمثابة جامعة فرعية .
- إنشاء برنامج مشترك .

وقد تم تقسيم فئات الشراكة الدولية عبر الوطنية إلى فئتين :

الفئة الأولى : يتيح للطلاب الدراسة في الصين في برنامج دولي مشترك بحيث يوفر استكمال دراسة البرنامج بأكمله في موطن الطلاب الأصلي (الصين) ، وأيضًا يمكن للطلاب التحويل للدراسة في برنامج الجامعة الأجنبية لاستكمال الدراسة .

الفئة الثانية : يدرس فيه الطلاب برنامج تعليمي تحت إشراف الشريك الأجنبي بموجب اتفاقية بين الجامعة الصينية والأجنبية مع امكانية تنقل الطلاب الي الجامعة الاجنبية و اتاحة تغير برنامجه الدراسي ، وبذلك فإن الشراكة في الفئة الأولى يسمح للطلاب بالدراسة داخل وخارج الصين ولكن في نفس البرنامج التعليمي ، أما في شراكة الفئة الثانية يعطى للطالب حرية تغير برنامجه الدراسي واستكماله في الدولة الأجنبية .

وعلى الرغم من اهتمام الصين بإدخال نماذج أجنبية والقيام بالشراكة التعاونية الدولية لتطوير التعليم العالي والجامعي إلا أنها حرصت على الاحتفاظ بثقافتها وتراثها المتميز.

وبصفة عامة تتنوع نماذج الشراكة عبر الوطنية في دولة الصين ، فإما من خلال إنشاء فروع جامعية دولية داخل الصين أو إقامة برامج دولية بالجامعات الصينية ، ويمكن عرض أمثلة لتلك النماذج كما يلي :

- **الشراكة بين University of Central Lancashire (UCL) الإنجليزية و North China University of Technology الصينية:**

قد تم تأسيس الشراكة في عام ٢٠٠٥ م لتقديم برنامج بكالوريوس الإلكترونيات ، بهدف الحصول على درجة علمية مزدوجة من كلتا الجامعتين ويأخذ شكل الشراكة نمط ٢+١ بحيث يدرس الطالب الجامعي أول عامين في دراسته في الجامعة الصينية ثم ينتقل بعد ذلك إلى الجامعة الإنجليزية في العام الأخير ، مع ملاحظة أن الطالب الصيني يدرس في السنة الأولى دورات في اللغة الإنجليزية بهدف تلبية احتياجات الطلاب في إتقان اللغة الإنجليزية واعدادهم لإلحاقهم مع زملائهم في الجامعة الشريكة في السنة الثالثة لمواصلة دراستهم الجامعية ، ومن ناحية أخرى تتضمن الشراكة تبادل التقارير الإدارية والأكاديمية بين الجامعتين لمتابعة الشئون التعليمية للطلاب .

- **الشراكة بين Durham University الإنجليزية و Fudan University الصينية :**

تتميز تلك الشراكة بأنها تضم اثنين من افضل فئة جامعية في التصنيف العالمي QS ، وتعتبر جامعة Durham جامعة بحثية وعضوة في مجموعة Russell ، أما جامعة Fudan وهي عضوة في رابطة نخبة الجامعات الصينية ، وتهدف الشراكة إلى منح برنامج الدكتوراه في إدارة الأعمال Doctoral Programme in Business DBA Administration للطلاب الصينين الذين يرغبون بالحصول على شهادة دولية ولا يتمكنون السفر إلى الخارج للدراسة، فمن خلال تلك الاتفاقية يستطيع الطلاب اجتياز برنامج الدكتوراه المعتمد من جامعة Durham الإنجليزية ، واختراق سوق العمل المحلي والدولي .

- **الشراكة بين جامعة Greenwich الإنجليزية وجامعة Yunnan University of Finance and Economics الصينية :**

وقد تأسست الشراكة في عام ٢٠٠٣ م لتقديم اثنين من برامج التعليم عن بعد وهما: ماجستير إدارة المشاريع وماجستير العقارات ، وهي برامج معتمدة من قبل وزارة التعليم الصينية كبرامج تعاون صينية بريطانية ، كما تهتم جامعة YUFE الدعم للطلاب من خلال إقامة فصول افتراضية، والذي يضم أكثر من ٤٠٠ طالب للدراسة عبر الإنترنت ، وأيضًا توفر الدعم الأكاديمي من خلال أعضاء هيئة التدريس والموظفين مؤهلين بجامعتها ، من جهة

أخرى يسمح بالتبادل الأكاديمي بين أعضاء هيئة التدريس للجامعتين وإقامة أنشطة بحثية مشتركة بينهم .

- الشراكة بين جامعة Harper Adams في إنجلترا وجامعة Beijing University of Agriculture الصينية :

و قد تأسست الشراكة بين الجامعتين بهدف تعزيز التبادل الثقافي والتواصل الدولي للمؤسستين، ومنح درجة البكالوريوس في علوم الأغذية وإدارة البيع بالتجزئة والأعمال الدولية وهي درجة مزدوجة تم الموافقة عليها من قبل وزارة التعليم الصينية كبرنامج تعاوني صيني أجنبي ، وتتمتع تلك الجامعتين بخبرة واسعة في مجال علوم الأغذية الزراعية ، وتوفر تلك الشراكة تأمين الرعاية الصناعية من خلال الدعم الحالي للتبادل الطلابي ثنائي الاتجاه بين الجامعتين [٩٩] .

- شراكة جامعة East China Normal الصينية وجامعة La Troba بأستراليا :

تقع جامعة ECNU في شنغهاي على ساحل الأثرياء بشرق البلاد ، وقد تطورت شنغهاي في أواخر عهد أسرة Qing Dynasty (١٦٤٤ – ١٩١٢ م) كأحد الموانئ التجارية الرئيسة في الصين ، وتهتم الجامعة بعقد شراكات تعليمية دولية مع الجامعات الدولية في كل من أوروبا وأستراليا وأسيا وأمريكا وافريقيا ، كما عقدت شراكة مع جامعة LaTrobe الأسترالية طويلة الأمد ، بهدف تقديم درجة البكالوريوس للطلاب بحيث يدرس الطلاب أول عامين في الصين ثم يواصلون برنامجهم التعليمي في جامعة La Trabe بأستراليا ، مع التركيز على التعاون البحثي بين الجامعتين ، كما افتتحت جامعة ECNU حديقة تعليمية دولية في عام ٢٠٠٦ م بهدف جذب جامعات عالمية مشهورة لإنشاء فروع جامعية دولية [١٠٠] .

نماذج الشراكة الدولية عبر الوطني [١٠١] :

- نموذج ١+٣ : وفي هذا النموذج يدرس الطلاب الصينيون لمدة عام على المستوى المحلي في الجامعة المحلية وبعد ذلك يمكن للطلاب الذهاب إلى الجامعات الأجنبية لمدة ثلاث سنوات ، وبعد إتمام الدراسة يمنح الطلاب الشهادة الجامعية باعتماد الجامعات الأجنبية، ويمكن للطلاب متابعة أيضًا دراستهم للماجستير في الجامعات الأجنبية .

- **نموذج ٢+٢ : وفيها ينهي الطلاب الصينين دراستهم الجامعية في كل من جامعتهم الصينية ثم يدرس الطلاب بالجامعة الأجنبية لمدة عامين على التوالي .**
- **نموذج ٣+١ : وفي هذا النموذج يدرس الطلاب الصينيون برنامجهم التعليمي في جامعتهم المحلية لمدة ثلاث سنوات ، وبعد ذلك يسمح للطلاب بالدارسة لمدة عام دراسي في الجامعة الأجنبية .**
- **نموذج ٤+٠ : يدرس الطلاب في هذا النموذج لمدة أربعة سنوات كاملة في جامعتهم المحلية دون الذهاب للدراسة في الخارج ، مع ملاحظة أن برنامجهم تعليمي تحت إشراف الشريك الأجنبي وإدارته.**

جـ - برامج التعليم عبر الوطني :

أصبح التعليم عبر الوطني جزءًا لا يتجزأ من نظام التعليم العالي الصيني نظرًا لخصوصيته في أن المتعلمين موجودون في بلد يختلف عن البلد الذي يقع فيه مقر المؤسسة المانحة ، ومن الملاحظ زيادة الإقبال نحو التوسع في برامج التعليم العالي عبر الوطني في الصين، وتتعدد أنواع تلك البرامج كما يلي :

- **برامج الامتياز :**

في هذا البرنامج تكون المؤسسة الأجنبية المرسلة للتعليم عبر الوطني هي المسئولة عن تصميم المناهج الدراسية وتحديد تخصصات المؤهلات الأكاديمية ، كما تشرف أكاديميًا على أعضاء هيئة التدريس والطلاب أيضًا ، في حين توفر الدولة المضيفة (الصين) المساحة والمكان المخصص للعملية التعليمية .

ومثال على ذلك : برنامج الامتياز لماجستير العلوم والذي تقدمه جامعة Greenwich البريطانية في تعاونها مع جامعة Yunnan University of Finance and Economics الصينية ، وفي هذا البرنامج يحصل الطالب الجامعي على الدبلوم في التخصص من الجامعة الإنجليزية، مع ملاحظة مشاركة أعضاء هيئة التدريس من الجامعة الإنجليزية في التدريس الجامعي لمدة أسبوعين مكثفين في كل عام دراسي ، مع قيام أعضاء هيئة التدريس المحليين بالتدريس باقي العام الدراسي ، ويلتزم الطلاب بإعداد مشاريعهم الدراسية والتكليفات الجامعية باللغة الإنجليزية ، ونظرًا لتوقع صعوبة في التعامل باللغة الإنجليزية توفر الجامعة الصينية خدمات الترجمة الشفوية لجميع القاعات الدراسية ، والتي

يشرف عليها أعضاء هيئة التدريس المحليين فيدرسون باللغة الصينية ويطلبون التكليفات من طلابهم بنفس اللغة أولاً؛ ثم ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية قبل إرسالها لأعضاء هيئة التدريس البريطانيين ، وبعد ذلك ترسل تقييمات الطلاب إلى الجامعة البريطانية من أجل التأكد علي سير العملية التعليمية وجودة الأداء، ومدى استيفاء معايير الجودة من قبل الجامعة البريطانية ، ومن الملاحظ أن المقررات الدراسية التي يدرسها الطلاب تسهم في تطوير القدرات الشخصية لديهم من خلال التركيز على التفكير النقدي والمستقل وتنمية مهارات القيادة وحل المشكلات وقدرات الإدارة الذاتية ، وهذا تأكيد على احترام الثقافة الصينية فينظر الي الجامعات الصيني بمثابة المنزل الثاني للطلاب ، وينظر إلى أعضاء هيئة التدريس كأنهم أباء يوجهون طلابهم ، مما يزيد ذلك من شعور الطلاب بالانتماء .

٢- **برامج الدرجات المشتركة** : وفيه تشارك الجامعات المحلية (الصينية) والجامعات الأجنبية في تصميم المناهج الدراسية وتدريسها للطلاب الجامعيين ، ومثال على ذلك برنامج الدرجة المشتركة لجامعة Montpellier Business School الفرنسية وجامعة Yunnan University of Finance and Economics الصينية ، ويسمح هذا البرنامج بالتبادل الطلابي فيمكن أن يدرس الطلاب الفرنسيين في الجامعة الصينية والعكس ، وأيضًا إتاحة الفرصة للطلاب الصينين بالدراسة في جامعتهم الصينية ، مع ضرورة متابعة كل جامعة الشئون الإدارية والأكاديمية والتعليمية لطلابهم، وأيضًا إمكانية توفير أماكن سكنية لإقامة الطلاب داخل الحرم الجامعي ، وتحاول كل جامعة بأن تساعد طلابها على التغلب على حواجز اللغة والثقافة ، فتقدم الجامعة الصينية دورات في اللغة الصينية ودورات في الثقافة الصينية، وتم تدريس١٢ مقرر دراسي باللغة الإنجليزية لتلبية احتياجات الطلاب الفرنسيين ، وفيما يتعلق بنظام الدراسة فنجد أن الجامعة الصينية تركز على الامتحانات وتشجيع طلابها على إقامة المشروعات ويقوم عضو هيئة تدريس كمنسق بين الجامعتين وعلى دراية باللغة المحلية والأجنبية للجامعة الشريكة تحت إشراف عمداء الكليات الذين يتابعون سير العملية التعليمية باستمرار[١٠٢] .

٣- برامج الدرجات المزدوجة : وفيها يمنح الطالب الجامعي الصيني درجة علمية مزدوجة من كل من الجامعة المحلية والأجنبية ، ويقصد بالدرجات المزدوجة بأنها درجات علمية

منفصلة ، مع ضرورة اعتراف وزارة التربية والتعليم الصينية بكلتا الدرجتين ، ويشارك كلتا المؤسستين في إعداد المناهج الدراسية ، ومن أمثلة برنامج الدرجات المزدوجة هو برنامج يشارك فيه كل من Staffordshire University الإنجليزية و Dazhuan College الصينية [١٠٣] .

١– ٣– نموذج التعليم عبر الوطني :

أ– برنامج الشراكة عبر وطنية بين South China University of Technology (SCUT) الصينية مع The Rutgers Overseas Semester Experience (ROSE) program التابعة لجامعة New Jersey الامريكية :

من خلال إقامة شراكات قوية مع مؤسسة Rutgers و المؤسسات الصينية بسبب جائحة COVID و تم الحصول على موافقة داخلية من مؤسسة Rutgers، و العمل تصميم الدورة التدريبية عبر الانترنت بسبب مخاوف الصحة والسلامة حول انتشار الوباء مع الاعتبار توافر الخدمات اللوجستية لإدارة إدارة الطلاب ورفاهيتهم عن بعد على نطاق أوسع و الاهتمام بوجود بيئة تنظيمية متغيرة تلاءم احتياجات الطالب الصيني ، و تم تعيين أعضاء هيئة تدريس يحملون مؤهلات معتمدة بالإضافة الي وجود أعضاء هيئة التدريس الأجانب مع مراعة النسب المطلوبة من أعضاء هيئة التدريس الأجانب إلى المحليين ، و تتعد نماذج الشراكة عبر الوطنية الي ٢ + ٢ و ١ + ٣ و٣ + ١ و ٤ + ٠ [١٠٤] .

يقدم برنامج Rutgers Overseas Semester Experience (ROSE) للطلاب الصينيين الفرصة لتجربة الفصل الدراسي الثاني كطالب Rutgers في حرم جامعي شريك في الصين، و هي جامعة جنوب الصين للتكنولوجيا (SCUT) ، وهي جامعة من الدرجة الأولى و منح للخريجين درجة علمية مزدوجة ، و قد احتلت المرتبة ٤٦ في العالم في مجال الهندسة ، أوجدت Rutgers فرصة للطلاب الدوليين الصينيين في السنة الأولى للدراسة في واحدة من أعرق جامعات الصين في الجنوب، وتعزز التنمية المنسقة جيدًا للإدارة والاقتصاد والعلوم الإنسانية والقانون. سيكون لدى الطلاب خيار الالتحاق بدورتين إلى ثلاث دورات معتمدة من جامعة Rutgers في الحرم الجامعي من الدورات المقدمة ، بالإضافة إلى

الدورات الدراسية عبر الإنترنت في Rutgers بعد التشاور مع عميد السنة الأولى أو المستشار[١٠٥].

ب–برامج الشراكة عبر الوطنية مع جامعة University of Auckland النيوزيلاندية:

بحيث تشارك جامعة Auckland بنشاط في تطوير للتعاون في مجال التعليم عبر الوطني (TNE)، مع الجامعات الصينية و تمنح درجة الماجستير المزدوج (DMAs) عن طريق التزام الطلاب بمتطلبات الدورات الدراسية لدراسة الماجستير لطلاب الدراسات العليا للجامعة الشريكة في الخارج ، ثم يجرون دراسة ماجستير لمدة عام واحد أو بحث في جامعة Auckland، و بعد ذلك يتخرج المرشحون الناجحون بدرجة الماجستير من كل من الجامعة المحلية وجامعة .Auckland ، اما طلاب البكالوريوس يكمل الطلاب عددًا متفقًا عليه من سنوات دراسة البكالوريوس في جامعة محلية شريكة ، وعند استيفاء المتطلبات الأكاديمية واللغوية ، يمكنهم من دراسة باقي سنوات الدراسة بجامعة Auckland باعتمادات معترف بها، و قد قامت جامعة Auckland بإقامة تعاونًا في مجال التعليم عبر الوطني (TNE) مع الجامعات والمؤسسات التعليمية الصينية التالية:

Beijing -Beijing Institute of Technology -Beijing Dance Academy): China Pharmaceutical – Beijing Sport University – Normal University Hunan University – China University of Geosciences Beijing– University Renmin – Northeast Forestry University – Ningbo University – – Shanghai International Studies University – University of China Shanghai University of Traditional – Shanghai Normal University Chinese Medicine) [١٠٦].

٤ – القوى والعوامل الثقافية المؤثرة للتعليم عبر الوطني في الجامعات الصينية :

تتعدد القوى والعوامل المؤثرة للتعليم عبر الوطني في الصين ، والمتمثلة في كل من العامل الاجتماعي والعامل السياسي والعامل الاقتصادي ، لما لهم من دور مهم وفعال في تشكيل النظام التعليمي ، ويتضح ذلك في التالي :

أ– العامل الاجتماعي :

تنفرد جمهورية الصين الشعبية بأنها من أقدم الحضارات في العالم ، كما تشكلت الفلسفة الصينية منذ ٢٥٠٠ عام من خلال اشتقاقها من أفكارها الدينية الكونفوشيوسية والطاوية والبوذية ، فنجد أن الكونفوشيوسية تركز على العلاقات الإنسانية وكيف التعامل الإنساني والبشري ، والطاوية تدور حول كيفية توافق الإنسان مع الطبيعة الخارجية ، أما البوذية فتم استيرادها من الهند إلى الصين في عام ١٠٠ بعد الميلاد والتي تهتم بالعلاقة بين العالم الخالد و الفاني ، وتعتبر تلك التعاليم الفلسفية هي بمثابة أديان يستقون منها القيم الأخلاقية والعادات والتقاليد الموروثة ، ومن الملاحظ على الرغم من إتباع الصين سياسة الباب المفتوح إلا أنها لم تتخلى أبدًا عن موروثتها الثقافية ، ولا زال المجتمع الصيني قائم على نهج Yin Yang الكلاسيكي الذي يرتكز على حكمة الحياة وفنون الدفاع عن النفس والسلوك اليومي والمعتقدات (١٠٧) .

وكان لأصالة الفكر الثقافي والاجتماعي في الصين دور مهم في اهتمامها بالنظام التعليمي وتطويره وخاصة في مرحلة التعليم العالي، من خلال التوجه نحو التدويل وتطبيق التعليم عبر الوطني لأنه يوفر التمسك بالتراث الثقافي والإنساني للمواطن الصيني ، من خلال إتاحة الفرصة للطلاب من مواصلة دراستهم الجامعية من جامعات أجنبية وهم في موطنهم الأصلي ودون اللجوء للسفر إلى خارج موطنهم المحلي (١٠٨) .

ب – العامل السياسي:

تتسم سياسة جمهورية الصين الشعبية بأنها جمهورية اشتراكية يديرها حزب واحد وهو الحزب الشيوعي الصيني Chinese Communist Party CCP ، وتمارس سلطة الدولة داخل الصين من خلال الحزب الشيوعي والحكومة الشعبية المركزية (مجلس الدولة) ، وتتكون جمهورية الصين الشعبية من ٢٢ مقاطعة وأربع بلديات وهم بكين وشانغهاي وطاينجين وتشونجنج Beiging, Shanghai, Tianjin and Chongqing وخمس مناطق ذاتية ، ويعتبر رئيس الصين هو رأس الدولة ويعمل كرئيس صوري ورئيس الوزراء هو رئيس الحكومة ويتمتع الآمين العام للحزب الشيوعي الصين بالسلطة المطلقة على الدولة (١٠٩) .

وإذا رجعنا للفترة (١٨٤٠ – ١٩٤٥ م) وهي فترة حروب مرت بها الصين مع مختلف الغزاة الأجانب و ٤ سنوات من الحرب الأهلية (١٩٤٥ – ١٩٤٩ م) ، مما جعل الحزب الشيوعي الصين CCP يشكل حكومة جديده على أساس الأيديولوجية الاشتراكية وكانت غالبية مؤسسات التعليم العالي عبارة عن مؤسسات تأديبية فردية تهدف إلى تنمية العمالة المهرة ، ثم أهتمت الدولة بإرسال العديد من العلماء والمثقفين للدراسة في الاتحاد السوفيتي، ودعت عددًا من الخبراء السوفييت لمساعدة الصين في ظل الحكومة المركزية للصين ، ثم حدث اضمحلال لعلاقة الصين مع الاتحاد السوفيتي في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ، كما سحبت موسكو جميع خبرائها من الصين ودخلت الصين في عزلة بعد ذلك بعد تطبيقها سياسة الباب المغلق لمدة عشرة سنوات من (١٩٦٦ – ١٩٧٨ م) ، ثم حدث بعد ذلك في عام ١٩٧٨ م أكدت اللجنة المركزية الحادية عشر للحزب الشيوعي على ضرورة بناء الاقتصاد وخرجت الصين من عزلتها ، ففي عام ١٩٨٥م دخل إصلاح التعليم في مرحلته الثانية من عام (١٩٨٥ – ١٩٨٩ م) وهي فترة الإصلاح الشامل للنظام التعليمي، وقد جاء بيانه بقرار حكومي مركزي صادر من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في مايو ١٩٨٥ م ، ومن الملاحظ بأن الحكومة المركزية هي المسئولة عن إدارة وصنع القرارات ، وتم منح مؤسسات التعليم العالي مزيدًا من الاستقلالية [١١٠] .

ولم يقتصر التوجه نحو لامركزية التعليم العالي في التوسع في أنشطة التعليم العالي المختلفة، بل وصل هذا التوجه إلى النظر نحو العالمية وتدويل التعليم العالي والعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية و ديمقراطية التعليم ، من خلال تطبيق أنشطة التعليم عبر الوطني وتلبية احتياجات الطلاب الصينين في توفير الخدمة التعليمية المتميزة والملائمة لقدراتهم ومواهبهم وتوفر لهم فرص عمل على المستوى الدولي من خلال الدراسة في برامج وجامعات أجنبية وهم في موطنهم الأصلي .

جـ – العامل الاقتصادي:

لقد انتقلت دولة الصين من كونها دولة فقيرة نامية إلى دولة ذات قوة اقتصادية خلال أربعة عقود زمنية ، عندما بدأت الإصلاحات الاقتصادية منذ عام ١٩٧٩ م ، وتطور الناتج المحلي الإجمالي للصين بمتوسط معدل نمو ١٠ % وفق البنك الدولي عام ٢٠١٧ م ، كما شهدت الصين أسرع توسع مستمر في اقتصادها ، فقد انتشلت أكثر من ٨٠٠ مليون مواطن

من براثن الفقر ، واحتلت المرتبة الأولى من حيث الحجم الاقتصادي وفقًا للقوة الشرائية Purchasing Power Parity PPP ، وأيضًا تجارة البضائع وزيادة العلاقات التجارية الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وفقًا لبيانات التجارة الأمريكية لقد تطور إجمالي التجارة بين البلدين من ٥ مليارات دولار منذ عام ١٩٨٠ م إلى ٦٦٠ مليار دولار في عام ٢٠١٨ م ، لذا فتعد دولة الصين حاليًا أكبر شريك تجاري للبضائع مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وثالث أكبر سوق تصدير لها وأكبر مصدر للواردات (١١١) .

و وفق أهم مظاهر التحول الاقتصادي في الصين هو انتقالها من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الحرة وهذا تأثرًا بتغير سياستها التقليدية، وهي سياسة الباب المغلق إلى سياسة حديثة تتوافق مع متغيرات العصر وهي سياسة الباب المفتوح وتطبيق اللامركزية لجذب الاستثمارات الأجنبية ، وقد نتج عن هذا الإصلاح الاقتصادي إلى زيادة كبيرة في معدل الإنتاج الصناعي وزيادة معدل الواردات في التكنولوجيا الحديثة وأيضًا الصادرات (١١٢) .

وقد تأثر الاصلاح التعليمي في الصين بنهضتها الاقتصادية التي بدأت منذ عام ١٩٧٨م فقد تم فتح فصل في تاريخ الصين الحديث وإعادة البناء الاقتصادي ، من خلال اختلاف النظرية نحو التعليم باعتباره جزء لا يتجزأ من التنمية الوطنية وانفتاح مؤسسات التعليم العالي لتلبية الاحتياجات الاقتصادية المحلية والدولية ، وانتقال الاهتمام نحو التعليم عبر الوطني(١١٣).

ثانيًا : خبرة أستراليا :

١ -خلفية تاريخية للتعليم عبر الوطني:

قامت مؤسسات التعليم العالي الأسترالي بأدوار رئيسة في التعليم الدولي وكانت من أوائل مطوري التعليم عبر الوطني ، وللجامعات الأسترالية تاريخ طويل في التعليم عبر الوطني إلى أكثر من أربعة عقود (١١٤) .

لذلك تعد أستراليا واحدة من أوائل الدول التي استخدمت مصطلح "التعليم عبر الوطني" في أوائل التسعينات ، وكان الهدف الرئيس من التعليم عبر الوطني هو حصر عدد الطلاب الذين يدرسون في خارج وداخل أستراليا ، وبعد ذلك أزدهر التعليم عبر الوطني ففي عام ٢٠٠٥ م اعتمد وزير التعليم استراتيجية الجودة عبر الوطنية Transnational Quality Strategy والتي عززت جودة التعليم والتدريب بمؤسسات التعليم الأسترالي، وشملت

الاستراتيجية على مبادئ توجيهيه لممارسات التعليم عبر الوطني ، مع تزايد التوجه نحو التعليم عبر الوطني فقد تم احلاله بدرجة كبيرة عن التعليم الدولي بصورته التقليدية[١١٥] .

وحدث توسع أيضًا في اتفاقيات شراكتها التعاونية للبرامج الخارجية ففي عام ١٩٩٦ م وصل عدد تلك البرامج ٣٠٦ برنامج والذي تطور إلى ١٥٦٩ برنامج بحلول عام ٢٠٠٣ م ، وكان الهدف الأساسي هو الانفتاح على الثقافات المختلفة والارتقاء بأداء الطلاب الجامعيين لدرجة عالية من الجودة ، وتدويل المناهج الدراسية وتقديم المشاريع البحثية التي تفيد المجتمع وتلبي احتياجاته واختلاف النظرة إلى التعليم باعتباره سلعة ذات قيمة تجارية [١١٦] .

٢ - أبعاد التعليم عبر الوطني في أستراليا :

تتعدد أبعاد التعليم عبر الوطني في استراليا كما يلي:

أ - إدارة التعليم عبر الوطني :

فيما يتعلق بإدارة وقيادة البرامج الأكاديمية عبر الوطنية ، فيعين "منسق الوحدات" بداخل الجامعات التي يوجد بها برامج دولية مشتركة أو توأمة أو بداخل الفروع الجامعية الدولية في الدولة ، ويقومون بالإشراف على تدريس المحاضرين في برامج التعليم عبر الوطني سواء كان المحاضرون يدرسون للطلاب وجهًا لوجه أو عبر الإنترنت خارج جدران القاعات التدريسية ، كما يتابع المنسق أداء المحاضرين من خلال إجراء مقابلات رسمية لتسجيل مجريات العملية التعليمية، وأيضًا تعقد الاجتماعات الدورية مع الأكاديميين الزائرين من الجامعات المشاركة أو الدول الراعية للتعليم عبر الوطني ، وفيما يتعلق بمديري الفروع الجامعية الدولية أو العمداء والنواب فهم مسئولون عن متابعة مجريات العملية التعليمية والأكاديمية داخل الفروع الجامعية الدولية ويشاركون في تصميم المقررات الدراسية، ومتابعة تنفيذ أنشطة التعليم عبر الوطني وتقييم أداء الطلاب ، ومن ناحية أخرى تشارك إدارة الجامعات الشريكة إدارة أنشطة التعليم عبر الوطني في الجامعات الشريكة لها [١١٧] .

بالإضافة إلى ذلك فيوجد مكتب دولي مركزي ، وله مسئولية كاملة عن سياسة تدويل التعليم الجامعي ومتابعة برامج التعليم عبر الوطني، ومتابعة إجراءات التعاون الدولي بين الجامعات الراعية والمضيفة والتأكد من تنفيذ الأهداف الاستراتيجية لاتفاقيات الشركة عبر الوطنية وحماية حقوق الطلاب [١١٨] .

كما تطبق بعض الفروع الجامعية الدولية مدخل الإدارة الاستراتيجية كمدخل حديث و متطور في الادارة ، وامكانية الإشراف على إعداد تنفيذ الخطط الاستراتيجية ، والتأكد من تحقيق الأهداف ، وتحديد الضوابط المؤسسية والترويج لبرامج التعليم عبر الوطني ، ومن الملاحظ إتباع إدارة التعليم عبر الوطني في الجامعات والفروع الجامعية الدولية بأستراليا النمط اللامركزي في الإدارة وإعطاء صلاحيات تطبيق أنشطة التعليم عبر الوطني ، وفي نفس الوقت تشرف الإدارة العليا المتمثلة في عميد الكلية والنواب على سير العملية التعليمية للتأكد من تحقيق الأهداف الاستراتيجية(١١٩) .

وبصفة عامة حددت وكالة جودة الجامعات الأسترالية مهام قيادات الجامعات المشاركة في تطبيق أنشطة التعليم عبر الوطني (AUQU) Australian Universities Quality Agency كما يلي (١٢٠) :

- الحكومة المؤسسية والأكاديمية .
- إدارة الاستراتيجية المؤسسية .
- الإشراف على الأنشطة الأكاديمية .
- دعم الطلاب والإشراف الإداري على الموظفين .
- متابعة ضمان جودة العملية التعليمية .
- دعم البحث العلمي والمشاركة المجتمعية .

ب - الشراكة الدولية عبر الوطنية :

ففي جامعة Griffith وهي جامعة عامة تأسست منذ عام ١٩٧١ م ، وتقع في مدينة East Coast وهي جامعة بحثية توجد في جنوب شرق ولاية Queens Land على الساحل الشرقي لأستراليا ، وسبب تسميتها يرجع إلى اسم Sir Samuel Walker Griffith وهو احتل منصب رئيس الوزراء مرتين على ولاية Queens Land، وهو أيضًا يعد أول رئيس قضاة المحكمة العليا في أستراليا وله دور مهم في تأسيس الدستور الأسترالي ، وتقدم الجامعة شهادات معتمدة في عدة تخصصات مثل : مجالات الإعمال وعلم الجريمة والقانون والتربية والهندسة وتكنولوجيا المعلومات والبيئة والتخطيط والهندسة المعمارية والصحة والعلوم الإنسانية واللغات والموسيقى وعلوم الطيران والفنون الإبداعية ، كما يبلغ عدد طلاب الجامعة ٤٩٥٩٥ طالب منهم ١١٢٩١ طالب دراسات عليا وفقًا لإحصائيات عام

٢٠٢١ م ، كما تصنف الجامعة ضمن أفضل ٢ % من جامعات العالم ، وحصلت على الترتيب ٣٣ في عام ٢٠٢١ م وفقًا لتصنيف World University Pankings [١٢١] .

كما تهتم إدارة جامعة Griffith عند عقد شراكة دولية عبر الوطنية باختيار الشريك المناسب لإنشاء فروع جامعية دولية أو اعتماد برنامج دولي مشترك ، من خلال تقييم الوضع المالي للشريك وسمعته الأكاديمية وهناك عدة اعتبارات لبرامج الشراكة الدولية عبر الوطنية كما يلي:

- توافق برنامج الشراكة مع الخطط الاستراتيجية للشريكين وأهدافهما الدولية .
- أن الطلاب المسجلين في البرامج عبر الوطنية يتم التعامل معهم بنفس أسلوب الطلاب الملتحقين بالبرامج الداخلية بدون تحيز او تمييز.
- توافر أعضاء هيئة التدريس مؤهلون ومدربون بشكل مناسب يتلاءم مع اهداف الشراكة .
- تقييم سمعة ومكانة الشريك عبر الوطني للمشاركة في تقديم الخدمات التعليمية ، و مراعاة أن تكون عملية الاختيار شفافة موثقة مع التأكد من السمعة الأكاديمية بها من قبل نائب رئيس الجامعة مباشرة، ويراعي عدة إجراءات لتنفيذ الشراكة الدولية عبر الوطنية كما يلي:

أ- مذكرة تفاهم أو خطاب تزكية Memorandum of Understanding or a Letter of Intent :

ففي ظل الاتفاقيات القانونية بين جامعة Griffith والجامعات الأخرى يتم توقيع خطاب أو مذكرة للتفاهم من قبل نائب رئيس الجامعة أو موظف أخر ينوب عنه مع الطرف الأخر للجامعة الشريكة لتحديد نوع البرامج التعاونية وتحديد المسئوليات والالتزامات بين الطرفين .

ب- الاتفاقية القانونية Legal Agreement :

قبل توقيع الاتفاقية القانونية فيجب أن يراعى التأكيد على أن تكون البرامج عبر الوطني تفي بمتطلبات الحكومة الأسترالية ، ويتعين على نائب رئيس الجامعة تقديم الإرشاد لتطبيق هذا الهدف للمسئولين عن إعداد وتصميم وتطبيق البرنامج ، وتحكم هذه الاتفاقية العلاقة بين الجامعة والشريك عبر الوطني بالتزامات كل طرف من الأطراف وتحديد شروط

ومعايير قبول الطلاب ولغة التدريس وخدمات الدعم للأنشطة عبر الوطنية ، وشروط تعيين أعضاء هيئة التدريس والموظفين وكيفية متابعة البرامج ومن الملاحظ أنه لن يتم إعداد الاتفاقية القانونية إلا بعد تقديم جميع الموافقات من قبل نائب رئيس الجامعة الأول ومكتب الشئون المالية وبعد ذلك تعتمد من رئيس الجامعة .

كما تتضمن تلك الإجراءات على عدة خطوات تفصيلية يمكن عرضها في التالي :

الخطوة الأولى : مفهوم البرنامج :

عندما تنشأ فكرة برنامج عبر وطني من أحد المتخصصين في الجامعة فيجب مناقشته مع نائب رئيس الجامعة ومناقشة الضمانات اللازمة لتحديد الاستراتيجية الدولية للجامعة، والملف الخاص بالبرنامج واللوائح المحلية وأنظمة الضرائب ، كما يؤخذ في الاعتبار أنشطة الجامعة في البلد ، ويدرس نائب رئيس الجامعة الشريكة المناسب لهذا البرنامج والجدوى المالية التي تعود بالنفع على الشريكين .

الخطوة الثانية : الموافقة المبدئية من قبل المجموعة التنفيذية :

فالمجموعة التنفيذية هي المسئولة عن منح الموافقة من حيث المبدأ على أساس اقتراح مفهوم البرنامج .

الخطوة الثالثة : الموجز الاستراتيجي للبرنامج الجديد :

إذا تم منح هذه الموافقة يتم تحديد إجراءات البرنامج ، ويتولى نائب رئيس الجامعة مسئولية تقديم الملخص الاستراتيجي للبرنامج للحصول على معلومات للإعلان واعتماد إجراءات البرنامج .

الخطوة الرابعة : خطة العمل:

بعد الموافقة على الملخص الاستراتيجي للبرنامج الجديد من قبل النائب الأول لرئيس الجامعة ، يتولى نائب رئيس الجامعة مسئولية إعداد خطة عمل وفقًا لخطة عمل مشروع للتدريس عبر الوطنية .

الخطوة الخامسة : موافقة المجموعة التنفيذية على خطة العمل :

فعند الانتهاء من خطة العمل يتولى نائب رئيس الجامعة مسئول تقديم خطة العمل وتقديمها للمجموعة التنفيذية مع التوصية بشأن متابعة البرنامج ، وبناء على خطة العمل وتوصية نائب الرئيس ، يوافق رئيس الجامعة على رسوم البرامج عبر الوطنية .

الخطوة السادسة : اقتراح البرنامج الجديد :

يعتبر العميد الشخص المسئول عن ضمان جودة برنامج عبر الوطني ، فبعد الموافقة على الملخص الاستراتيجي للبرنامج الجديد من قبل النائب الأول لرئيس الجامعة ، يقوم العميد بتشكيل فريق تطوير البرامج أو تعيين مدير برنامج لتطوير اقتراح برنامج جديد أو تحديد الهيكل الإداري والأكاديمي للبرنامج ، ويتم توثيق كل معلومات البرنامج في موقع البرنامج إلكترونيًا .

الخطوة السابعة : موافقة اللجنة الأكاديمية :

يجب تقديم اقتراح البرنامج الجديد إلى مجلس إدارة المجموعة ثم ينتقل بد ذلك إلى لجنة البرامج لفحصه، بهدف التأكد من جودة البرنامج من حيث التدريس والتعليم وتلائمها مع رؤية ورسالة جامعة Griffith مع امكانية توفير البنية التحتية الإلكترونية اللازمة للدراسة عبر الإنترنت؛ ثم ينتقل اقتراح البرنامج الجديد من لجنه البرامج إلى اللجنة الأكاديمية للبرنامج .

الخطوة الثامنة : الاتفاقيات القانونية :

يعد نائب رئيس الجامعة هو المسئول عن إعداد واعتماد الاتفاقيات المتعلقة بعقود أعضاء هيئة التدريس والاستشاريين والموظفين [١٢٢] .

جـ – برامج التعلم عبر الوطني :

تتعدد برامج التعلم عبر الوطني في أستراليا، ويمكن توضحها في التالي [١٢٣] :

- **برامج الامتياز: وهي التي بموجبها تقدم مؤسسة التعليم العالي (مانح الامتياز) برامج للتعليم العبر الوطني لمؤسسة أخرى من نفس البلد أو من بلد أخرى في الخارج .**
- **برامج التوأمة : بحيث تتفق مؤسسين أو أكثر على تقديم برنامج دراسة مشترك من حيث الاعتمادات الدراسية والمقررات الدراسية ، بحيث يتابع الطلاب دراستهم في مؤسسة واحدة معترف بها من قبل الأخر .**
- **برامج الدراسة عن بعد: وهي توفر مجموعة من أنشطة التعلم عن بعد باعتباره من أحد أشكال التعلم عن بعد و يكون طريقة الاتصال الوحيد للطالب مع عضو هيئة التدريس هو التواصل الإلكتروني وعبر الإنترنت .**

ومن ناحية أخرى من جامعة Griffith تحدد لجنة البرامج عدة متطلبات للبرامج وهي كما يلي :

- اجتياز الطلاب للحصول على بكالوريوس دولي معتمد على مقررات دراسية إلزامية ، تلبي احتياجات الطلاب التعليمية وتنمي مهارتهم المختلفة .
- يوفر كل برنامج تجربة تعليمية مشتركة ودراسة بعض المقررات الاختيارية .
- اجتياز دورة تحسين اللغة الإنجليزية وهي شرط للحصول على درجة البكالوريوس في جامعة جريفث والتأكد من كفاءة الطلاب وتنمية مهارات الكتابة والقراءة والتحدث والاستماع وغالبًا ما يجتاز الطلاب تلك الدورة في السنة الأولى أو الثانية .
- إمكانية حصول الطالب على درجة البكالوريوس بحد أقصى في تخصصين [١٢٤] .

كما تجري إدارة جامعة Griffith عدة إجراءات تتعلق ببرامج التعليم عبر الوطني سواء من خلال البرامج المشتركة كما يلي :

- تخطيط البرنامج Program Planning :

بهدف التأكد من أن البرنامج يلبي احتياجات سوف العمل المحلي والدولي ، ويتم تحديد الهدف من البرامج وتحليل متطلبات سوق العمل والتأكد من ملائمة أهداف البرنامج والأهداف الاستراتيجية من خلال لجنة متخصصة .

- تطوير البرامج والموافقة عليها Program Development and Approval :
- مراقبة البرنامج ومراجعته Program Monitoring and Review :

يتم تقديم تقارير أداء البرنامج من قبل تعزيز البرامج وعميد الكلية لصورة سنوية وأيضًا تقوم وحدة البرامج بمراقبة تنفيذ البرامج عبر الوطنية بهدف المراجعة الدورية .

- مراجعة العناصر الأكاديمية Academic Element Review :

يتم مراجعة أداء العناصر الأكاديمية وفقًا لسياسة مراجعة الجامعة ، ويراعي فريق المراجعة بعين الاعتبار الخطط والاستراتيجية وجودة التدريس ، وإمكانية توظيف الخريجين والتعلم المعزز بالتكنولوجيا .

- **تجربة الطالب Student Experience :**

يراعي جمع بيانات عن مستوى المقررات الدراسية التي يتم تدريسها من الطلاب عن طريق أدوات لجمع البيانات مثل: الاستبانات ، ويتم ذلك كل عامين على الأقل ، ومن خلال تلك البيانات يمكن التوصل إلى معلومات تحدد مستوى كفاءة عملية التدريس والتعلم .

- **تتبع المناهج الدراسية Curriculum Tracking :**

يوجد ملف تعريفي لكل مقرر دراسي بالجامعة ، ومسجل منه كافة المعلومات المتعلقة بكيفية مساهمة المقررات التدريسية واستراتيجيات التدريس المستخدمة في عملية التعلم للطلاب ، ومقارنة المعلومات المجمعة بنتائج الطلاب بصورة دورية .

- **مراجعة الدورات التدريبية وتحسينها Course Review and Improvement :**

بحيث يطلب من مصممي المقررات الدراسية والدورات الدراسية جمع الملاحظات المتعلقة بأداء الطلاب وتعليقاتهم ، ويساهم المنظمون في تزويد قسم الملاحظات عن أي تحسينات أو تعديلات مطلوبة من الطلاب لتعديل المقررات بصورة دورية وبما يتناسب مع احتياجات الطلاب[١٢٥] .

٣ -نموذج التعليم عبر الوطني :

- التعاون الدولي بين كل من University of New South Wales الاسترالية و Hong Kong University بهونج كونج :

قامت جامعة نيو ساوث ويلز بعقد شراكة تعاونية عبر وطنية مع دول قارة آسيا في إطار ثنائي تعاوني ، و قامت جامعة نيو ساوث ويلز بمساعدة البلدان الآسيوية عن طريق اقامة فروع جامعية دولية و برامج دولية في دول طرفي الشراكة لإتاحة الخدمات التعليمية الدولية للطلاب و هم في موطنهم الاصلي ، و من أهم الدول الاسيوية التي اختارتها استراليا هي هونغ كونغ ، حيث تقدم جامعة نيو ساوث ويلز برنامج ماجستير إدارة الأعمال في هونغ كونغ، و تم تصميم البرنامج في جامعة هونغ كونغ في شكل برامج دراسية قصيرة مكثفة ، و يعد برنامج ماجستير إدارة الأعمال بجامعة نيو ساوث ويلز المقدم في هونغ كونغ مثالاً على نهج عالي الجودة نحو تدويل المناهج الدراسية، و هكذا يدرس الطلاب الاستراليون في الفروع الجامعية و البرامج الدولية لجامعه هونج كونج بأستراليا[١٢٦] .

٤ - القوى والعوامل الثقافية المؤثرة للتعليم عبر الوطني في الجامعات الأسترالية :

أ -العامل الاجتماعي :

وتمثل أستراليا الدولة الوحيدة التي تعتبر قارة كاملة وتنقسم إلى إقليمين : إقليم العاصمة الأسترالية The Australian Capital Territory ، والإقليم الشمالي The Northern Territory وست ولايات هم : نيو ساوث ويلز New South Wales و كوينزلاند Queens Land وجنوب أستراليا South Australia وتسمانيا Tasmania وفيكتوريا Victoria واستراليا الغربية Western Australia والعاصمة هي كانبرا Canberra ، واللغة الاساسية في أستراليا هي الإنجليزية والشائع استخدامها في حين استخدام ٤ ملايين نسمة من المجتمع الأسترالي لغات أخرى (١٢٧) .

و تشتق دولة أستراليا ثقافتها في الأساس من الثقافة الغربية ، كما تتسم بالتعددية الثقافية باعتبار أن أستراليا بها مجتمع متنوع للغاية ، فمنذ بداية الحرب العالمية الثانية وصل ما يقرب من ٧ ملايين مهاجر من أكثر من ١٥٠ دولة ليستقروا في أستراليا ، ووفقًا لتعداد عام ٢٠١١ م حوالي ٢٦ % من نسبة عدد المواطنين الأستراليين ولدوا في خارج أستراليا ، فيتحدث الأستراليون بما يقرب من ٢٦٠ لغة ، ويدينون بالعديد من الديانات ، كما يتميز المجتمع الأسترالي اهتمامهم بالفن والأدب والموسيقى ، وأيضًا احترامهم للثقافات الأخرى التي لا تتعارض مع ثقافة الاندماج في المجتمع الأسترالي ، كما يرجع تماسك الدولة الأسترالية نظرًا لتبنيها لعدة مبادئ مثل (المساواة بين جميع أعضاء المجتمع الأسترالي في الحقوق والواجبات – حفاظ كل مواطن على ثقافته دون تحيز وتفهم الثقافات الأخرى – المساواة في تلبية احتياجات جميع المواطنين (١٢٨) .

وعند النظر إلى تطور التعددية الثقافية كسياسة للحكومة الأسترالية فنجد أن من أسباب هذا التعدد أنه في عام ١٩٤٥ م قد أنشأت حكومة Curtin أول إدارة للهجرة في أستراليا من أجل إدارة هجرة المهاجرين والنازحين بعد الحرب ، واقتصرت مساعدة الحكومة في توفير سكن للمهاجرين ، وتدريبهم على إتقان اللغة ، وبحلول الستينات والسبعينات تم استبدال التركيز على الاستيعاب والتوجه نحو التكامل ثم الانتقال إلى التعددية الثقافية ، اعترافًا بالتحديات التي تواجه المهاجرين في الاستقرار في المجتمع الأسترالي بدون فقد للهوية الثقافية للمهاجرين ، وفي عام ١٩٧٥ م سن البرلمان الكومنولث Commonwealth

Parliament قانون التميز العنصري ، والذي يهدف إلى القضاء على جميع أشكال التميز العنصري (١٢٩) .

ومن أهم إيجابيات التعددية الثقافية داخل المجتمع الأسترالي هو اهتمام مؤسساتها الجامعية بتلبية احتياجات جميع الطلاب بتوفير الفرص التعليمية الملائمة المحلية والدولية ، وعلى المستوى الدولي الاهتمام بتطبيق أنشطة التعلم عبر الوطني من خلال عقد شراكات دولية مع الجامعات المتميزة الأجنبية وإنشاء فروع للجامعات الأجنبية بها ، وإدخال البرامج الأجنبية المتنوعة بجامعاتها ، بهدف توفير خدمة تعليمية أجنبية للطلاب وهم بداخل موطنهم دون اللجوء للسفر خارج أستراليا (١٣٠) .

ب - العامل السياسي:

تتمتع أستراليا بنظام ملكي دستوري ديمقراطي ، يرأسها الملكة إليزابيث الثانية Queen Elizabeth ، وهي أيضًا اتحاد فيدرالي من ست ولايات مع منطقتين ويتمتعان بالحكم الذاتي، والتي انضمت معًا في عام ١٩٠١ م ولكل ولاية دستورها وهيكلها السياسي الذي يشبه إلى حد كبير دستور الحكومة الوطنية الفيدرالية (١٣١) .

وفيما يتعلق باختصاصات السلطة ، فنجد أن السلطة التشريعية هي تختص بسن القوانين، والسلطة التنفيذية تقوم بتنفيذ القوانين ، أما السلطة القضائية هي المسئولة عن تفسير القوانين، مع مراعاة مبدأ فصل السلطات وإحداث التوازن بين تلك السلطات في نفس الوقت ، كما يمنح الدستور السلطة التشريعية للكومنولث وهي سلطة سن القوانين ، أما البرلمان فيقر التشريعات ويجب الموافقة على القوانين المقترحة من قبل مجلس البرلمان (مجلس النواب – مجلس الشيوخ) لتصبح قانونًا ، في حين أن تمتلك السلطة التنفيذية رئيس الوزراء وهو رأس الحكومة ، كما يرأس البرلمان الملكة ، ومع ذلك فسلطتها محدودة بالحكومة المنتخبة (١٣٢) .

ونظرًا لوجود أستراليا في عزلة جغرافية ، وتمتع سياسة الولايات بالحكم الذاتي ، لذا اتجهت أستراليا نحو تطبيق أنشطة التعليم عبر الوطني ، والانفتاح نحو باقي دول العالم المتقدم باعتبار أن التعليم عبر الوطني يسهل التواصل بين أستراليا وباقي الدول ، لذلك لجأت الجامعات الأسترالية لعقد شراكات تعاونية بمزيد من الاستقلالية واللامركزية والتوسع نحو إنشاء الفروع الجامعية الدولية بها وإبرام اتفاقيات البرامج الدولية داخل الجامعات الأسترالية .

جـ - العامل الاقتصادي:

تحتل أستراليا المرتبة السابعة عشر من حيث المستوى الاقتصادي في العالم في ٢٠٠٥م، حيث بلغ الناتج المحلي في عام ٢٠٠٥ م ٣٦٠ مليار دولار أمريكي ، ويحتل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٣٠٩٠٠ دولار سنويًا ، كما تعتبر أستراليا أهم الدول المنتجة للسلع الزراعية والمعادن والطاقة ، حيث تشكل كل من الزراعة والغابات وصيد الأسماك ٢٠ % من الناتج المحلي الإجمالي ، واستحوذ التعدين على ١٠ % (١٣٣) .

ومن الملاحظ أن اقتصاد استراليا واحدًا من أكبر اقتصاديات السوق المختلط في العالم ، بحيث يبلغ إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥ م مقدار ١.٦٢ تريليون دولار أسترالي ، واجمالي ثروة استراليا ٦.٤ تريليون دولارًا استرليني في عام ٢٠١٢م ، وتحتل المركز التاسع عشر كمستورد والمركز التاسع عشر كمصدر ، ويمثل قطاع التعدين ٧ % من الناتج المحلي الإجمالي ، وتعد أستراليا موطن لأكبر شركات اقتصادية في العالم مثل National PHP Billiton Australia Commonwealth Bank ، كما مثلت صناعة السياحة في ٢٠١٠ م نسبة ٢.٥ % من الناتج المحلي الإجمالي لأستراليا ، بقيمة ٣٥ مليار دولار ، أما في مجال التعدين فيعد استخراج الفحم من أهم الصناعات ، فيتم تصدير ٥٤ % من الفحم المستخرج إلى معظم دول شرق أسيا (١٣٤) .

لذلك أهتمت أستراليا بالتوسع في مجال التعليم وخاصة في مرحلة التعليم العالي ، من خلال أنشطة التعليم عبر الوطني ، ففي عام ٢٠١٥ م وصل عدد الطلاب عبر الوطنيين ٥٤١١٠٩ طالب بما يعادل ٣٠.٢ % من جميع الطلاب الدوليين في التعليم العالي .

وكانت مجالات التعليم الأكثر شيوعًا في برامج التعلم عبر الوطني هي الإدارة والتجارة والهندسة والتقنيات ذات الصلة والمجتمع والثقافة وتكنولوجيا المعلومات والصحة (١٣٥) .

الخطوة الرابعة: تحليل مقارن لتطبيقات التعليم عبر الوطني في جامعات كل من الصين وأستراليا:

تمهيد:

تتناول الدراسة الحالية في تلك الخطوة التحليل المقارن لتطبيقات التعليم عبر الوطني في خبرتي الصين وأستراليا، وذلك من خلال خطوتين رئيسيتين:

الخطوة الأولى: وتشمل المقارنة أو ما يعرف بالقابلة المبدئية والتي تهدف إلى التوصل لاستنتاج الفرض الحقيقي للدراسة حول ملامح تطبيق التعليم عبر الوطني، وسوف تتم هذه الخطوة عن طريق وضع المادة العلمية المتضمنة في خبرتي المقارنة بشكل يسمح بمقارنتها.

وأما الخطوة الثانية : فتتناول المقارنة التفسيرية لأوجه الشبه والاختلاف بين دولتي المقارنة في ضوء محاور الدراسة المقررة وتفسيرها في ضوء العوامل الاجتماعية المختلفة ، وفيها يتم التأكد من صحة الفرض الحقيقي للدراسة الذي تم التوصل إليه خطوة المقابلة من خلال معرفة أوجه الاستفادة من تطبيقات التعليم عبر الوطني في التعليم الجامعي في دول المقارنة .

أولاً : المقابلة (المقارنة المبدئية) :

يتم في هذه الخطوة تصنيف المادة العلمية التي سبق عرضها في دولتي المقارنة ، والموازنة بينهم من خلال إجراء المقابلة ، بهدف التحقق من صحة الفرض المبدئي من بين الفروض المحتملة ، والتوصل إلى الفرض الحقيقي للدراسة ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (١)

من حيث	الصين	أستراليا
١- خلفية تاريخية حول التعليم عبر الوطني .	يرجع نشأة التعليم عبر الوطني في الصين إلى عام ١٩٧٨ م من خلال التوجه نحو إجراء برامج تعاونية مشتركة مع شركاء أجانب ، وفي منتصف الثمانينات قامت كل من جامعة Renmin University of China وجامعة Fudan الصينية بالتعاون مع مؤسسات جامعية أمريكية لإنشاء فصول تدريبية في تخصصات الاقتصاد والقانون ، وفي عام ١٩٨٦ م أجرت مركز جامعة Johns Hopking – Nanjing للدراسات الأمريكية والصينية ، وتم بتمويل مشترك صيني أمريكي ، وفي عام ١٩٨٨م أجرت جامعتي Tianjin في التمويل والاقتصاد الصيني مع جامعة Oklahona City اتفاقية تعاونية للبدء في برنامج ماجستير في الجامعة الصينية تخصص "إدارة أعمال" مع إمكانية تقيم الدرجة العلمية الدولية بالاتفاق مع الشريك الأمريكي ، وبعد ذلك تم إصدار وثائق تعليمية تؤكد على أهمية برامج التعليم عبر الوطني مثل وثيقة The Interim Provisions for Chinese – Foreign Cooperation in Running Schools في عام ١٩٩٥م والثانية the Regulations of the Peoples Rupublic of China on Chinese – Foreign Cooperation in Running في مارس ٢٠٠٣ م ، ويعتبر إصدار تلك الوثيقتين البداية الحقيقية لحث وزارة التعليم العالي والجامعات الصينية بتفعيل برامج التعليم عبر الوطني وإتاحة الفرصة الحقيقية للطلاب من خلال تقديم تعليم دولي مناسب ومتنوع التخصصات العلمية والذي يتلاءم مع سوق العمل وهم في موطنهم الأصلي دون اللجوء للسفر إلى الخارج	تميزت أستراليا بأنها من أهم الدول التي شجعت على تطبيق برامج التعليم عبر الوطني ، وللجامعات الأسترالية تاريخ طويل في هذا المجال ويعود إلى أكثر من أربعة عقود وخاصة في أوائل التسعينات من القرن الماضي ، وبعد ذلك تم التوسع في استخدام هذا المفهوم في عام ٢٠٠٥ م عندما أقر وزير التعليم والتدريب استراتيجية الجودة عبر الوطنية Transnational Quality Strategy ، والتي حددت مبادئ توجيهية لتطبيق التعليم عبر الوطني عالي الجودة . ومن الملاحظ انتشار اتفاقيات الشراكة الدولية عبر الوطنية بين الجامعات الأسترالية وجامعات دول العالم المتقدم ، ففي عام ١٩٩٦ م وصل عدد تلك البرامج إلى ٣٦ برنامج ، وفي عام ٢٠٠٣ م وصل إلى ٥٦٩ برنامج ، وهدفت تلك البرامج إلى تخطي الحدود الجغرافية وتقديم تعليم دولي يلائم احتياجات الطلاب ويلبي متطلبات سوق العمل المحلي والدولي ، مع إمكانية الحفاظ على القيم الثقافية من خلال تعليم دولي متميز في موطن الطلاب دون الذهاب إلى دول أخرى وبمصروفات أقل بكثير .
٢-إدارة التعليم عبر الوطني .	لقد تأثرت إدارة التعليم عبر الوطني بالإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة الصينية للتوجه نحو العولمة ، فقد انتقلت من المركزية المشددة نتيجة تأثرها بالنموذج السوفيتي منذ عام ١٩٥٠ م ، وكانت معظم مؤسسات التعليم العالي تابعة لهيئة الحكومة المركزية ، وفي عام ١٩٧٨م مع بداية التوجه نحو الإصلاح السياسي وسياسة الانفتاح أو الباب المفتوح وقد أقر الحزب الشيوعي بمشكلات إدارة التعليم الجامعي وخاصة فيما يتعلق بالمركزية وضرورة الاستقلالية وبدأ	من الملاحظ أن إدارة التعليم عبر الوطني تتميز باللامركزية ، وتعتمد في الإدارة على تواجد منسق بداخل الجامعات المستضيفة للفروع الجامعية الدولية ، مسئول عن الإشراف على تدريب أعضاء هيئة التدريس في برامج التعليم عبر الوطني ، ومتابعة أدائهم خلال العملية التدريسية سواء وجهًا

من حيث	الصين	أستراليا
	التوجه نحو اللامركزية وإعطاء مزيد من الاستقلالية والصلاحيات وتفويض مزيد من السلطة للحكومات المحلية والمؤسسات الجامعية وإنشاء مؤسسة جامعية وفقًا للتعليم عبر الوطني في عام ١٩٨٦ م ، وتم التوسع في عقد اتفاقيات دولية بين الجامعات الصينية والجامعات الأجنبية لإنشاء فروع جامعية دولية وبرامج دولية مشتركة وجامعات أجنبية في الصين .	لوجه أو إلكترونيًا عن بعد ، وأيضًا يتابع عمداء الجامعات الشريكة مجريات العملية التعليمية من خلال المشاركة في تصميم المقررات الدراسية وتنفيذ أنشطة التعليم عبر الوطني ، وما يميز إدارة التعليم عبر الوطني بالجامعات الأسترالية مع تطبيق مداخل إدارية حديثة مثل مدخل الإدارة الاستراتيجية والإشراف على إعداد وتنفيذ الخطط الاستراتيجية ومتابعة تحقيق الأهداف ، لذلك حددت وكالة جودة الجامعات الأسترالية المسئوليات الإدارية للقيادات الجامعية ، وبالجامعات المشاركة في اتفاقيات التعليم عبر الوطني كما يلي : – الإشراف الإداري على الموظفين والدعم الأكاديمي والإداري للطلاب . – متابعة آلية ضمان جودة العملية التعليمية . – دعم البحث العلمي والمشاركة المجتمعية . – إدارة استراتيجية للمؤسسة الجامعية الدولية بكفاءة .
٣- الشراكة الدولية عبر الوطنية .	قد أقرت وزارة التربية والتعليم الصيني تقرير عن أهداف الشراكة الدولية عبر الوطنية ، ومن أهم ملامح هذا التقرير ما يلي : – توفير تخصصات علمية متميزة تلبي احتياجات سوق العمل المحلي والدولي. – تلبية احتياجات الطلاب الذين لم يتمكنوا من مواصلة تعليمهم الوطني ، ويرغبون في دراسة التعليم الجامعي الدولي وهو في موطنهم الأصلي . – تعزيز مشروعات الشراكة التعاونية الدولية وذلك من خلال إنشاء فروع جامعية دولية وبرامج دراسية دولية في الصين . – تعزيز التنافسية بين الجامعات الصينية والجامعات الأجنبية . – تشجيع الطلاب المتميزين على البقاء في موطنهم الأصلي واستثمار قدراتهم	تتمثل الاعتبارات المهمة للشراكة الدولية عبر الوطنية في أستراليا بما يلي : ١- ضرورة توافر أعضاء هيئة تدريس مؤهلون ومدربون بشكل يتلاءم لتحقيق أهداف الشراكة . ٢- تقييم السمعة الأكاديمية للشريك الدولي والتأكيد من تميز الخدمات التعليمية التي يقدمها . ٣- تلبية الاحتياجات التعليمية للطلاب وتوفر تخصصات أكاديمية متميزة تتناسب واحتياجات سوق العمل المحلي والدولي . كما تتميز الشراكة الدولية عبر الوطنية بعدة إجراءات مثل :

من حيث	الصيـــــــــن	أستراليـــــــــا
	ومهاراتهم المتميزة ، مما يقلل من هجرة العقول البشرية للخارج وتأثير ذلك على الاقتصاد الصيني ، كما تتعدد أشكال الشراكة عبر الوطنية في الصين : [إنشاء مؤسسة جامعية باسم مشرع مشترك – إنشاء مؤسسة تابعة لجامعة صينية وتكون بمثابة جامعة فرعية – إنشاء برنامج مشترك] ومن أمثلة الشركة عبر الدولية ما يلي : – الشراكة بين Durham University الإنجليزية وجامعة Fudan University الصينية . ▪ الشراكة بين Harper Adams الإنجليزية وجامعة Beijing University of Agricuicuiture الصينية . – شراكة جامعة East China Normal الصينية وجامعة La Troba بأستراليا	١- مذكرة التفاهم الدولي . ٢- الاتفاقيات الدولية القانونية . بالإضافة إلى ذلك يتم تحديد الإطار العام لبرامج الشراكة والتي يتم التصديق عليها من قبل طرفي الشراكة عبر الوطنية والتي تتمثل في عدة خطوات وهي : ١- تحديد مفهوم برنامج الشراكة عبر الوطنية . ٢- الموافقة المبدئية من قبل المجموعة التنفيذية . ٣- الموجز الاستراتيجي للبرنامج الجديد . ٤- خطة العمل . ٥- موافقة المجموعة التنفيذية على خطة العمل . ٦- اقتراح البرنامج الجديد للتنفيذ . ٦- موافقة اللجنة الأكاديمية . ٧- عقد الاتفاقيات القانونية . ومن أمثلة الشراكة الدولية عبر الوطنية: – جامعة Griffith قد عقدت عدة شراكات تعاونية دولية بها أو إنشاء فروع جامعية دولية مع أهم الجامعات الأجنبية المتقدمة على مستوى العالم .
٤- برامج التعليم عبر الوطني .	تتعدد أنواع برامج التعليم عبر الوطني كما يلي : ١- برامج الامتياز : بحيث تكون المؤسسة الجامعية الأجنبية هي المسئولة عن تصميم المناهج الدراسية وتشرف على اعتماد الشهادات الجامعية وتشرف على أداء أعضاء هيئة التدريس والطلاب بفروعها في الصين ، مثل برنامج الامتياز لماجستير العلوم بين البريطانية Greenwich وجامعة Yunnan University of Finance and Economics الصينية . ٢- برنامج الدرجات المشتركة : وفيه تشارك الجامعات الصينية والجامعات الأجنبية في تصميم المناهج الدراسية ومتابعة الطرق التدريسية المستخدمة مثل برنامج جامعة Montpellier Business School الفرنسية وجامعة	تتعدد برامج التعليم عبر الوطني في أستراليا كما يلي : ١- برامج الامتياز : وهي التي بموجبها تقدم المؤسسة الجامعية (مانح الامتياز) برامج للتعليم عبر الوطني لمؤسسة جامعية أخرى من نفس البلد أو من بلد أخر في الخارج . ٢- برامج التوأمة : تتم من خلال اتفاقية بين مؤسستين جامعيتين أو أكثر لتقديم برامج دولية مشتركة من حيث الاعتمادات الدراسية . ٣- برامج الدراسة الدولية عن

من حيث	الصيـــــــــــن	أستراليـــــــــــا
	Yunnan University of Finance and Economics الصينية . ٣- بـرامج الـدراجات المزدوجـة : حيـث يحصـل خريجي التعليم عبر الوطني سواء من قبل الفروع الجامعية الدولية أو البرامج الدولية على شهادة علمية مزدوجة أو منفصلة أو درجتين علميتين في تخصصين مثل برنـامج الـدرجات المزدوجـة بـين برنـامج جامعة Staffordshire University الإنجليزية و Dazhuan College الصينية .	بعـد : مـن خـلال تطبيـق تقنيـات التعلم الإلكتروني وتخطي حاجزي الزمـان والمكـان لتقـديم الخـدمات التعليمية بما يتلاءم مع متطلبات وإمكانيات واحتياجات المتعلمين . ويشترط قبول الطالب في برنـامج التعليم عبر الـوطني هو اجتيـازه دورات فـــي اللغـــة الإنجليزيـــة لتحسين مهاراتـه ، وأهم مـا يميز بـرامج التعلـيم عبـر الـوطني هـو تأكيد إدارة الجامعات على اعتمـاد تلـك البـــرامج لضـــمان جودتهـــا وكفاءتهـا بصـورة مسـتمرة مـع تواجـد لجنـة لمراقبـة جـودة تلـك البـــرامج ، ومتابعـــة الطـــرق التدريسـية المسـتخدمة فـي تلـك الجامعات .

وفي ضوء ما سبق تناوله وتوضيحه في خطوة المقابلة بين دولتي المقارنة ، يبدو أن هناك تشابهًا كبيرًا في الاهتمام لتطبيقهم لفكرة التعليم عبر الوطني بأبعاده المختلفة : ادارة التعليم عبر الوطني و الشراكة الدولية عبر وطنية و برامج التعليم عبر الوطني، وبناءً على ذلك ووفقًا لمنهج بريداي يمكن صياغة الفرض الحقيقي للدراسة وهو ما يتطابق مع الفرض المبدئي الثالث للدراسة ، والذي سيتم التأكد من صحته في المقارنة التفسيرية على النحو التالي : " يؤدي تطبيق التعليم عبر الوطني في مصر استنادًا إلى الدراسة المقارنة في خبرتي (الصين وأستراليا) ، إلى تطوير الجامعات المصرية من خلال مواجهة المشكلات المتعلقة باتفاقيات الشراكة الدولية ، والبرامج الدراسية ، وإدارة الجامعات المصرية ".

ثانيًا : المقارنة التفسيرية :

في هذه الخطوة يمكن عقد مقارنة تفسيرية بين دولتي المقارنة : الصين وأستراليا ؛ لرصد جوانب التشابه والاختلاف بينها وتفسيرها في ضوء المفاهيم التربوية ، ويمكن تناول المقارنة التفسيرية للمحاور التالية :

١– الخلفية التاريخية للاهتمام بالتعليم عبر الوطني .

٢– أبعاد التعليم عبر الوطني .

– إدارة التعليم عبر الوطني .

- الشراكة الدولية للتعليم عبر الوطني .
- برامج التعليم عبر الوطني .

ويمكن توضيح أوجه التشابه والاختلاف لكل محور وتفسيره على النحو التالي :

١ -الخلفية التاريخية للاهتمام بالتعليم عبر الوطني :

أ -أوجه التشابه وتفسيرها :

تشابهت خبرتي المقارنة الصين وأستراليا في دواعي الاهتمام بقضية التعليم عبر الوطني ، وكان من أهم مبررات الاهتمام هو تلبية احتياجات المتعلمين من توافر تعليم دولي يتلاءم تخصصاته مع احتياجات سوق العمل المحلي والدولي ، لتجعل جامعاتها قادرة على التنافس الدولي في ظل عصر المعرفة ، ولعل هذا راجع إلى مفهوم القدرة التنافسية للجامعة ، وهي تعني قدرة الجامعة على تحقيق الجودة التعليمية وتحسين أداء الجامعات ومخرجاتها بما يحقق أهدافها المحلية والدولية ، مما يساعد وصولها إلى مراكز متقدمة تسابق التصدر في التصنيف العالمي للجامعات (١٣٦) .

فتتميز الصين كقوة اقتصادية أحد أهم التغيرات في التاريخ الحديث نحو الاقتصاد العالمي ، فنجد أن متوسط معدل نموها الاقتصادي ١٠ % لمدة ثلاثة عقود ، ففي عام ٢٠٠٨ م بلغ حجم صادرتها الصينية ١.٤٣٥ تريليون دولار وهو ثالث أعلى ترتيب في العالم ، ومن ناحية أخرى جذبت الصين في نفس العام ٧٨٥.٩ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وهو سابع أكبر استثمار في العالم وفقًا للكتاب السنوي للتنافسية العالمية ، مما يجعل جامعاتها قادرة على التنافس في التصنيفات العالمية (١٣٧) .

كما تمتعت أستراليا بقوة اقتصادية وعلى درجة عالية من النمو الاقتصادي ، ومن المتوقع في عام ٢٠٢٥م سيصل نسبة الطبقة الاستهلاكية العالمية ينمو من ٢.٤ مليار إلى ٤.٢ مليار شخص ، ومن الملاحظ التطور والتقدم الملحوظ في مختلف القطاعات الاقتصادية وأيضًا في مرحلة التعليم الجامعي لتصل لحد التنافسية الدولية بين جامعات دول العالم المختلفة (١٣٨) .

وبذلك في ظل تحقيق القدرة التنافسية للجامعات في دولتي المقارنة ، يتم التوجه نحو التنافسية للجامعات في دولتي المقارنة ، لتصدر قائمة التصنيفات الجامعية العالمية ، وتوفير خدمات تعليمية دولية تتلاءم مع احتياجات سوق العمل الدولي .

ب - أوجه الاختلاف وتفسيرها :

و من جهة أخرى يظهر الاختلاف بين خبرتي الصين وأستراليا في التاريخ الزمني الذي أهتمت فيه تلك الدول بتطبيق أنشطة التعليم عبر الوطني بجامعاتهم ، ويرجع ذلك إلى مفهوم التدويل والذي يعرف بأنه تيسير الحراك الأكاديمي الدولي للجامعات والطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس ، بهدف التوصل إلى التعاون الأكاديمي الدولي بين الجامعات ، وإضفاء البعد الدولي على البرامج الأكاديمية والأنشطة التعليمية مع الاهتمام بحفظ الهوية الثقافية والقومية (١٣٩) .

فتتجه الصين نحو تشجيع مؤسساتها الجامعية لوضع استراتيجياتها وأجندتها نحو تحقيق أهداف التدويل وخاصة بعد انتقال سياساتها الاقتصادية من الباب المغلق إلى سياسة الباب المفتوح ، والعمل على الانفتاح الاقتصادي ومحاولة تفعيل مفهوم الخصخصة من خلال إنشاء عدد كبير من المؤسسات الخاصة (١٤٠) .

أما في أستراليا فقد استجابت الجامعات الأسترالية بتيار العولمة من خلال تعزيز تدويل التعليم والعمل على الحراك الأكاديمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس ، وقد رسمت الجامعات في خططها ونهجها الاستراتيجي أبعاد التعليم الدولي ، فهدف تدفق الانفجار المعرفي بدون حدود ثقافية أو جغرافية تمنعه ، ومن ناحية أخرى العمل على جذب الطلاب الدوليين وإقامة الشراكة التعليمية بين الجامعات الأجنبية المختلفة (١٤١) .

٢ - إدارة التعليم عبر الوطني :

أ - أوجه التشابه وتفسيرها :

تتشابه خبرتي الصين وأستراليا في دعم إدارة التعليم عبر الوطني ، والتوجه نحو لامركزية الإدارة وإعطاء المزيد من الصلاحيات والاستقلالية للجامعات ، لتطبيق أنشطة التعليم عبر الوطني والحرية في إنشاء الفروع الجامعية والبرامج الدولية في كلتا الخبرتين ، وربما يرجع هذا التشابه إلى مفهوم ديمقراطية التعليم Education Democracy والذي يعرف بأنه الاعتراف بحرية الفرد في اختيار الفرص التعليمية المناسبة لإمكاناته واستعداداته وقدراته وحقة في تحرير عقله من الجهل ، والعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين جميع الأفراد المشاركين في العملية التعليمية، وذلك في الحقوق التعليمية والتربوية والواجبات التي يجب تقديمها مقابل النهوض بالمجتمع وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية المتكافئة، لذلك

يجب أن لا يحرم من هذا الحق أي فرد من أفراد المجتمع بسبب لونه أو جنسه أو أصله أو إعاقته أو فئته الاجتماعية (١٤٢) .

وتمثل الصين إحدى الدول التي تطبق الديمقراطية الاشتراكية، وتحاول الحكومة الصينية بتطبيق الديمقراطية في مؤسسات المجتمع، وتوفر حرية الرأي والتعبير للأفراد وحرية تكوين الجمعيات والحق في التصويت للقادة السياسيين، بالإضافة إلى التأكيد على فكرة العدالة الاجتماعية (١٤٣) .

أما أستراليا فتتميز أيضًا بالتوجه نحو ديمقراطية التعلم وهذا ما تبتغيه الحكومة الفيدرالية الأسترالية من خلال التركيز على تطبيق مبادئ الجودة وتطبيق الممارسات التعليمية بمساواة وعدالة اجتماعية وهذا انطبق على تطبيقات التعليم عبر الوطني في العديد من الجامعات الأسترالية (١٤٤) .

وفي ظل تحقيق ديمقراطية التعليم في دولتي المقارنة ، حاولت الجامعات الأسترالية والصينية تلبية احتياجات الطلاب ودعم المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية من خلال تطبيق أنشطة التعليم عبر الوطني .

ب - أوجه الاختلاف وتفسيرها :

يتمثل الاختلاف بين دولتي المقارنة في طريقة إدارة التعليم عبر الوطني ، ففي الصين لازالت الحكومة الصينية الشيوعية تشارك حكومة الولايات في إدارة التعليم عبر الوطني ، فتقلل من استقلالية الجامعات نحو التوسع في ممارسة أنشطة التعلم عبر الوطني.

أما في أستراليا فتتميز إدارة التعليم عبر الوطني باللامركزية والاستقلالية المطلقة للجامعات الوطنية بعقد شراكات تعاونية عبر وطنية وإنشاء الفروع والبرامج الدولية ، ويرجع هذا الاختلاف إلى مفهوم الانفتاح الثقافي الذي يعبر عن منهجية ثقافية تهدف البحث عن الثقافة الإنسانية بدون تخطي الثقافات ، وهي نافذة للتواصل بين الثقافات الإنسانية بهدف التعرف على ما هو جديد (١٤٥) .

ففي الصين شهدت تغيرًا مؤسسيًا بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٧٨ م والتي عززت النمو الاقتصادي وتميز مكانتها الدولية ، والاهتمام بالاستثمارات الأجنبية والانفتاح الثقافي في مختلف دول العالم ، ولكن مع إشراف الحزب الشيوعي (١٤٦) .

أما في أستراليا فتتميز بالتنوع الثقافي ، وتسعى سياسة أستراليا نحو استيعاب هجرة المواطنين لها، مع ضرورة احترام الثقافة المحلية وثقافات الشعوب الأخرى والانفتاح نحو دول العالم المختلفة بدون قيود، مع تطبيق اللامركزية المطلقة للجامعات للانفتاح العالمي [١٤٧] .

٣ - الشراكة الدولية عبر الوطني :

أ -أوجه التشابه وتفسيرها :

تتشابه خبرتي الصين و أستراليا ألية الشراكة الدولية عبر وطنية ، و قد يرجع ذلك التشابه الي مفهوم الشراكة الجامعية University Partnership و تعرَّف بأنها تشتمل عمليات التعاون الديناميكي التي تجريها مؤسسات التعليم الجامعي مع هيئات ومؤسسات جامعية أخرى ذات علاقة داخلية وخارجية ، بهدف العمل على تحقيق التعاون وتنفيذ المصالح المتبادلة للأطراف المشاركة في الشراكة ، بحيث تكون علاقة الشراكة قائمة على الاحترام المتبادل والثقة والشفافية والتفاهم ، ولا تقتصر على الشراكة الجامعية بصورتها المحلية ولكن لها بعد دولي [١٤٨] .

وتعد الصين من أهم الدول التي أهتمت بالشراكة الجامعية وخاصة الدولية منها ، بل امتدت أنشطتها لتعبر الحدود الوطنية ، خلال اتجاه الجامعات الصينية لإقامة شراكة دولية عبر وطنية ليدرس الطلاب كل المقررات الدراسية أو معظمها داخل الصين لتيسير شئون التعلمية التعليمية [١٤٩].

في المقابل أهتمت الجامعات الأسترالية بعقد شراكات تعاونية دولية ، وعملت على تطبيق عدة ممارسات تعاونية تتعلق بالتدريس المشترك وتقديم شهادات علمية جامعية للخريجين بدرجات مشترك ومزدوجة [١٥٠] .

وبالتالي فإن التشابه بين خبرتي المقارنة في الاهتمام بمجال الشراكة الدولية عبر الوطنية نابعة من رغبة تلك الدول في المشاركة لإحداث التنمية الشاملة والحفاظ على مكانتها الاقتصادية ، وإيمانًا بأن الثروة البشرية لا تقدر بثمن مادي وإنما تتصدر قيمة أمثلاك تلك الدول على موارد مادية ، فأهم عنصر في الحياة هو العنصر البشري وبالأخص هو خريجي الجامعات القادرة على المنافسة .

ب – أوجه الاختلاف وتفسيرها :

أما الاختلاف بين دولتي المقارنة فيظهر في اختلاف آلية تطبيق الشراكة الدولية عبر الوطنية ، ففي الصين تتدخل الحكومة الصينية في تحديد أبعاد اتفاقيات الشراكة الدولية ، وكيفية تطبيق تلك الاتفاقية تحسبًا من تدخل الشريك الأجنبي وحرصًا على ثقافة المجتمع الصيني ، أما في أستراليا فتتيح الحكومة الحرية الكاملة لإدارة الجامعات في عقد اتفاقيات الشراكة الدولية مع الجامعات الأجنبية ، ولعل هذا الاختلاف يرجع إلى مفهوم العولمة الثقافية والذي تعرف بأنها تقليص كل الثقافات المحلية والاتجاه نحو تكوين ثقافة كونية لها قيمها ومعاييرها و تتيح التجانس بين دول العالم من خلال وسائل الاتصال الإلكتروني مما يؤدي إلى تذويب الاختلافات الثقافة ودفع دول العالم نحو التوحد في السمات والأفكار(١٥١) .

وتظهر العولمة الثقافية في الصين باعتبارها من أعرق الثقافات ، وتتميز بالتنوع العرقي ليصل إلى ٥٦ مجموعة عرقية ، وقد شكلت تلك الاختلافات العرقية والثقافية في هوية المواطنين ، بالإضافة إلى تعدد اللغات الصينية منها المحلية والوطنية ، مما جعل من الضروري التطرق لكل ما هو حديث والانفتاح على ثقافة العالم الخارجي وخاصة لأن الصين إحدى الدول الصناعية المتقدمة (١٥٢) .

من ناحية أخرى في أستراليا فقد تأثرت ثقافتها بالثقافة المستوردة إلى حد كبير بسبب تعدد الانتماءات العرقية والسياسية للمهاجرين المقيمين بأستراليا ، بالإضافة إلى تخوف الحكومة الأسترالية من انعزالية الدولة ، وقامت بفتح حدودها الثقافية مع مختلف دول العالم وجعلت التنافسية الدولية للحكومات هدفًا للاتجاه نحو العولمة الثقافية .

٤ – برامج التعليم عبر الوطني :

أ – أوجه التشابه وتفسيرها :

تشابهت برامج التعليم عبر الوطني في دولتي المقارنة من حيث اعتمادها على التنوع لكي تلبي احتياجات المتعلمين التعليمية وتتلاءم مع متطلبات سوق العمل الدولي ، ففي الصين تتعدد تلك البرامج إلى برامج الامتياز والدرجات المشتركة والمزدوجة ، وفي أستراليا تتنوع إلى برامج الامتياز والتوأمة عن بعد أو الإلكترونية ، ولعل هذا التشابه راجع إلى مفهوم التعليم النشط ويقصد به التعلم الذي يتمركز حول الطالب ومشاركته بفاعلية في العملية التعليمية من خلال توافر بيئة نشطة من قبل أعضاء هيئة التدريس تمكنهم من

عرض المقررات الدراسية و تسمح بنقل الطالب من دور المستقبل للمعلومات إلى المفكر المحلل والمشارك الإيجابي [١٥٣] ، وأيضًا مفهوم التعلم المخصص ويعني " عملية منظمة وهادفة ومقصودة تسعى لتلبية احتياجات المتعلمين واهتماماتهم العلمية والنفسية والاجتماعية ، بما يتناسب مع خصائصهم المختلفة ، والعمل على مشاركتهم في تحديد الأهداف التعليمية وتخطيط مسارات التعلم ، مما يحفز الطلاب ويزيد من استعدادهم ودافعيتهم نحو التعلم في أي وقت وفي كل مكان " [١٥٤] .

ففي الصين يعد التعلم النشط أحد الوسائل المهمة التي ساعدت على تغيير أداء المحاضر من دوره التقليدي إلى موجه للطلاب حيث يسمح بالمناقشات العلمية والعروض التقديمية، ويشجع التعاون وربط الحياة الواقعية للطلاب بمناهجهم الدراسية [١٥٥] .

أما في أستراليا فتعتمد الجامعات الأسترالية بدرجة كبيرة على نموذج التعلم النشط وإتاحة الفرصة على تطبيق التعلم القائم على حل المشكلات وهو التعلم الموجه للطلاب ، فيميل الطلاب إلى التوصل إلى فهم المشكلات التعليمية وتقديم حلول بديلة وتبادل المعلومات بين المشاركين في التعلم وفي النهاية تطبيق المعلومات المكتسبة لحل المشكلة [١٥٦] .

ب - أوجه الاختلاف وتفسيرها :

على الجانب الآخر اختلفت دولتي المقارنة في تركيز دولة أستراليا في برامجها على تحقيق جودة التعليم الجامعي والتأكد من اعتماد البرامج الدراسية ومتابعة المراقبة على جودة الأداء ، وقد يرجع هذا الاختلاف إلى مفهوم ضمان الجودة ويقصد به " مجموعة من الأنشطة والإجراءات والسياسات ، والعمليات ، التي تستخدم بهدف إجراء عملية التقييم المؤسسي المستمر ، والمراجعة الشاملة لكافة فعاليات العمل الجامعي ، للتأكد من جودة مخرجات الجامعة في ضوء بعض المعايير المتفق عليها ، والتي تركز على كافة عناصر المؤسسة الجامعية [١٥٧].

ففي دولة الصين تم الاعتماد على تطبيق العديد من الآليات لضمان جودة التعليم العالي وحرص الحكومة الصينية في الارتقاء بجودة هذه المؤسسات لكي تكون قادرة على المنافسة والصدارة ، مع نظيرتها في الدول المتقدمة ، واهتمام وزارة التربية بإنشاء الهيئات واللجان الخاصة بمراقبة الجودة وضمانها [١٥٨].

وفي أستراليا تحرص رؤية ورسالة الجامعات على تحقيق أهداف جودة التعليم الجامعي وملائمة استراتيجيات الجامعات مع مؤشرات ضمان الجودة المتعلقة بأداء أعضاء هيئة التدريس والطلاب والمناهج الدراسية والقيادات الجامعية لتحقيق الكفاءة المهنية [١٥٩] .

بناءً على ما سبق يمكن القول بأنه تم التأكد من صحة الفرض الحقيقي ، والذي ينص على أنه:" يؤدي تطبيق التعليم عبر الوطني في مصر استنادًا إلى الدراسة المقارنة في خبرتي (الصين وأستراليا) ، إلى تطوير الجامعات المصرية من خلال مواجهة المشكلات المتعلقة باتفاقيات الشراكة الدولية ، والبرامج الدراسية ، وإدارة الجامعات المصرية " .

الخطوة الخامسة : واقع الجهود المصرية في تطوير التعليم الجامعي في ضوء مفهوم التعليم عبر الوطني :

تمهيد :

يعد تضمين البعد الدولي أحد أهداف التعليم الجامعي بمصر والذي أقره قانون تنظيم الجامعات المصرية رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات في مادته الأولى منه على اهتمام الجامعات ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصري وتقاليده الأصيلة ومراعاة المستوى الرفيع للتربية والقيم الدينية والخلقية والوطنية ، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية [١٦٠] .

ويعتبر التعليم عبر الوطني أحد أنواع تدويل التعليم العالي و قد أدركت الجامعات المصرية بأهمية التدويل باعتباره وسيلة لتحقيق الجودة ومدخل لتحقيق القدرة التنافسية ، والتأكيد على فتح قنوات التواصل والحوار مع المجتمع الدولي ، وسد الفجوة بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة علميًا وتقنيًا ، وهذا من منطلق أن أي مؤسسة تعليمية لا يمكنها تحقيق أهدافها إلا من خلال التعاون مع الجامعات الأجنبية [١٦١] .

لذا حرصت الحكومة المصرية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي) على إصدار قرارات وزارية تعمق مفهوم التعليم عبر الوطني ، ويمكن توضيح ذلك في التالي :

أولاً : الجهود المصرية في تعميق مفهوم التعليم عبر الوطني :

١ – فيما يتعلق بالبرامج الدولية المشتركة :

فقد قامت كليات التربية بجامعات كل من : الزقازيق وعين شمس والمنصورة وأسيوط والمنيا باعتماد برنامج للدبلوم المهنية لإعداد المعلمين والقيادات التربوية لمدارس المتفوقين للثانوية في العلوم والتكنولوجيا STEM ، وذلك من خلال الشراكة مع ستة جامعات أمريكية، وتم اعتماد تلك الشراكة من قبل لجنة قطاع الدراسات التربوية بالمجلس الأعلى للجامعات ، بحيث يتمكن الطلاب من الدراسة تحت إشراف الجامعات الأمريكية وهم في موطنهم دون اللجوء للسفر في الخارج (١٦٢) ، بالإضافة الي العديد من البرامج الدولية عبر الوطنية الأخرى، و التي هدفت الي تدعيم التعاون الدولي بين الجامعات المصرية و الأجنبية.

٢ – فيما يتعلق بالفروع والجامعات الدولية :

بناءً على قرار رئيس الجمهورية في قانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠١٨ م فيما يتعلق بشأن إنشاء وتنظيم فروع للجامعات الأجنبية داخل جمهورية مصر العربية والمؤسسات الجامعية، ويمكن توضيح الأحكام العامة المنظمة لإنشاء الفرع أو المؤسسة الجامعية كالتالي:

- **مادة رقم (١) توضيح بأن الجامعة الأم هي الجامعة الأجنبية التي تنشئ فرعًا لها داخل جمهورية مصر العربية ، والفرع : هو فرع لإحدى الجامعات الأجنبية أنشائه داخل جمهورية مصر العربية، أما المؤسسة الجامعية هي شخص اعتباري يتم إنشاؤه ، بهدف استضافة مقر لفرع أو لفروع الجامعات الأجنبية .**
- **مادة رقم (٣) يجوز إنشاء فروع للجامعات الأجنبية المتميزة علميًا والعمل على تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر، من خلال تعزيز الترابط بين تلك المنظومة وشبيهاتها في الدول الأجنبية ، مع الحفاظ على الهوية الوطنية للطلاب المصريين بها .**
- **مادة رقم (٤) للجامعة الأم الحق في إنشاء الفرع الجامعي داخل جمهورية مصر العربية، ويمكن أن تعهد إلى وزارة شئون التعليم العالي أو إلى أي من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المصريين من خلال عقد اتفاقية تبرم بينهما، لإنشاء الفرع أو تحمل تكاليف**

تشغيله، على أن يرفق بطلب إنشاء الفرع المقدم للجنة فحص طلبات إنشاء الفروع ونسخة من هذا العقد وترجمته المعتمدة بالغة العربية .

ويجوز للجامعة الأم أن تعهد إلى المؤسسة الجامعية باستضافة فرع أو أكثر ، ويقتصر دور المؤسسة الجامعية على تولي النواحي الإدارية المشتركة للفروع وتقديم الخدمات لها .

- مادة رقم (٥) للجامعات المصرية الحق في إنشاء فروع لها وذلك من خلال الشراكة التعاونية مع إحدى الجامعات الأجنبية المتقدمة، ومنح الدرجة العلمية المشتركة من قبل كل من الجامعة المصرية والجامعة الأجنبية .
- مادة رقم (٦) أقر وزير شئون التعليم العالي قرارًا بإنشاء لجنة تكون برئاسته وعضوية ممثلين من الوزارات والجهات المعنية بالدولة ، وتكون مهامها فحص ودراسة طلبات إنشاء فروع للجامعات الأجنبية والمؤسسات الجامعية ، ولها صلاحية تحديد المستندات والبيانات الواجب تقديمها وشروط إنشاء الفرع أو المؤسسة الجامعية ، والمستوى المطلوب من الجامعة الأم .
- مادة رقم (٧) يصدر قرار إنشاء الفرع الجامعي بناء على قرار من رئيس الجمهورية ، وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء ، كما يتمتع الفرغ بالشخصية الاعتبارية ويعين رئيسه بعد موافقة وزير شئون التعليم العالي بناء على ترشيح الجامعة الأم .
- مادة رقم (٩) إنشاء كليات ومعاهد ووحدات بحثية وبرامج دراسية دولية ومراكز الابتكار ومدن العلوم التي يشتمل عليها الفرغ ، وفيما يتعلق بتشكيل المجالس التي تدير الفرع مثل مجلس الأمناء أو المجالس الجامعية أو اللجان المنبثقة عنها ، يتم تشكيل مجلس الأمناء اثنين من ممثلي وزارة شئون التعليم العالي ، وتحديد شروط المنح التي تعفى من المصروفات الدراسية بالإضافة إلى تحديد بيان بالدرجات العلمية والشهادات و الديبلومات التي يمنحها الفرع .
- مادة رقم (١١) يتم إصدار قرار الترخيص بإنشاء الفرع مقابل رسوم حد أقصى ٥ % من ميزانية التمويل التقديري المعتمدة لإنشاء الفرع ، ويتم الدفع في موعد أقصاه شهر من تاريخ إصدار قرار بدء الدراسة ، ويتم دفع رسم سنوي مقداره ٢ % من كامل قيمة المصروفات الدراسية مقابل استمرارية الترخيص داخل جمهورية مصر العربية .

- مادة رقم (١٥) يعين وزير شئون التعليم العالي مستشارًا بالفرع يكون ممثلاً له لمدة سنتين قابل للتجديد مرة واحدة ، ويقوم بدور حلقة الوصل بين الجهات الحكومية المختصة وإدارة الفرع ، وأن يكون عضوًا بالمجلس المختص بإدارة الفرع .
- مادة رقم (١٨) يدير الفرع أمواله بنفسه ويحدد المصروفات الدراسية بالجنية المصري ، ويجوز تحصيلها بإحدى العملات الأجنبية من الطلاب الأجانب .
- مادة رقم (٢٠) يلتزم الفرع بأحكام القوانين المصرية وإخطار وزارة شئون التعليم العالي بالمناهج التي يجب أن تتطابق مع المناهج التي تدرس في الجامعة الأم أو تعتمد منها ، ويتم تعيين أعضاء هيئة التدريس أو الوظائف القيادية الإدارية من غير المصريين بعد موافقة وزير شئون التعليم العالي ، وألا تقل نسبة الطلاب المصريين المسجلين بالبرامج عن نصف إجمالي عدد الطلاب المقيدين ، مع الاستعانة بالكفاءات العلمية من الأجانب والمصريين من أعضاء هيئة التدريس ، كما تمنح الشهادات من الجامعة الأم ، والحصول على موافقة وزير شئون التعليم العالي على أي اتفاقيات التي يجريها الفرع مع الجهات غير المصرية والتي تتعلق بسير العملية التعليمية والبحثية [١٦٣] .
- وفي مادة رقم (٢١) تنص على إنشاء مجلس فروع الجامعات الأجنبية في وزارة شئون التعليم العالي برئاسة الوزير أو من ينوب عنه وعضوية كل من رؤساء الفروع ومستشاري الوزير بهذه الفروع ، ويكون للمجلس أمين عام يصدر الوزير قرارًا بتعيينه لمدة سنتين قابلة للتجديد ويكون عضوًا بالمجلس .
- وفي مادة رقم (٢٣) يساعد الأمين العام للمجلس مجموعة من الخبراء والفنين والإداريين ويجوز ندب بعض العاملين بالوزارات والهيئات العامة .
- وفي مادة رقم (٢٤) في حالة مخالفة الفرع لأحكام القوانين المصرية يجوز للوزير المختص بشئون التعليم العالي وبعد الرجوع إلى المجلس وتقديم إنذار للفرع ، يتم إيقاف قبول الطلاب الجدد بجميع كليات الفرع لمدة عام دراسي كامل إلي حين إزالة أسباب الإنذار أو المخالفة ، وفي حالة استحالة استمرار الفرع في أداء مهامه التعليمية ، يصدر الوزير المختص قرارًا بوقف قبول الطلاب الجدد بعد التشاور مع الجامعة الأم، وموافقة ثلثي أعضاء المجلس مع متابعة تخرج جميع الطلاب المقيدين بالفرع ، وتلزم الجامعة الأم بتوفير منح تعفي منها المصروفات الدراسية أو إلحاقهم في برامج مناظرة في

جامعات أخرى على نفقة الفرع ، وعقب تخريج جميع الطلاب يتم صدور قرار من الوزير المختص بعد الرجوع إلى رئيس الجمهورية بإلغاء قرار إنشاء الفرع [١٦٤] .

وتتمثل الفروع الجامعية والصادر بشأنها قرارات رئيس الجمهورية ما يلي :

- المؤسسة الجامعات الكندية في مصر لاستضافة فرع لجامعة الأمير إدوارد داخل جمهورية مصر العربية ، ويشمل الفرع على البرامج الآتية : [برنامج ريادة الأعمال – برنامج هندسة التصميم المستدامة – برنامج الرياضيات وعلوم الحاسب] .
- قرار رئيس الجمهورية رقم (٤٢٣) لسنة ٢٠١٩ بإنشاء مؤسسة جامعة باسم جامعات المعرفة الدولية لاستضافة فرع لجامعة كوفتري داخل جمهورية مصر العربية ، ويشتمل الفرع على البرامج التالية [الإعلام الرقمي – التصميم الجرافيك – العمارة الداليه والتصميم – الهندسة الميكانيكية – الهندسة الكهربية والإلكترونية – علوم الحاسب – الهندسة المدنية – الحوسبة – القرصنة الأخلاقية والأمن السيبراني] .
- قرار رئيس الجمهورية رقم (٥٦١) لسنة ٢٠١٩ م بإنشاء مؤسسة جامعية باسم جلوبال لاستضافة فرع لجامعة هيرتفورد شاير ويتكون الفرع من عدة كليات : [كلية العلوم الطبية وعلوم الحياة وتشمل على برنامج العلوم والصيدلة وبرنامج الصيدلة Pharmacy – كلية هيرتفورد شاير لإدارة الأعمال وتشتمل على البرامج التالية : برنامج المحاسبة والتمويل وبرنامج إدارة تكنولوجيا المعلومات للأعمال وبرنامج إدارة الأعمال وبرنامج التسويق باستخدام التواصل الرقمي – كلية الهندسة وعلوم الحاسب وتشتمل على البرامج التالية : برنامج علوم الحاسب والذكاء الاصطناعي وبرنامج الهندسة المدنية وبرنامج الهندسة الميكانيكية والميكاترونيكس – كلية العلوم الإنسانية وتشتمل على برنامج الإعلام – كلية الصحة والعمل الاجتماعي وتشتمل على برنامج العلاج الطبيعي – كلية الفنون الابتكارية وتشتمل على برامج التصميم الرقمي والعمارة الداخلية والتصميم] .
- أما فروع الجامعات الأجنبية المنشأة باتفاقيات دولية تتمثل على النحو التالي [١٦٥] :
  - الجامعة الأمريكية بالقاهرة .
  - الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا .
  - الجامعة العربية المفتوحة .

- الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري .
- جامعة أسلسكا .
- جامعة برلين الألمانية بالجونة TU Berlin .
- الجامعة الألمانية الدولية بالعاصمة الإدارية الجديدة .

بالإضافة إلى ذلك فقد تم إقامة عدد من الجامعات التي تحمل جنسيات أجنبية ومنها: الجامعات الفرنسية بمصر وتمنح الطلاب شهادتين جامعيتين مصرية وأخرى فرنسية وفقًا لنظام التعليم الأوروبي الموحد ضمن اتفاقية بولونيا ، والكلية الكندية الدولية بمصر وتمنح لطلابها شهادتين أحدهما كندية وأخرى مصرية ، وجامعة الأهرام الكندية والجامعة البريطانية والجامعة الألمانية (١٦٦) .

ثانيًا : معوقات تطبيق أنشطة التعليم عبر الوطني في مصر :

على الرغم من الجهود المصرية نحو تدويل التعليم الجامعي والتعليم عبر الوطني وإتاحة الفرص التعليمية للطلاب المصريين بدراسة تعليم دولي متميز بداخل مصر دون اللجوء للسفر إلى الجامعات الأجنبية ، إلا أنه أوضحت الدراسات والبحوث عن أوجه القصور والمعوقات التي تواجه تطبيق تلك المحاولات بنجاح ، ويمكن إجمال تلك المعوقات على النحو التالي :

١– قصور منظمات التعليم الجامعي الحكومية عن مواجهة المنافسة القادمة من الجامعات الأجنبية والخاصة بالتكيف مع متطلبات سوق العمل (١٦٧) .

٢– تتسم مصروفات الجامعات والفروع الأجنبية بارتفاع مصروفاتها الدراسية مقارنة بما يدفعه الطالب في الجامعات الحكومية (١٦٨) .

٣– ضعف الاهتمام بإكساب الطلاب وإتقانهم لمهارات اللغة الإنجليزية ، باعتبارها اللغة الأساسية في دراستهم الدولية .

٤– ضعف الجهود المؤسسية لتقديم خدمات لدعم وتمويل مخصصة للتعليم الدولي .

٥– لا يوجد إطار قومي اعتمدته وزارة التعليم العالي لزيادة الصلة مع الإصلاحات الهيكلية الرئيسية نحو الاهتمام بالتعليم الجامعي الدولي (١٦٩) .

٦– التحديات المرتبطة بقضية الهوية الوطنية ، وغلبة الأهداف التجارية (١٧٠) .

إن ما سبق يوضح أن مرحلة التعليم الجامعي في حاجة ماسة إلى التطوير بما يتلاءم مع المتغيرات والمستجدات التكنولوجية والمعرفية ، والتوجه نحو المرونة في تدويل التعليم الجامعية وتطبيق أنشطة التعليم عبر الوطني ، وإقامة المزيد من الشراكات التعاونية الدولية ومنح الجامعات الحكومية والخاصة المزيد من الصلاحيات التي تمكنها من التوسع في البرامج والفروع الدولية ، من خلال دعم تطبيق اللامركزية واستقلالية التعليم الجامعي وفي نفس الوقت التمسك بقيمنا وتراثنا وثقافتنا المصرية ، فنحن في حاجة إلى إعداد علماء وخبراء ومتخصصين يتمتعون بمهارات ثقافية وتعليمية وتكنولوجية متميزة على المستوى المحلي والدولي ، ولكنهم يمتلكون في نفس الوقت القيم الأخلاقية والإنسانية محافظين على تراثنا الثقافي المصري ، لذا يعد التوجه نحو التعليم عبر الوطني أحد مفاتيح نافذة العالم الغربي والمتقدم للحصول على خبرات تعليمية متميزة قادرة على منافسة سوق العمل في العالم الغربي ، وفي نفس الوقت مرونة توفيره لأبنائنا المصريين وهم في موطنهم الأصلي ، وهذا يدعم علاج مشكلة هجرة العقول والعلماء المستقبليين في الخارج .

الخطوة السادسة : الإجراءات المقترحة للاستفادة من تطبيقات التعليم عبر الوطني في جامعات كل من الصين وأستراليا في تطوير الجامعات المصرية :

تمهيد:

في ضوء العرض السابق للإطار النظري بالتعليم عبر الوطني وخبرتي المقارنة الصين وأستراليا في هذا المجال ، يمكن عرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ثم توضيح الإجراءات المقترحة ، ويمكن تناول ذلك فيما يلي :

أولاً : نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها على النحو التالي :

- ترتكز أهداف التعليم عبر الوطني على تطوير المهارات المتنوعة للطلاب وتقليل تدفق رأس المال البشري وهجرة العقول ، وتوفير الخدمات التعليمية دون مغادرة موطنهم ، وأيضًا إتاحة الفرصة للتسابق الدولي .
- تتعدد خصائص التعليم عبر الوطني باعتبارها فريدة ومتميزة ، و قادرة علي استيعاب احتياجات الطلاب في ضوء إمكانياتهم مع ضرورة تكييف التعليم في ضوء تلك

الاحتياجات المتنوعة ، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولية كوسيلة لتطبيق أنشطة التعليم عبر الوطني بفاعلية .

- من أهم استراتيجيات التعليم عبر الوطني هو الفروع الجامعية الدولية IBC والامتيازات وطريقة التعبير اللفظي ، والدراسة في الخارج وأيضًا نماذج الدراجات المشتركة والمزدوجة.
- تتميز برامج التعليم عبر الوطني بأنها تحفز الطلاب على التعلم الذاتي و استقلاليتهم ، وحثهم على الإبداع والابتكار واستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة ، بالإضافة إلى إعداد خريجين متميزين قادرين على المنافسة في سوق العمل الدولي في ظل عصر المعرفة .
- تتعدد استراتيجيات تدريس برامج التعليم عبر الوطني مثل: التعليم وجهًا لوجه و التعليم عن بعد وأيضًا التعليم الهجين .
- استطاعت دولة الصين من تطبيق التعليم عبر الوطني وهذا يعد من أهم الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة الصينية نحو تداعيات العولمة ، حيث أقرت وزارة التربية والتعليم تقريرًا عن أهداف الشراكة الدولية مثل : تقوية العلاقات التعاونية الصينية والدول المتقدمة ، توافر تخصصات علمية متميزة تلبي احتياجات سوق العمل المحلي والدولية ، تعزيز مكانة التعليم الجامعي الصيني ومراقبة جودة أداء الجامعات .
- تنوعت برامج التعليم عبر الوطني في الصين، فمنها برامج الامتياز ، وبرامج الدرجات المشتركة وبرامج الدرجات المزدوجة .
- تمكنت دولة أستراليا من تطبيق أنشطة التعليم عبر الوطني من خلال عقد اتفاقيات شراكة عبر وطنية بين جامعاتها وجامعات الدول الأجنبية المتقدمة ، وكان الهدف من تلك المبادرة هو الارتقاء بأداء خريجي الجامعات الأسترالية وتحقيق جودة التعليم الجامعي الأسترالي .
- يتحمل كل من مديري الفروع الجامعية الدولية والبرامج الدولية في أستراليا وشريكاتها في الدول المتقدمة مسئولية إدارة برامج التعليم عبر الوطني مع ضرورة وجود منسق للوحدات يتابع تطبيق تلك الأنشطة ومجريات العملية التعليمية سواء كانت الدراسة وجهًا لوجه أو الدارسة عبر الإنترنت .

- **تتعدد برامج التعليم عبر الوطني في أستراليا فمنها برامج الامتياز وبرامج التوأمة وبرامج الدراسة عن بعد .**

ثانيًا : الإجراءات المقترحة :

يمكن تطوير التعليم عبر الوطني في الجامعات المصرية من خلال ما يلي :

أ- مرحلة التهيئة :

وفي تلك المرحلة يجب أن تهتم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المصرية على نشر ثقافة التدويل وأهمية التعليم الدولي والتعليم عبر الوطني داخل الجامعات المصرية ، من خلال عقد مؤتمرات وندوات وورش عمل واجتماعات ومحاضرات ، وأيضًا من خلال المواقع والمنصات الإلكترونية للوزارة والجامعات ، وإتاحة الفرصة لتوفير مطبوعات تشتمل كتيبات وإرشادات توضح مفهوم التعليم عبر الوطني وأهميته وبرامجه المتنوعة ، وكيفية إتاحة الفرصة لتعليم دولي في الموطن الأصلي للطلاب ، ومن ناحية أخرى تنسق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع وزارة التربية والتعليم لنشر ثقافة الوعي بأهمية التعليم عبر الوطني لخريجي المرحلة الثانوية من خلال المواقع الإلكترونية والمؤتمرات والندوات ، مما يتيح الفرصة للطلاب للالتحاق بالتعليم الدولي الذي يلبي احتياجاتهم من جهة ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى .

ب- مرحلة الإعداد :

في هذه المرحلة يتم التخطيط لتفعيل أداء لجنة فحص دراسة طلبات إنشاء فروع الجامعات الأجنبية بإضافة عدة مهام واختصاصات لكي تقوم بعدة مسئوليات كما يلي :

- **نشر ثقافة التعليم عبر الوطني والتعلم الدولي على مستوى المدارس الثانوية والجامعات المصرية .**
- **مراجعة الاحتياجات الفردية للمتعلمين مع ضرورة مراعاة اختلاف خصائصهم العمرية .**
- **الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة الناضجة والمطبقة للتعليم عبر الوطني ودراسة أسباب التميز وراء نجاح تلك الخبرات .**
- **التأكد من اعتماد الشهادات الجامعية الدولية الصادرة من جهة التعليم عبر الوطني .**
- **التوسع في عقد شراكات تعاونية دولية عبر وطنية مع الجامعات المتقدمة على مستوى العالم.**

- **الدراسة المتعمقة لسوق العمل الدولي للتوصل إلى أهم التخصصات الدولية المطلوبة للخريجين ، بهدف محاولة رصد أهم اتفاقيات الشراكة التي تتلاءم مع هذا التصور .**

بالإضافة إلى ذلك إنشاء وحدة للتعليم عبر الوطني بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وإنشاء وحدات تابعة لها بكل الجامعات المصرية ، وتخصيص الاعتمادات المالية لإنشاء تلك الوحدات ، وتهدف الوحدة المركزية للتعليم عبر الوطني إلى ما يلي :

- **الاهتمام بنشر ثقافة التعليم عبر الوطني على مستوى الجامعات بجميع الجامعات المصرية .**
- **متابعة الاحتياجات والاهتمامات والمتطلبات الفردية للطلاب ، للتعرف على كل ما هو جديد ومناسب لإمكانيات المتعلمين .**
- **تقوم بتعيين منسق يتحمل مسئولة متابعة أداء أنشطة التعليم عبر الوطني في الفروع الدولية ، مع الاتفاق بالتواصل مع نظيره في الجامعات الأجنبية للتأكد من سير العملية التعليمية ومطابقتها مع اتفاقيات الشراكة عبر الوطنية .**
- **تصدق على اتفاقيات الشراكة الدولية عبر الوطنية ، وتحدد إجراءات تلك الاتفاقيات، مع توافق برنامج الشراكة مع خطط الاستراتيجيات للجامعات الشريكة وأهدافها الدولية .**
- **ضرورة توافر أعضاء هيئة تدريس مدربون ومؤهلون على برامج التعليم عبر الوطني سواء كانوا محليين أو دوليين وتحديد شروط اختيارهم ، وتقييم سمعة المكانة العلمية والأكاديمية للجامعات الأجنبية باعتبارها جامعات راعية أو جامعات أم للتعليم عبر الوطني أو جامعات مستضيفة عندما تكون الجامعات المصرية هي الجامعات الأم ومصدرة للتعليم الدولي في تلك الدول الأجنبية] .**
- **تحديد إجراءات إعداد مذكرة التفاهم أو خطاب التذكية الخاص بالشراكة الدولية عبر الوطنية ، والتي يتحدد فيها حقوق وواجبات ومسئوليات كل شريك على حده ، وتحديد الالتزامات المادية والقانونية لكلا الطرفين ، وأيضًا أساليب العقوبات المطبقة عند عدم التزام أي طرف بمسئولياته ، مع ضرورة اعتماد تلك المذكرة من قبل رئيس جامعة الدول الشريكة ، وبعد ذلك تعتمد من قبل لجنة التعليم عبر الوطني ، ولجنة فحص ودراسة طلبات إنشاء فروع للجامعات الأجنبية بالوزارة .**

- ضرورة رصد أهم البرامج الدراسية في التعليم عبر الوطني والاستراتيجيات التدريسية الحديثة والتي تتوافق مع متطلبات سوق العمل الدولي .
- إعداد سجل خاص بأنشطة التعليم عبر الوطني الحالي في مصر ، وتحديد سياسة إدارة تلك الأنشطة مع إعطاء صلاحيات لإدارة الجامعات في إدارة مشروعاتها التعاونية وزيادة الاستقلالية في تنفيذ الإجراءات المختلفة للشراكة .

جـ - مرحلة المبادرة :

في تلك المرحلة تقوم لجنة التعليم عبر الوطني بالوزارة بإجراء استبانات ومقابلات مقترحة واجتماعات وورش عمل مع عينة عشوائية من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية سواء المشاركين في أنشطة التعليم عبر الوطني بالفعل؛ لجمع بيانات عن طبيعة تلك الأنشطة لتقييم أدائها ، وأيضًا أعضاء هيئة التدريس والطلاب والقيادات الجامعية في الجامعات المصرية الغير مشاركين في تلك الأنشطة للتعرف على مدى انتشار ثقافة هذا المفهوم ومدى انتشار الوعي بأهمية التعليم عبر الوطني ، والتوصل إلى صورة متكاملة عن احتياجات المتعلمين من الطلاب حول الأنشطة والمناهج الدراسية والتخصصات العلمية المطلوبة ، والاستفادة أيضًا من خبرات المتخصصين في هذا المجال مع ضرورة نشر نتائج تلك الاستبانات والمقابلات على المواقع الإلكتروني للجنة وهذا يوفر المصداقية في تجميع البيانات وتقيمها .

د - مرحلة التنفيذ :

في هذه المرحلة تتاح الفرصة لإدارة الفروع الجامعية الدولية وإدارة البرامج الدولية والجامعات الأجنبية علي تسويق برامج التعليم عبر الوطني ، من خلال توافر معلومات تتعلق بنوعية التخصصات العلمية المقدمة وطبيعة ومدة الدراسة وإمكانية الدراسة عبر الإنترنت ، ونوع البرامج المقدمة للحصول على درجات علمية مشتركة أو مزدوجة على سبيل المثال ، وإتاحة الفرصة لتسجيل الطلاب الراغبين في الالتحاق بالتعليم عبر الوطني .

- بناء بنية تحتية تكنولوجية تمكن للمتعلمين الدراسة عبر الإنترنت بكفاءة ، واختيار أعضاء هيئة تدريس مؤهلون ومدربون على استراتيجيات الدريس المبتكرة ، والعمل على تحديث المختبرات العلمية التي تلائم طبيعة الدراسة المتطورة .

- إتاحة الفرصة لعقد شراكات تعاونية عبر وطنية تمكن من توافر تعليم دولي في مصر يلبي احتياجات سوق العمل الدولي ، وأيضًا على الجانب الآخر إنشاء فروع جامعية مصرية بالدول المتقدمة أو برامج دولية أو جامعات أجنبية تنشر ثقافتنا المصرية وتجعل التعليم الجامعي المصري قادرًا على التنافس على التصنيفات العالمية الدولية في ترتيب الجامعات والصدارة العالمية .

هـ - التقييم والتغذية الراجعة :

في هذه المرحلة يتم تقييم عملية التنفيذ من خلال لجنة المراجعة ، وهذه اللجنة مسئولة عن متابعة التنفيذ ومراقبة بيئة العمل واتخاذ التدابير اللازمة عند ظهور أي خلل في مجريات التنفيذ ، وأيضًا في هذه المرحلة يتم اكتشاف مواطن الضعف فيها حتى يمكن إجراء التغيرات المطلوبة في أنشطة التعلم عبر الوطني للحصول على النتائج المرجوة ، ويجب مراقبة تنفيذ إدارة الوحدات المسئولة عن التعليم عبر الوطني باستمرار ، والعمل على تسجيل النتائج لأنها تعتبر مدخلاً للمراجعة والتحسين وكتابة التقارير المفصلة عنها ، مع ضرورة رفع التقارير وخطط التحسين إلى لجنة المراجعة لاتخاذ القرارات بشأنها .

المراجـع

(1) Samya Awadh Alshanfri : " Transnational Higher Education and Quality : Oman's Experience and the Concept of Policy Borrowing ", **Ph. D.**, The University of Edinburgh, 2016, p. 86 .

(2) Department of Education : " **The Wider Benefits of Transnational Educational Education to the UK** ", Research Report, Robin Mellors – Borne-Careers Research &Advisory Center (CRAC) ltd, July 2017,P.P.8-10.

(3) Asha E. Thomas : " Transnational Education in UK Universities with Special Reference to Higher Education Sector ", **south Asian Journal of marketing and Management Research**, Vol. 6, No. 9, 2016, P.P. 10, 11 .

(4) Tatiana A. Baklashova and Andrey V. Kzakov : " Challenges of International Students' Adjustment to a Higher Education Institution ", **International Journal of Environmental & Science Education**, Vol. 11, No. 8, 2016, p. 1823 .

(5) British Council : " **Transnational Education A Guide For Creating Partnerships in India** ", HE Global, Integrated Advisory Service, December 2015, P.P. 9 - 14 .

(6) Christopher Ziguras : " **Good Practice in Transnational Education A Guide for New Zealand Providers** ", Prepared for Education New Zealand Trust, August 2007, P.P. 10, 11 .

(7) Annick Corbal : " The Experiences of International Students in Transnational Higher Education Programs in Singapore ", **Master of Arts, Department of Theory and Policy Studies in Education**, Ontario Institute for Studies in Education of Toronto, 2006, p. 47 .

(8) Peter Ling, Margaret Mazzolini and Beena Giridaran : " Towards Post – Colonial Management of Transnational Education ", **Australian Universities Review**, Vol. 56, No. 7, 2014, P.P. 47 - 50 .

(9) Stephen Connelly, Jim Garton and Alan Olsen : " **Models and Types : Guidelines for Good Practice in Transnational Education, The Observatory on Borderless Higher Education** ", Woburn House, Tavistock Square, London Wo7H 9HF, United Kingdom, September 2006, P.P. 12, 13 .

(10) Futao Huang : " **Transnational Higher Education in Mainland China : A Focus on Foreign Degree – Conferring Programs, Transnational Higher Education in Asia and the Pacific Region** ", Research Institute for Higher Education, Hiroshima University, Japan, March 2006, p. 26 .

(11) Ka Ho Mok, Xiao Han, Jinjiang and Xiaojun Zhang :" International and Transnational Learning in Higher Education : A study of Students, Career

Development in China ", **Centre For Global Higher Education Working Paper Servies**, Working Paper, No. 21, June 2017, P.P.23, 24 .

([12]) QAA, The Quality Assurance Agency for Higher Education, **Review of UK Transnational Education in China 2012: Overview**, May 2013, p. 29 .

([13]) **Ibid**., p. 7 .

([14]) Stephen Connelly, Jim Garton and Alan Olsen : " **Models and Types : Guidelines for Good Practice in Transnational Education, The Observatory on Borderless Higher Education** ", Woburn House, Tavistock Square, London Wo7H 9HF, United Kingdom, September 2006, P.P. 8 - 10 .

([15]) Sally Crawford Stafford : " Strengthening International Management of Transnational Higher Education : Implications Derived from a Thematic Analysis of the Cycle 2 Audit Reports of the Australian Universities Quality Agency ", **PhD.**, University of Liverpool, August 2015, P.P. 26, 27.

([16]) Ms Jennie Lang : " **Universities' Perspective on Transnational Education and International Education Partnerships** ", Chapter 7, Quality Assurance of Transnational Higher Education, the Experiences of Australia and India, Editors : Antony Stella and Sudhanshu Bhushan, Australian Universities Quality Agency and the National university of Educational Planning and Administration, 2011, p. 112 .

([17]) Antony Stella and David Woodhouse : " **Evolving Dimensions of Transnational Education** ", Chapter 1,Quality Assurance of Transnational Higher Education the Experiences of Australia and India, Editors : Antony Stella and Sudhanshy Bhushan, Australian Universities Quality Agency and the National University of Educational Planning and Administration, 2011, P.P. 8, 9 .

(١٨) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي : قرار رقم ٤٢٠٠ لسنة ٢٠١٨ م بشأن تشكيل اللجنة المختصة بفحص ودراسة طلبات إنشاء فروع للجامعات الأجنبية داخل جمهورية مصر العربية والمؤسسات الجامعية وتنظيم عملها وتحديد الشروط والطلبات اللازمة لإنشائهما ، **الوقائع المصرية** ، العدد ٢٠٣ ، ١ سبتمبر ٢٠١٨ م ، المادة ٣ ، ص ٤ .

(١٩) قرار جمهوري رقم (٨٦) لسنة ٢٠٢١ م بإنشاء مؤسسة جامعية باسم الجامعات الأوروبية مصر EUE

available at : Https://www.almasryaluoum.com/news/details/2277808., On 1/6/2021 .

(٢٠) جامعات أجنبية في مصر

available at : Https://www.sis.gov.eg/story/212738/., On 1/6/2021 .

(٢١) أماني السيد السيد غبور : " تصور مقترح لتفعيل تدويل التعليم بجامعة المنصورة في ضوء الاتجاهات الحديثة لتدويل التعليم الجامعي " ، **مجلة كلية التربية** ، جامعة المنوفية ، المجلد ٣٣ ، العدد ٤ ، ٢٠١٨ م ، ص ص ٧٦ ، ٧٧ .

(٢٢) نجاح رحومه أحمد : " جهود المنظمات الدولية في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها بمصر : تصور مقترح " ، **مستقبل التربية العربية** ، المركز العربي للتعليم والتنمية ، المجلد ٢٦ ، عدد ١١٨ ، أبريل ٢٠١٩ م ، ص ص ٨٩ ، ٩٠ .

(٢٣) ماهر أحمد حسن محمد : " تدويل التعليم الجامعي كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية : أراء عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية " ، المجلة التربوية ، الجزء الأول ، العدد ١١٣ ، ديسمبر ٢٠١٤ م ، ص ١٤٥ .

(٢٤) شاكر محمد فتحي أحمد وهمام بدراوي زيدان : " التربية المقارنة : المنهج – الأساليب – التطبيقات"، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ م ، ص ص ١٤٢، ١٤٣ .

(25) Alexander S. English, Jessica Allison and Jian Hong Ma: " Understanding Western Students: Motivations and Benefits for Studying in China ", **Journal of Education and Training Studies**, Vol. 4, No. 8, August 2016, p. 46.

(26) Liu Shuiyun : " External Higher Education Quality Assurance System in China ", **Chinese Education & Society**, Vol. 49, 2016, p. 1 .

(27) National Institution for Academic Degrees and University Evaluation **: Overview Quality Assurance Sustem in Higher Education Australia**, Second Edition, 2015, P.P. 11 – 15 .

(28) Firoz Alama, Quamrul Alamb, Harun Chowdhury and Tom Steiner: " Transnational Education: Benefits, Threats and Challenges ", **5th BSME International Conference on Thermal Engineering ,Procedia Engineering**, 56, 2013, p. 871 .

(29) Claudia Marie Lidia Bordogna: " How do the Activities of Faculty Members affect Relationship Developments in Transnational Higher Education ? A study of two Sino – British Transnational Higher Education Partnerships ", **Ph. D.,** School of Education and Professional Development University of Huddersfield, January 2016, p. 14 .

(30) Christine Bilsland, Leanne Carter and Leigh N. Wood:" Work Integrated Learning Internships in Transnational Education Alumini Perspectives From Vietnam ", **WIE, Education & Training**, Vol. 61, No. 3, Feb 2019, p. 359 .

(31) Hazel Messenger and Wendy Bloisi : " Experience, Skill and Competence : Boundary Spanning Capabilities For leadership and Management of Transnational Education, leadership Strategies for Promoting Social Responsibility in Higher Education", **Innovations in Higher Education Teaching and learning**, Vol. 24, p. 144 .

(٣٢) ثروت عبدالحميد عبد الحافظ : " الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في مصر "، **مجلة كلية التربية** ، جامعة الأزهر ، ج ١ ، عدد ١٦٧ ، يناير ٢٠١٦ م ، ص ١٩ .

(٣٣) نجوى يوسف جمال الدين : " تدويل التعليم الجامعي والتحول الرقمي "، **مجلة تكنولوجيا التربية** ، المؤتمر الدولي الأول قسم تكنولوجيا التعليم : " **التحول الرقمي . قضايا ومشكلات التعليم** " ، والمنعقد في ٢ – ٤ يوليو ٢٠١٩ م ، ص ٥٣٦ .

(٣٤) نجاح رحومه أحمد : " جهود المنظمات الدولية في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها بمصر : تصور مقترح " ، **مستقبل التربية العربية** ، المركز العربي للتعليم والتنمية ، المجلد ٢٦ ، عدد ١١٨ ، أبريل ٢٠١٩ م ، ص ص ١٠٧ ، ١٠٨ .

(35)Leonard Engel:" Transnational Education: The Next Step Towards Internationalization – Mobility , Planning, Policy & Strategy, 7 November 2013 .
available at: Https://www.eaie.org2blogl-transnational-education-the-next-step.html , On 1/6/2021 .

(36) Jeevan Khanal and Uttam Gaulee:" Challenges of International Students from Pre-Departure to Post – Study: A literature Review ", **Journal of International Students**, Vol. 9, Issue 2, 2019, P.P. 568, 569 .

(37) Annick Corbeil: " The Experiences of International Students in Transnational Higher Education Programs in Singapore ", **Master of Arts,** Department of Theory and Policy Studies in Education, Ontario Institute for Studies in Education of Toronto, 2006 .

(38) Ka Ho Mok and Xiaozhon Xu :" When China Opens to the Word : A study of Transnational Higher Education in Zhejiang, China ", **Asia Pacific Education Review**, Vol. 9, No. 4, 2008 .

(39) Jerry Vincent Nix : " Sino-U.S. Transnational Education "Buying" and American Higher Education Program :A participant Observation Study ", **Ph.D.**, College of Education, Washington State University, December 2009.

(40) Antonina Levatino:" Transnational Higher Education and International Student Mobility: Determinants and Linkage: A panel Data Analysis of

Enrolment in Australian Higher Education ", **Higher Education**, Vol. 73, No. 5, May 2017.

([41]) LAU Tsing, Erica:" An Investigation of Transnational Higher Education in Hong Kong: Developing Transnational Intercultural Communities of Practice ", **Ph. D.**, University of Hull, September 2017 .

([42]) Lan He and Ersi Liu: " Cultural Influences on the Design and Management of Transnational Higher Education Programs in China A case Study of Three Programs ", **International Journal of Educational Management** ", Vol. 32, No. 2, 2018 .

([43]) Mingyan Hu, Susana A. Eisenchlas and Sue Trevaskes: " Factors Affecting the Quality of Transnational Higher Education In China: A qualitative Content Analysis on Chinese Hot Universities, Self – Appraisal Reports ", **Journal of Higher Education Policy Management** ", Vol. 41, No. 3, 2019.

([44]) Robert Michael Bridi : " Transnational Higher Education and International Branch Campuses in the Galf Cooperation Council Countries: the Case of the United Arab Emirates ", **6th International Conference on Higher Education Advances, Universitat Polit e cn de val ecia , valencia**, 2020, P.P. 373-376 .

([45]) Pi-yun Chen: " University's Transnational Expansion: It's Meaning, Rationales and Implications ", **Procedia – Social and Behavioral Sciences**, 2015, Vol. 171, p.1421 .

([46]) Rui Yang: " Transnational Higher Education in China : Contexts, Characteristics and Concerns ", **Australian Journal of Education**, Vol. 52, No. 3. 2008. P. 275 .

([47]) Jerry Vincent Nix : " Sino- U.S. Transnational Education "Buying" and American Higher Education :Program A participant Observation Study ", **PhD.**, Washington State University, College of Education, December 2009, P.P. 32, 33 .

([48]) Annick Corbeil : " The Experiences of International Students in Transnational Higher Education Programs in Singapore ", **Op.Cit.**, P.P. 21, 22 .

([49]) Xiao Xu : " Exploring the Educational Ideas and Practice of U. K. Transnational Education in China from Perspective of Citizenship ", **Ph.D.**, School of Education, College of Business, Law, Education and Social Sciences, Bangor University, February 2014, p. 11 .

([50]) Stephen wilkins and Kataiina Juusola : " The Benefits & Drawbacks of Transnational Higher Education Myths and Realities ", **Australia Universities' Review**, Vol. 60, No. 2,2018, p. 70 .

(51) Firoz Alama, Quamrul Alamb, Harun Chowdburya and Tom Steinera : " Transnational Education : Benefits, Threats and Challenges ", **5th BSME International Conference on Thermal Engineering ,Procedia Engineering**, 56, 2013, p. 873 .

(52) Troy Heffernan, Stephen Wikins, and Muhammad Mohsin Butt : " Transnational Higher Education the Importance of Institutional Reputation in International Partnerships ", **International Journal of Education Management**, Vol. 32, No. 2, 2018, P.P. 229, 230 .

(53) British Council : **Impacts, of Transnational Education on Host Countries : Academic, Cultural Economic and Skills Impacts and Implications of Programme and Provide Mobility**, United Kingdom's International Organization for Cultural Relations and Educational Opportunities, Going Global, 2014, p. 6 .

(54) Hazel Messenger and Wendy Bloisi : " Experience, Skill and Competence : Boundary Spanning Capabilities For leadership and Management of Transnational Education, leadership Strategies for Promoting Social Responsibility in Higher Education", **Op.cit.**, p. 142 .

(55) Ian Robert Watson : " Eastern and Western Learning Theories in Transnational Higher Education : An Interpretive Phenomenological Analysis Case Study of a Malaysian College ", **Ph.D.**, Northumbria University, 16 November 2017, p. 58 .

(56) Irshad Hassain : " Transnational Education : Concept and Methods, Turkish Online Journal of Distance Education ", TOJDE, Vol. 8, No. 1, Article 13, January 2007, p.165.

(57) **Ibid**, p. 165 .

(58) **Ibid**, P.P. 167, 168 .

(59) Pi-yun Chen : " University's Transnational Expansion: It's Meaning, Rationales and Implications ", **OP.Cit.**, p. 1422 .

(60) Megan Clifford : " Assessing the Feasibility of International Branch Campuses Factors Universities Consider when Establishing Campuses Abroad ", **Ph.D.**, Pardee Rand Graduate School, May 2015, p. 8 .

(61) Selina Neri and Stephen Wilkins : " Talent Management in Transnational Higher Education : Strategies for Managing Academic Staff at International Branch Campuses ", **Journal of Higher Education Policy and Management**, Vol. 41, No. 1, 2019, p. 52 .

(62) Stephen Wilkins : " Two Decades of International Branch Campus Development, 2000 – 2020 : a Review ", **International Journal of Educational Management**, Vol. 35, No. 1, 2021. P.P.312, 313 .

(63) Egle Girdzijauskaite, Asta Radzeviciene, Arturas Jakubavicius and Audrius Banaitis : " International Branch Campuses as an Entry mode to

the Foreign Education Market ", **Administrative Sciences**, Vol. 9, No. 44, 2019, p. 6 .

([64]) David A. Stanfield : " International Branch Campuses : Motivation, Strategy, and Structure ", **Ph.D.**, Boston College, Lynch School of Education, Department of Educational Administration and Higher Education, August 2014, p. 40, 41 .

([65]) Egle Girdzijauskaite, Asta Radzeviciene, Arturas Jakubavicius and Audrius Banaitis : " International Branch Campuses as an Entry mode to the Foreign Education Market ", **OP.Cit.**, p. 304 .

([66]) M. K. Tadjudin : " Higher Education in Indonesia and the Role of Transnational Education ", **Higher Education in Europe**, Vol. xxv, No. 3, 2000, p. 398 .

([67]) Firoz Alama, Quamrul Alamb, Harun Chowdburya and Tom Steinera : " Transnational Education : Benefits, Threats and Challenges ", **Op.Cit.**, P.P. 870, 874 .

([68]) Lysette Davi : " Transnational Education Student Learning and Sense of Belonging Through a Flipped Classroom Model in Southeast Asia ", **Ph.D.**, University of Arizona, Tucson, U.S.A., 2020, P.P. 37, 40 .

([69]) Salim Khamis Alabry : " Transnational Higher Education in Selected Private Colleges in Oman : Academic Staff Perceptions and Experiences ", **Ph.D.**, The University of Sheffield, Faculty of Educational Studies, School of Education, July 2018, P.P. 59, 65 .

(٧٠) داليا طه محمود يوسف و رقية عبد محمود درباله : " الشراكة البحثية بين بعض الجامعات الأجنبية وقطاع الأعمال وإمكانية الإفادة منها في مصر : جامعة المنيا نموذجًا : دراسة مقارنة " ، **مجلة دراسات تربوية واجتماعية** ، كلية التربية بجامعة حلوان ، المجلد ٢٥، العدد ٩ ، سبتمبر ٢٠١٩م ، ص ٤١٩ .

(٧١) هناء إبراهيم إبراهيم سليمان : " الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع أداة لدعم التنمية المستدامة في مصر " ، **مجلة كلية التربية** ، جامعة الإسماعيلية ، عدد ٣٧ ، ٢٠١٧ م ، ص ٢٦٣.

(٧٢) محاسن علي خليل وإيمان أحمد خالد وصفية مختار الشيباني : " معوقات الشراكات الدولية في التعليم العالي : دراسة حالة مشروع الشراكة التعليمي بين كلية الإدارة والأعمال في جامعة الأميرة نورة بالسعودية وجامعة مدينة دبلن بإيرلندا " ، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي** ، مجلد ٣٨ ، عدد ٣ ، ٢٠١٨ م ، ص ٤٧ .

([73]) Hazel Messenger and Wendy Bloisi : " Experience, Skill and Competence : Boundary Spanning Capabilities For leadership and Management of

Transnational Education, leadership Strategies for Promoting Social Responsibility in Higher Education", **Op.Cit.**, P.P. 142, 145 .

([74]) Trinity College Dublin, Colaiste Natronoide, Baile Atha Cliath : **The University of Dublin, Policy Coll TNE**, No. 1, June 2016, p. 5 .

([75]) Neil Hart : " **The Challenges of Managing a Transnational Education Partnership** ", Chapter 2, Transnational Higher Education in Computing Courses Experiences and Reflections, Jenny Carter and Clive Rosen, Department of Computer Science, University of Huddersfield U.K., 2019, P.P. 24, 25 .

([76]) Claudia M. Bordogna : " Transnational Higher Education Partnership and the Role of Operational Faculty Members Developing an Alternative theoretical Approach for Empirical Research ", **Journal of Studies in International Education**, Vol. 22, No. 1, 2018, p. 7 .

([77]) Josephine Ng. : " **Transnational Education and an International Partnership : A Case Study of a Collaborative Articulation Program (CAP), Chapter 7, Comparative Perspectives on Early Childhood Education Reforms in Australia and China** ", Josephine Ng., Berenice Nyland, International Perspectives on Early Childhood Education and Development, Vol. 32, 2020, P.P. 103- 105 .

([78]) Institute For Educational Planning and Administration (LEPA), **Investigating Transnational Education (TNE) Partnerships and the Environment of Distance Learning in Higher Education Institutions in Ghana**, Chapter 1, University of Cape Coast, Cape Coast, June 2019, P.P. 3, 6 .

([79]) Nigel Martin Healey: "The Challenges of Managing Transnational Education Partnership the Views of "Home-Based" Managers VS in Country Managers ", **International Journal of Educational Management**, Vol. 32, No. 2, 2018, P.P. 243, 245 .

([80]) Stephen Wilkins and Selina Neri : " Managing Faculty in Transnational Higher Education : Expatriate Academics at International Branch Campuses ", **Journal of Studies in Transnational Education**, Vol. 23, No. 4, 2019, P.P. 465, 466 .

([81]) Sally Crawford Stafford : " Strengthening Institutional Management of Transnational Higher Education : Implications Derived from a Thematic Analysis of the Cycle 2 Audit Reports of the Australian Universities Quality Agency ", **Op.Cit.**, P.P.25 - 27.

([82]) Christopher Ziguras : " Educational Technology in Transnational Higher Education in South East Asia : The Cultural Politics of Flexible Learning ", **Educational Technology & Society**, Vol. 4, No. 4, 2001, P.P. 4 - 7 .

(83) Xuemei Tian and Bill Martin : " Curriculum Design, Development and Implementation in Transnational Higher Education Context ", **Journal of Applied, Research in Higher Education** ,Vol. 6, No. 2, 2014, p. 191 .

(84) **Ibid**, P.P. 194 - 196 .

(85) Iwona Miliszewska : " Is it Fully on or Partly off ? The Case of Fully Online Provision of Transnational Education ", **Journal of Information Technology Education**, Vol. 6, 2007, p. 503 .

(86) Suresh K. Chauhan, Silima Nanda and Jagdish Arora : " **Globalization of Higher Education : An Indian Perspective** ", Robert Hogan, Transnational Distance Learning and Building New Markets for Universities, by IGI Global, Library of Congress Cataloging in Publication Data, United States of America by Information Science Reference, Chapter 14, 2012, P.P. 235, 236 .

(87) William H. Stewart : " The Complexity of Transnational Distance Students A Review of Literature ", **Open Praxis**, Vol. 11, Issue1, January – March 2019, p. 28 .

(88) Iwona Miliszewska : " Is it Fully on or Partly off ? The Case of Fully Online Provision of Transnational Education ", **OP.Cit.**, p. 504 .

(89) Futao Huang : " Transnational Higher Education in Mainland China : A Focus on Foreign Degree – Conferring Programs, Transnational Higher Education in Asia and the Pacific Region ", **Op.Cit.,** p. 26 .

(90) Rui Yang : " Transnational Higher Education in China : Contexts, Characteristics and Concerns ", **Op.Cit.,** P. 275 .

(91) Futao Huang : " Transnational Higher Education in Mainland China : A Focus on Foreign Degree – Conferring Programs, Transnational Higher Education in Asia and the Pacific Region ", **Op. Cit.**, P.P. 23, 24 .

(92) Lan He : " Transnational Higher Education Institutions in China : A Comparison of Policy Orientation and Reality ", **Journal of Studies in International Education**, Vol. 20, No. 1. 2016, p. 81 .

(93) Wanling Qu. : " Student Intercultural Engagement in Transnational Higher Education : A single Site Sample of a Transnational Institution Located in China ", **Ph.D.**, University of Minnesota, February 2018, p. 44 .

(94) Ka Ho Mok, Xiao Han, Jinjiang and Xiaojun Zhang :" International and Transnational Learning in Higher Education : A study of Students, Career Development in China ", **Centre For Global Higher Education Working Paper Services**, Working Paper, No. 21, June 2017, p. 4 .

(95) Xiao Xu : " Exploring the Educational Ideas and Practice of U. K. Transnational Education in China from Perspective of Citizenship ", **Ph.D.**,School of Education, College of Business, Law, Education and Social Sciences, Bangor University, February 2014, P.P. 27 - 30 .

(96) Ka Ho Mok and Xiao Han :" The Rise of Transnational Higher Education and Changing Educational Governance in China ", **International Journal of Comparative Education and Development**, Vol. 18, No. 1, 2016, P.P.22 - 24 .

(97) Ning Tang and Andrea Nollent : " UK – China – Hong Kong Trans-national Education Project "**, Report to the British Council, Sheffield Hallam University,** January 2007, P.P. 28 - 32 .

(98) QAA, The Quality Assurance Agency for Higher Education, **Review of UK Transnational Education in China 2012: Overview**, May 2013, p. 7 .

(99) **Ibid**, P.P. 29 - 31 .

(100) Catherine Montgomery : " Transnational partnerships in Higher Education in China : The Diversity and Complexity of Elite Strategic alliances ", **London Review of Education**, Vol. 14, No. 1, April 2016, p. 81 .

(101) Jerry Vincent Nix : " Sino- U.S. Transnational Education "Buying" and American Higher Education Program A participant Observation Study ", **PhD.**, **Op.Cit.**, p. 38 .

(102) Lan He and Ersi Liu : " Cultural Influences on the Design and Management of Transnational Higher Education Programs in China Acase Study of Three Programs ", **Op.Cit.**, P.P. 274 - 277 .

(103) QAA, The Quality Assurance Agency for Higher Education, **Review of UK Transnational Education in China 2012: Overview**, May 2013, P.P. 10, 11 .

(104) Jasper Gill: Is Chinese student TNE (transnational education) viable in the long-term? , **https://blog.sinorbis.com/transnational-education-china,** on 6-6-2021.

(105) Rutgers Overseas Semester Experience (ROSE) – Guangzhou , uangzhou, China , **https://global.rutgers.edu/program-search/details/rutgers-overseas-semester-experience-rose-guangzhou** , on 6-6-2021.

(106) University of Auckland , **https://www.auckland.ac.nz/en/about-us/about-the-university/the-university/our-global-engagement/global-partnerships/transnational-education.html** , on 6-6-2021.

(107) Tony Fang : " **Understanding Chinese Culture and Communication : The Yin Yang Approach** ", Book Chapter in Global Leadership Practices**,** Edited by Bettina Gehrke & Marietherese Claes, Palgrave Macmillan, London, 2014, P.P.1 - 6 .

(108) Ka Ho Mok and Xiao Han :" The Rise of Transnational Higher Education and Changing Educational Governance in China ", **Op.Cit.**, P.P. 20, 21 .

(109) Sujian Guo : " **Chinese Politics and Government : Power, Ideology and Organization, First Published, British Library Cataloguing in Publishing Data** ", library of Congress Cataloging in Publishing Data, USA and Canada, Routledge, 2012, P.P. 3 - 6 .

(110) Xiao Xu : " Exploring the Educational Ideas and Practice of U. K. Transnational Education in China from Perspective of Citizenship ", **Ph.D.** ,School of Education, College of Business, Law, Education and Social Sciences, Bangor University, February 2014, P.P. 28, 29 .

(111) Congressional Research Service : " **China's Economic Rise: History, Trends, Challenges and Implications for the United States** ", 25 June 2019, P. 1 .

(112) Andreson, A. R., Li, J. H., Harrison R. T. and Robson, P. j. A. : " The Increasing Role of Small Business in the Chinese Economy ", **Journal of Small Business Management**, Vol. 41, No. 3, 2003, P.P. 310 - 312 .

(113) Xiao Xu : " Exploring the Educational Ideas and Practice of U. K. Transnational Education in China from Perceptive of Citizenship ", **Op. Cit.**, P.P.27, 28 .

(114) Fion Choon Boey Lim and Mahsood Shah :" An Examination on the Growth and Sustainability of Australian Transnational Education ", **Journal of Educational Management**, Vol. 31, No. 3, 2017, p. 255 .

(115) Stephen Connelly, Jim Garton and Alan Olsen : " **Models and Types : Guidelines for Good Practice in Transnational Education, The Observatory on Borderless Higher Education** ", Woburn House, Tavistock Square, London Wo7H 9HF, United Kingdom, September 2006, P.P. 8 – 10 .

(116) Duncan Bentley, Fiona Henderson and Choon Boey Lim : " The Legislative Requirements for Measuring Quality in Transnational Education : Understanding Divergence While Maintaining Standards ", **Higher Education Quarterly** , Vol. 71, 18 April 2017, p. 432 .

(117) Peter Ling, Margaret Mazzolini and Beena Girisaran : " Towards Post – Colonial Management of Transnational Education ", **Australian Universities Review**, Vol. 56, No. 2, 2014, P.P. 47 - 50 .

(118) Stephen Connelly, Jim Garton and Alan Olsen : " Models and Types : Guidelines for Good Practice in Transnational Education, The Observatory on Borderless Higher Education ", **Op. Cit.**, P.P.12, 13 .

(119) Sally Crawford Stafford : " Strengthening International Management of Transnational Higher Education : Implications Derived from a Thematic

Analysis of the Cycle 2 Audit Reports of the Australian Universities Quality Agency ", **Op.Cit.**, P.P.26, 27.

([120]) Sally Stofford and John Taylor : " **Transnational Education as an Internationalization Strategy : Meeting the Institutional Management Challenges** ",Available at : Http://coreac.uk., on 30/5/2021 .

([121]) **Griffith University**, from Wikipedia, The Free Encyclopedia , available at : Https://en.wikipedia.org/wiki/ Griffith- University, On 30/5/2021 .

([122]) **Griffith University** : Planning Developing and Approving Transnational Programs , Academic Committee, 2019, P.P.2 - 5 .

([123]) Melissa Banks, Paresh Kevat and et al. : " The Changing Fortunes of Australian Transnational Higher Education International Strategic Information Service ", **The Observatory on Borderless Higher Education**, June 2010, p. 7 .

([124]) Griffith University: **Bachelor Degree (AQF Level 7) Policy, Academic Committee** , 15 March 2018, P.P. 2, 3 .

([125]) Griffith University : **Framework for Quality Assurance, Senior Deputy vice Chancellor**, 12 March 2018, p. 4 .

([126]) Ms Jennie Lang : " Universities' Perspective on Transnational Education and International Education Partnerships ", **Op.Cit.,** P.P.111, 112 .

([١٢٧]) وزارة التعليم العالي ، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات : محتوى موقع الملحقية الثقافية في أستراليا ، الإدارة العامة لتقنية المعلومات ، إدارة البوابة والخدمات **الإلكترونية** ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٩ م ، ص ص ١١ ، ١٢ .

([128]) Nicola Henry and Karolina Kurzak :" **A Multicultural Australia, the Australian Collaboration, A collaboration of National Community Organizations** ", January 2013, p. 1 .

([129]) Elsa Koleth : " **Multiculturalism a Review of Australian Policy Statements and Recent Debates in Australia and Overseas** , 8 October 2010, ",
Available at : Http://www.aph.gov.au/about_parliament/parliamentary_Departements/Parliamentary_library/pubs/rp/rploll/llrpo6#toc275248118., on 3/6/2021 .

([130]) Betty Leask : " **Transnational Education and Intercultural Learning Reconstructing the Offshore Teaching Team to Enhance Internationalization, Proceedings of The Australian Universities, Quality Forum 2004 AUQA Occasional Publication** ", Proceedings of the Australian Universities Quality Forum 2004, P.P.1, 2 .

(131) Chris Baker : " Contemporary Australia, Australian Politics, form the Monash University National Centre for Australian Studies Course, Developed with Open Learning Australia ", **National Centre for Australian Studies,** 2005, p. 1 .

(132) **Parliament of Australia House Representatives, Infosheet, The Australian System of Government**, November 2019, pp. 1 - 3 .

(133) Saul Eslake: " **An Introduction to the Australian Economy** ", 4th Edition, January 2007, P.P. 1, 2 .

(134) Economy and Business Opportunities from Australia, Economy of Australia Available at : Http://www.globaltensers.com/economy-of-australia.;php on 1/6/2021 .

(135) Australian Government Department of Education and Training, **Research Snapshot Transnational Education In Higher Education Sector** ,October 2016, p. 1 .

(١٣٦) هنية جاد عبد الغالي عيد : " تصور مقترح لتحقيق القدرة التنافسية بالجامعات المصرية : دراسة ميدانية بجامعة أسوان " ، **مجلة العلوم التربوية** ، كلية التربية بقنا ، جامعة جنوب الوادي ، عدد ٣٩ ، إبريل ٢٠١٩ ، ص ١٧٨ .

(137) Xu Feng Ju and Sultan Sikander Mirza : " Chinese Competitiveness and Growth Sustainability ", **International Journal of Business and Social Science,** Vol. 3, No. 3, February 2012, p. 69 .

(138) John Lyolon, David Dyer and Chris Bradley : " **Mckinsey Australia : Compete to Prosper : Improving Australia's Global Competitiveness** ", July 2014, p. 1 .

(١٣٩) محمد محمد إبراهيم مطر : " تدويل التعليم الجامعي مدخلاً لتلبية الوظائف المتوقعة لسوق العمل: تصور مقترح " ، **مجلة كلية التربية** ، جامعة سوهاج ، ج ١ ، عدد ٨٣ ، مارس ٢٠٢١، ص ١١٧٠ .

(140) Fuhui Li : " The Internationalization of Higher Education in China : The Role of Government ", **Journal of International Education Research,** First Quarter, Vol. 12, No. 1, 2016, P.P.49, 50 .

(141) Antony Stella: " Internationalization of Australian Universities : Leaning from Cycle Audits ", **Australian Universities Quality Agency**, August 2008, p. 14 .

(١٤٢) النور عبدالرحمن محمد خير : " ديمقراطية التعلم وتكافؤ فرصة بين أبناء المجتمعات " ، **مجلة بحري للآداب والعلوم الإنسانية** ، المجلد ٥ ، عدد ١٠ ، ديسمبر ٢٠١٦، ص ١٢ .

(143) Andrys Onsman and Jackie Cameron : " Democracy and International Higher Education in ", **Australian Universities**, Vol. 56, No. 2, 2014, pp. 4, 5 .

(144) R. Scott Webster : " Education or Quality of Teaching ? Implications for Australian Democracy ", **Australian Journal of Teacher Education**, Vol. 42, Issue. 9, Article 4, 2014, P.P. 59, 60 .

(١٤٥) حنان مراد وحنان مالكي : " أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجزائري ، دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة محمد خيضر بسكرة – دراسة استكشافية " ، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، عدد ٥ ، ٢٠١١ م ، ص ص ٥٤٥ ، ٥٤٦ .

(146) Clem Tisdell : " Economic Reform and Openness in China : China's Development Policies in the Last 30 Years, Economic Theory, Applications and Issues ", **Working Paper, No. 55, The University of Queensland**, June 2009, P.P.1 – 3 .

(147) Nicola Henry and Karolina Kurzak :" **A Multicultural Australia, the Australian Collaboration, A collaboration of National Community Organizations** ", January 2013, p. 1 .

(١٤٨) أحمد بن حامد نقادي : " دور الشراكة الجامعية في بناء اقتصاد المعرفة بالتطبيق على الاقتصاد السعودي " ، **مجلة البحوث التجارية** ، جامعة الزقازيق ، مجلد ٣٦ ، عدد ١ ، يناير ٢٠١٤ م ، ص ص ٣٧ ، ٣٨ .

(149) Catherine Montgomery : " Transnational partnerships in Higher Education in China : The Diversity and Complexity of Elite Strategic alliances ", **London Review of Education**, Vol. 14, No. 1, April 2016, p. 70 .

(150) Kelly E. Mathews :" Students and Staff as Partners in Australian Higher Education : Introducing our Stories of Partnership ", **Teaching and Learning Together in Higher Education**, Issue 21, Spring 2017, P.P.1, 2.

(١٥١) خالد مخلق حسين على : " العولمة والهوية الثقافية : رؤية انثروبولوجية " ، **مجلة العلوم التربوية والنفسية** ، الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية ، عدد ١٣٩ ، ٢٠١٩ م ، ص ٧١٩ .

(152) Yuanyuan Gong, Irene Hau- Siu Chow and Chow and David Ahlstrom :" Cultural Diversity in China Dialect, Job Embeddedness and Turnover ", **Article in Asia Pacific Journal of Management**, Vol. 28, 2011, P.P. 221, 222.

(١٥٣) عايد بن علي محمد البلوي : " درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس في قسم الرياضيات بكلية العلوم في جامعة طيبة لاستراتيجيات التعلم النشط من وجهة نظرهم " ، **مجلة تربويات الرياضيات** ، المجلد ٢٢ ، الجزء الأول ، العدد ٤ ، أبريل ٢٠١٩ م ، ص ١٢١ .

(١٥٤) فيولا منير عبده منصور :" تطبيقات التعلم المخصص في التعليم الثانوي في بعض الخبرات الأجنبية وإمكان الإفادة منها في مصر " ، **مجلة دراسات تربوية واجتماعية** ، جامعة حلوان ، المجلد ٢٦ ، جزء ١ ، فبراير ٢٠٢٠ م ، ص ٥٧٠ .

(155) Xiangyun Du, Youmen Chaaban, Saed Sabah et al. :" Active Learning Engagement in Teacher Preparation Programmes – A Comparative Study from Quatar, Lebanon and China ", **Article in Asia Pacific Journal of Management**, Vol. 40, No. 3, 2020, P.P. 292, 293.

(156) Kevin J. M. C. Dermott, Andrew Nafalski and Ozdemir Gol :" Active Learning in the University of South Australia ", **ASEE/IEEE Frontiers in Education Conference**, 18 – 21 October, Kansas City, Missouri , 2000, p. 11 .

(١٥٧) بيومي محمد ضحاوي ، ورضا إبراهيم المليجي : " دراسة مقارنة لنظم ضمان الجودة والاعتماد المؤسسي للجامعات في كل من أستراليا وألمانيا وإمكانية الإفادة منها في مصر " ، **من بحوث المؤتمر الدولي الخامس بعنوان " مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤي** " ، الجزء الثاني ، يوليو ٢٠١٠ م ، ص ١٢٩٧ .

(١٥٨) محمد أحمد حسين ناصف : " ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في كل من الصين وأستراليا ومصر : دراسة مقارنة " ، **دراسات تربوية ونفسية** ، جامعة الزقازيق ، العدد ٩٩ ، أبريل ٢٠١٨ م، ص ٥٣ .

(١٥٩) بيومي محمد ضحاوي ، ورضا إبراهيم المليجي : " دراسة مقارنة لنظم ضمان الجودة والاعتماد المؤسسي للجامعات في كل من أستراليا وألمانيا وإمكانية الإفادة منها في مصر " ، من بحوث المؤتمر الدولي الخامس بعنوان " مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤي " ، **مرجع سابق،** ص ١٣٦٧ .

(١٦٠) جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالي : " قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقًا لأخر التعديلات " ، **ط ٢٤ المعدلة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية** ، مراجعة : عادل عبدالتواب بكري ، ثروت سعد زعلول ، وزارة التجارة والصناعة ، ٢٠٠٦ م ، ص ٤ .

(١٦١) محمد محمد إبراهيم مطر : " تدويل التعليم الجامعي مدخلاً لتلبية الوظائف المتوقعة لسوق العمل: تصور مقترح " ، **مرجع سابق،** ص ١١٧٩ .

(١٦٢) فيولا منير عبده منصور :" دراسة مقارنة لمجتمعات التعلم المنهجية لتطوير الأداء الأكاديمي للطلاب في جامعات بعض الولايات الأمريكية وإمكان الإفادة منها في مصر " ، **مجلة كلية التربية** ، جامعة سوهاج ، العدد ٧٩ ، نوفمبر ٢٠٢٠ م ، ص ١٣١٧ .

(١٦٣) رئاسة الجمهورية : **الجريدة الرسمية** ، السنة ٦١ ، العدد ٣١ تابع (أ) ، ٢ أغسطس ٢٠١٨ م ، ص ص ١ – ٩ .

(١٦٤) **المرجع السابق** ، ص ص ٩ – ١١ .

(١٦٥) **قائمة فروع الجامعات الأجنبية المعتمد بمصر والمنشأة باتفاقيات دولية** available at : Https://www.sis.gov.eg/story/212738/., On 1/6/2021 .

(١٦٦) أميرة سامح عبدالرحمن : " دراسة تحليلية لواقع الجامعات الأجنبية الخاصة في مصر "، **مجلة كلية التربية** ، جامعة عين شمس ، ج ١ ، عدد ٣٥ ، ٢٠١١ م ، ص ص ٧٨٨، ٧٨٩ .

(١٦٧) أميمة حلمي مصطفى : " تدويل التعليم الجامعي في كوريا الجنوبية وإمكانية الإفادة منه في مصر "، **مجلة كلية التربية** ، جامعة طنطا ، عدد ٦٠ ،أكتوبر ٢٠١٥ م ، ص ٤٦ .

(١٦٨) أميرة سامح عبدالرحمن : " دراسة تحليلية لواقع الجامعات الأجنبية الخاصة في مصر "، **مرجع سابق** ، ص ٧٨٠ .

(١٦٩) البنك الدولي : " مراجعة لسياسات التعليم الوطنية – التعليم العالي في مصر "، ترجمة : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، **البنك الدولي** ، ٢٠١٠م، ص ص ٢٠٥، ٢٠٦ .

(١٧٠) ثروت عبدالحميد عبد الحافظ : " الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في مصر "، **مجلة كلية التربية** ، جامعة الأزهر ، ج ١ ، عدد ١٦٧ ، يناير ٢٠١٦ م ، ص ٩٣ .